وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

مقاربة الديمقراطية التشاركية كآلية لتعزيز التنمية المحلية في الجزائر(2020/2016)

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: علوم سياسية

التخصص: إدارة محلية

من إعداد الطالب:

بلقاسم خالد

تحت إشراف الأستاذ:

بلكرشة مولاي محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)..... إنـــــزارن عـــــادل ..... رئيسا

الأستاذ(ة)..... مولاي محمد بلكرشة ..... مشرفا مقررا

الأستاذ(ة)..... لقـــرع بـــــن علـــي ..... مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

نوقشت يوم: 15/ 2023/06

إهـــــــداء

إلى سبب وجودي في هذه الحياة ...الوالدين الكريمين

"مقرا بفضلهما طالب رضـاهما"

إلـى سنـــدي في الحـــــياة ومن انتظـــروا نجاحي

" أختـــي وإخـــواني"

إلى جميع أفراد عائلتي...

إلى جميع أصدقائي وأحبابي...

إلى زملائي و زميلاتي في الدراسة...

أهديكم هـــذا العمل المتواضع.

الشكـر والعرفــان

الحمد لله على عظيم فضله وكثير عطائه وله أسجد سجود الحامدين الشاكرين

لأنه وفقني وأعانني لإتمام هذا العمل المتواضع.

فلك الحمد يارب كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

الشكر الجزيل للأستاذ

" **مولاي بلكرشة محمد** "

لإشرافه على مذكرة التخرج وعلى المساعدة العلمية والمعنوية لإتمامها.

فلك مني أستاذي الكريم أسمى كلمات الشكر والعـــرفان والتقـــدير.

الشكــر الموصول لأعضاء لجنـة المناقشة الــذين شرفوني بقــبول مناقشة وإثــراء الموضوع.

كما أشكر جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مستغانم كـل باسمه.

والشكر أيضا لكل من ساعدني من قريب أو بعيد.

الطالب: بلقاسم خالد

مقدمة

يتميز حقل السياسة المقارنة على غرار باقي حقول العلوم السياسية بالحركية الدائمة نتيجة التفكيك وإعادة بناء المعرفي للمفاهيم والمقاربات والتصورات بفعل التجارب والتحولات المجتمعية المستجدة والمتشابكة والمتسعة على جميع المستويات العالمية منها والإقليمية والوطنية والمحلية. ما جعل الخطاب السياسي يشهد ثراء في المفاهيم السائدة، من بينها مقاربة الديمقراطية التشاركية الذي حظيت بإهتمام بالغ لإعتبارات عديدة ومستجدات متنوعة ومتباينة تزامنا مع تراجع النموذج التمثيلي أو النيابي للديمقراطية بفعل ما يشوبه من قصور في الجانب العملي ونقائص في مخرجات الممارسة، إضافة إلى تنامي مقتضيات اللامركزية والجماعات المحلية في أغلب الدول. لتعنى بذلك المقاربة التشاركية بالتدبير المشترك للشأن العام الوطني والمحلي ما بين الفواعل الدولاتية والمواطنين والشركاء الإجتماعيين والمتدخلين الإقتصاديين.

وتعتبر التنمية المحلية من الرهانات الرئيسية التي تسعى السلطات العمومية لأي دولة بلوغها عبر كل الآليات والأساليب الممكنة وبالإستفادة من بعض التجارب العالمية الناجحة على رأسها التدبير التشاركي للفعل التنموي المحلي الذي يعتبر من أهم النماذج المعاصرة في تسيير شؤون الدولة والمجتمع وإدارة الشأن العام خصوصا في الشق المحلي.

ونظرا للقيمة العلمية النظرية والرهانات العملية التي أكسبت مفهوم الديمقراطية التشاركية المزيد من الأهمية والدلالات الجديدة، برز إهتمام وتداول كبير لهذا المفهوم في الجزائر دفع به ليكون في قلب السجالات الفكرية والسياسية في ظل التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية. وعليه، وفي سياق الإصلاحات السياسية، وفي إطار بحث السلطات العمومية في الجزائر عن أنجع الإستراتيجيات لدفع دينامكية التنمية المحلية تم اللجوء إلى تبني مقاربة الديمقراطية التشاركية التي لاقت رواجا كبيرا في الخطاب السياسي الجزائري وصاحبه تشجيع لها ليس لكونها تعارض الديمقراطية التمثيلية والمجالس المحلية المنتخبة بل كدعامة لها في دفع دينامكية التنمية المحلية ودعما لمسار الديمقراطية المحلية من خلال الإصلاحات السياسية إنطلاقا من تضمينها في قانوني البلدية والولاية ثم التعديل الدستوري لسنة 2016 وذلك بتشجيع مختلف الشركاء غير الرسميين وصولا إلى التعويل على المجتمع المدني بكل مكوناته كشريك

أساسي في المشروع التنموي بالتعديل الدستوري 2020 والعمل على خلق قطاع خاص حقيقي بمختلف مؤسساته الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة يساهم بإمكانياته المادية وخبراته التقنية وكفاءاته البشرية في تحقيق الوثبة التنموية المحلية والوطنية وضمان العيش الكريم للمواطن الجزائري الذي يعتبر بدوره بكل فئاته ومكوناته شريكا فعالا في أي مشروع تنموي. وإعتبارا لما سبق، جاء موضوع هذه المذكرة موسوما بـ: "مقاربة الديمقراطية التشاركية كآلية لتعزيز التنمية المحلية في الجزائر 2020/2016".

أهمية الدراسة:

يأتي تناول موضوع الديمقراطية التشاركية كآلية لتعزيز التنمية المحلية في الجزائر ما بين 2020/2016 أو الوجه التشاركي للديمقراطية المحلية في الجزائر بالدراسة والتحليل في ظل واقع تنموي عصيب يتميز بضعف الإستجابة للمتطلبات الشعبية وإزدياد الصور النمطية السلبية للأوضاع التنموية المحلية التي أفرزت مفهوم مناطق الظل بالرغم من المجهودات المبذولة في ظل النموذج التمثيلي. من هنا برز الإهتمام بالمقاربة التشاركية كآلية حديثة في إدارة الفعل التنموي للتصدي للمشكلات المحلية وتحسين الظروف المعيشية.

وعليه، يعتبر تفعيل تطبيقات هذه المقاربة في تدبير الشأن المحلي في الجزائر لتحسين الواقع التنموي المحلي توجها معاصرا فرضته التحولات المجتمعية وبعض الممارسات والمشاهد الداخلية إلي جانب بعض التجارب الدولية الرائدة في هذا الشأن.

مبررات إختيار الموضوع

تتمثل مبررات ذلك أساسا في:

المبررات الذاتية

الإهتمام الشخصي بهذا الموضوع نتيجة عدة عوامل منها الرغبة في دخول مجال البحث حول موضوع الديمقراطية التشاركية كنموذج حداثي في تسيير الشأن العام المحلي، نظرا لحداثة الموضوع في حقل العلوم السياسية وحيويته البحثية، والإستهلاك السياسي المتزايد من السلطات الجزائرية، إذ أنه يفتح آفاقا واسعة للباحث من خلال زوايا مختلفة للتحليل بسبب حركية وتطور

الأطراف غير الرسمية المحلية والإعتراف بها كشريك إجتماعي وسياسي وإقتصادي للسلطة المحلية في دفع عجلة التنمية المحلية

المبررات الموضوعية

لا تزال أغلب الاجتهادات بشأن الديمقراطية التشاركية – ودورها في تحقيق تنمية محلية وصولا للهدف الإرتيادي، وهو تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر – غير كافية حيث أن هناك العديد من القضايا لا تزال غامضة عن أجندة البحوث الوطنية من جهة وقضايا لا تزال بحاجة إلى دراسات جديدة في ظل التغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية الراهنة.

كما أن دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر مرهون ببعض الرؤى النظرية والتصورات الضيقة، الأمر الذي أدى إلى التخوف من تناول هذا الموضوع بسبب المعطيات البحثية غير الكافية.

هذا، إلى جانب قلة الإهتمام الأكاديمي المتواصل في الجزائر بدراسة المجتمع المدني والمساهمة الشعبية بما في ذلك مشاركة المرأة والتمكين السياسي لها، إضافة إلى القطاع الخاص، وتفاعل هذه الأطراف بشكل كبير مع الدولة والجماعات المحلية. وترتيبا لذلك فإنه مازالت هناك حاجة ماسة للمزيد من الدراسات الموضوعية المتعمقة بشأن مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي للوصول إلى تحقيق تنمية محلية فعالة في جميع المجالات وبأعلى المستويات.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية، من أهمها:

الأهداف العملية

من أهمها:

– تحليل ودراسة واقع وأدوار فواعل المقاربة التشاركية في الجزائر في دفع الديناميكية التنموية محليا في ظل الإمكانيات المتاحة والحدود التي تواجهها قصد ترميم نقائص مخرجات تسيير الشأن العام من قبل المجالس المنتخبة والإستجابات للمتطلبات التنموية.

الأهداف العلمية

يمكن إيجازها في:

– محاولة وضع بعض التصورات التي من الممكن أن تدعم الآفاق المستقبلية لإعمال الديمقراطية التشاركية كآلية من شأن عقلانية إستخدامها المساهمة في تحسين الأوضاع على المستوى المحلي ومواكبة التطورات والتغيرات المجتمعية التي يشهدها المجتمع الجزائري والتمكين السياسي والإجتماعي والإقتصادي لمختلف الشركاء في إدارة خطط وبرامج وسياسات الوصول لتنمية محلية متوازنة ورائدة؛

– إثارة إهتمام الباحثين في الجزائر بضرورة دراسة المقاربة التشاركية لإثراء التراكم المعرفي والعلمي، وتقديم حلول وإقتراحات لتجاوز العجز التنموي والمشاكل الإجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها التي تأصلت في المجتمع المحلي في الجزائر وأخذت صورة نمطية يصعب تجاوزها.

الإشكالية

يثير موضوع الدراسة الموسوم بـ : "مقاربة الديمقراطية التشاركية كآلية لتعزيز التنمية في الجزائر 2020/2016" **الإشكالية الرئيسية** الآتية:

– هل يمكن أن تساهم تطبيقات الديمقراطية التشاركية في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر؟

وتتفرع عنه **التساؤلات الفرعية** الآتية:

– ماهو واقع التنمية المحلية في الجزائر في ظل تسيير الشأن العام المحلي من قبل المجالس المنتخبة المحلية؟

– ماهي إنعكاسات تطبيق المقاربة التشاركية من الديمقراطية المحلية في الجزائر على الوضع التنموي محليا؟

– كيف يمكن مواجهة التحديات المجتمعية لضمان فعالية التسيير التشاركي في دفع الدينامية التنموية محليا؟

– ماهو مستقبل تطبيقات المقاربة التشاركية في إدارة الفعل التنموي المحلي بعد التعديل الدستوري؟

الفرضيات

بناءا على ما سبق تبنينا الفرضيات الآتية:

– كلما تم الإنفراد بإدارة الشأن العام المحلي من قبل المجالس المحلية المنتخبة كلما أدى ذلك إلى عدم فعالية المشروع التنموي المحلي وضعف الإستجابة للمتطلبات الشعبية؛

– لا يمكن تعزيز التنمية المحلية في الجزائر إلا من خلال التطبيق الأنجع لمقاربة التسيير التشاركي في إدارة الفعل التنموي؛

– لا يمكن تفعيل التوجه التشاركي في إدارة الفعل التنموي إلا بالتصدي للتحديات المجتمعية في جميع المجالات وتوفير البيئة الحاضنة للتدبير التشاركي؛

– يتجه مستقبل المقاربة التشاركية في إدارة العملية التنموية محليا بعد التعديل الدستوري 2020 إلى السيناريو الإتجاهي أو إستمرار الوضع على ما هو عليه بناء على مؤشرات ومشاهد مستقبلية مفترضة.

حدود الدراسة

– **الإطار المكاني:** الجزائر وجماعاتها المحلية كدراسة حالة.

– **الإطار الزماني:** ما يميز الإطار الزماني لهذه الدراسة هي البداية والنهاية بتعديلين دستوريين 2016 و 2020 وما تخللهما من أحداث سياسية مهمة بدأت بالحراك الشعبي وانتهت بإنتخابات رئاسية وشهدت مرحلة صعبة جراء الوباء العالمي. وقد عرفت هذه الفترة في إطار النهج الديمقراطي وترسيخ الأسس الديمقراطية تبني السلطات العمومية في الجزائر لمقاربة الديمقراطية التشاركية كنموذج حديث في تسيير الشأن العام وإدارة الفعل التنموي المحلي.

الإطار المنهجي

لقد تمت الإستعانة بالمناهج التالية حسب طبيعة الموضوع ومقتضيات الدراسة:

– **المنهج الوصفي:** إذ يعتبر من أهم طرق التحليل والتفسير العلمي بغرض الوصول إلى وضعيات محددة. فقد تمت الإستعانة بهذا المنهج قصد إبراز الحقائق الراهنة لواقع التنمية المحلية في الجزائر في ظل الأدوار الممكنة لمختلف شركاء المقاربة التشاركية. كما يساعد

على التفسير والتحليل بتقديم إستنتاجات لتدارك الوضعيات المتأزمة للوضع التنموي عبر مدى فاعلية التدبير التشاركي للشؤون العمومية المحلية.

- **منهج تحليل المضمون:** الذي يعتبر من أساليب البحث التي تستخدم في تحليل البيانات حيث انصب في هذه الدراسة على تحليل مضامين النصوص القانونية والبيانات والجداول المرتبطة بموضوع الدراسة.

- **منهج تحليل الجماعة:** فهو يستخدم لإظهار دور الجماعات في الحياة السياسية وتفسير التفاعلات السياسية. حيث أن الجماعة هي مفتاح تشخيص وتفسير الظواهر. كما يفيد إستخدامه في المساعدة على تفسير دور الجماعات على المستوى التنظيمي والعملي وقدراتها التنظيمية وتوزيع قوتها وتأثيرها ودورها السياسي والإجتماعي والتطور البنيوي والوظيفي للمجتمع المدني.

كما اقتضت طبيعة الموضوع – التي تعالج دور المقاربة التشاركية في دفع العجلة التنموية في الجزائر، وذلك بدراسة أدوار جميع الشركاء المحليين في إدارة الفعل التنموي – الإستعانة بالعديد من الإقترابات والمداخل النظرية نظرا لتعدد فواعل المقاربة ولعل من أهمها:

- **الإقتراب المؤسسي:** الذي يدرس العلاقات التفاعلية ما بين المؤسسات الرسمية مع كافة المؤسسات الأخرى ومنها غير الرسمية ذات التأثير المباشر على صنع القرار. وهو ما ينطبق على دراسة علاقات التعاون والتنسيق ما بين الجماعات المحلية ومختلف الشركاء المحليين في الجزائر في سياق التدبير التشاركي للشأن المحلي.

- **الإقتراب القانوني:** تم الإستعانة به في دراسة صلاحيات الجماعات المحلية والفواعل غير الرسمية في صناعة المشروع التنموي وتسيير الشأن العام.

- **إقتراب الثقافة السياسية:** وهو من أبرز الإقترابات في تفسير وتحليل الوقائع السياسية بمستوياتها ومكوناتها، بداية من سلوك الأفراد والجماعات إلى الحركة السياسية لمختلف المؤسسات والتنظيمات. كما يعتبر مدخلا مهما في دراسة التنمية. وقد تمت الإستعانة به

لتحديد طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري وتأثير ذلك على المشاركة في العملية السياسية والتنموية.

كما تمت اعتماد إقتراب البنيوية الوظيفية من خلال تحديد التمايز البنيوي للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية وتخصصها الوظيفي وإمكانية التنسيق والتعاون فيما بينها في إطار المقاربة التشاركية والإنعكاسات الإيجابية لذلك على العملية التنموية، إلى جانب الإقتراب الكوربوراتي (إقتراب الدولة والمجتمع) في إطار دراسة علاقة التعاون والتفاعل بين الجماعات المحلية ومختلف التنظيمات غير الرسمية منها المجتمع المدني.

أدبيات الدراسة

في خضم إعداد هذه الدراسة تم الإعتماد على العديد من المراجع والأدبيات المتنوعة ذات العلاقة بهذا الموضوع في مقدمتها الكتب وأطروحات الدكتوراه والمقالات العلمية والمداخلات ومختلف التقارير الوطنية والإقليمية والدولية التي تتقاطع أو تتوافق مع هذه الدراسة. ولعل من أهمها ما يأتي:

– كتاب **الدكتور بوحنية** قوي تحت عنوان: " الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية" الذي يعتبر أهم مؤلف جماعي لأكاديمي جزائري تناول فيه موضوع الديمقراطية التشاركية. تطرق خلاله إلى مقاربة الديمقراطية التشاركية بإعتبارها تجربة تمكن من إنتهاج وتعزيز الخيار الديمقراطي وأداة للتمكين السياسي لمختلف الشركاء والفواعل المجتمعية غير الرسمية. كما أنها تمكن من تعزيز التنظيم اللامركزي المنتهج في ظل تشعب وإتساع وظائف الدولة والمشاكل التي تعاني منها الجماعات المحلية في الجزائر. كما أكد هذا المؤلف أن المقاربة التشاركية تتجاوز النظرة القاصرة التي تختزل المشاركة السياسية في المواعيد الإنتخابية الدورية. حيث واكب هذا المسعى جملة الإصلاحات السياسية بداية من سنة 2011 لإعمال وتجذير هذا المنهج وتوسيع الممارسة والمشاركة للنهوض بالوضع المزري محليا وتحقيق تنمية محلية فعالة تمكن من تقريب الإدارة من المواطن وتحسين الخدمة

العمومية. كما تقدم هذه الدراسة رؤية مستقبلية لتطبيقات هذا النموذج في تدبير الشأن التنموي بعد التعديل الدستوري 2020.

– أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بقسم العلوم السياسية بجامعة وهران 02 2018 /2019 لمقدم ابتسام موسومة ب: "الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر– ولاية وهران دراسة حالة". وبالرغم من إرتباط الموضوعين في معالجة تحديات المقاربة واستراتيجيات تفعيلها في إدارة الفعل التنموي المحلي غير أنها لم تتطرق إلى واقع التنمية المحلية في الجزائر. والذي ولد مؤخرا موضوع مناطق الظل في ظل التسيير العمومي في إدارة الفعل التنموي والآفاق الضيقة للتسيير التشاركي في معالجة تلك النقائص.

كما تتقاطع الدراسة في عدم تحديد إطار زماني للدراسة وعدم تقديم رؤية إستشرافية لمستقبل المقاربة التشاركية في تفعيل التنمية المحلية، إلى جانب عدم تحديد رؤية النظام السياسي لهذه المقاربة.

– كتاب للدكتور جمال زيدان تحت عنوان: " إدارة التنمية المحلية في الجزائر". تطرق فيه إلى تحليل موضوع التنمية المحلية في الجزائر ومدى إرتباطها الوثيق بنظام الإدارة المحلية بالإعتماد على الوحدة اللامركزية الأساسية وهي البلدية. حيث عالج جملة من المعوقات والعراقيل التي تحول دون أدائها لدورها الجوهري وهو تحقيق التنمية المحلية وتقريب الإدارة من المواطن وتحسين الخدمة العمومية وضرورة إعتماد إصلاح سياسي وإقتصادي للنهوض بالواقع المحلي المزري ومحاربة الفساد المتفشي. كما تطرق إلى الشروط والمقاييس العلمية والموضوعية لإيجاد إستراتجية تنمية محلية شاملة ومتوازنة ومستدامة تعتمد على البلدية. غير أن المؤلف يرى أن العمل على تحقيق التنمية المحلية عمل حكومي أصيل مستبعدا بذلك أدوار الشركاء الإجتماعيين والمتدخلين الإقتصاديين وهي إحدى الإشكاليات المهمة لهذه الدراسة الساعية للتأكيد أن هذه الشراكة من شأنها ترميم نقائص التسيير العمومي للفعل التنموي.

– كتاب الأستاذ الدكتور إدريس نبيل حول " الديمقراطية التشاركية: مقاربات في المشاركة السياسية". حيث تطرق إلى ظاهرة الديمقراطية التشاركية السياسية وإلى المشاركة السياسية في

جميع النظريات الفكرية وجميع المفاهيم العامة المتعلقة بها، ومختلف مراحل تطور المشاركة السياسية في الجزائر. كما تناول موضوع التنمية المحلية وعلاقتها بالمشاركة السياسية والعلاقة الطردية بينهما. كما خاض في أهمية العملية التنموية للمجالس المحلية. وبالرغم من إعتبار هذا المؤلف إضافة جديدة إلى سلسلة المراجع العلمية إلا أنه لم يعالج المقاربة التشاركية بإعتبارها توسيعا لممارسة السلطة إلى شركاء غير رسميين إعتمادا على جملة من الآليات كالتشاور والإستشارة والمساءلة لإرساء جملة من القيم كحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة وإرساء قيم المواطنة ومحاربة الإنسدادات وفضائح الفساد وطغيان البيروقراطية الإدارية، على النقيض تماما من إقتصار عملية المشاركة السياسية على المواعيد الإنتخابية المتلاحقة وهيمنة أقلية على أكثرية في المجتمع لفترة زمنية محددة دون رقابة أو مساءلة في ظل الديمقراطية النيابية.

تقسيم الدراسة

جاءت الدراسة في أربع فصول: خصص الفصل الأول منها كإطار نظري لمفهومي الدراسة الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في مبحثين: تناول المبحث الأول في مطلبين مفهوم الديمقراطية التشاركية وآليات ومرتكزات الديمقراطية التشاركية وفواعلها. أما المبحث الثاني فتناول في مطلبين مفهوم التنمية المحلية وخصائصها، المقومات الأساسية للتنمية المحلية.

وجاء الفصل الثاني موسوما بالديمقراطية التشاركية كإستراتيجية للنهوض بالتنمية المحلية في الجزائر في مبحثين: تناول المبحث الأول الإطار الدستوري والقانوني لتطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر في ثلاث مطالب: عالج الأول التجسيد الدستوري 2016 لتطبيق الديمقراطية التشاركية، والثاني الإطار القانوني والتنظيمي لتطبيق الديمقراطية التشاركية وقدم المطلب الثالث رؤية السلطات العمومية في الجزائر لمقاربة الديمقراطية التشاركية.

أما المبحث الثاني فتناول دواعي ورهانات تطبيق المقاربة التشاركية في تسيير الشأن العام المحلي في الجزائر في مطلبين إثنين: عالج المطلب الأول مبررات تطبيق الديمقراطية التشاركية كنموذج جديد لإدارة الشأن المحلي في الجزائر، أما المطلب الثاني فتناول رهانات تطبيق مقاربة الديمقراطية التشاركية في تسيير الشأن العام المحلي في الجزائر.

وجاء الفصل الثالث الموسوم ب: واقع التنمية المحلية في الجزائر في مبحثين: تناول المبحث الأول أوضاع التنمية المحلية في الجزائر في مطلبين: قدم المطلب الأول أدوار المجالس المحلية المنتخبة في دفع حركة التنمية المحلية، وتناول المطلب الثاني واقع التنمية المحلية في الجزائر وأسباب إختلالها. أما المبحث الثاني المعنون بدور المقاربة التشاركية في تعزيز دينامكية التنمية المحلية في الجزائر فتناول في مطلبين أدوار الشريكين المحليين المجتمع المدني والقطاع الخاص في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر في إطار تطبيق المقاربة التشاركية.

أما الفصل الرابع والأخير والموسوم ب: مستقبل تطبيقات الديمقراطية التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، فقد عالج المبحث الأول منه التحديات المجتمعية للمقاربة التشاركية في إدارة الفعل التنموي المحلي في مطلبين السياسية، القانونية، الإقتصادية والإجتماعية. وقدم المبحث الثاني إستراتيجيات ترقية المقاربة التشاركية لتعزيز التنمية المحلية في الجزائر في مطلبين السياسية والتقنية، الإقتصادية والإجتماعية. أما المبحث الأخير فقد خصص للسيناريوهات المستقبلية لتطبيقات الديمقراطية التشاركية في إدارة الفعل التنموي المحلي بعد التعديل الدستوري لسنة 2020، حيث عرج المطلب الأول على السيناريو الإيجابي وهو نجاح المقاربة التشاركية، وتناول المطلب الثاني السيناريو التشاؤمي وهو فشل المقاربة التشاركية، أما المطلب الثالث فعالج السيناريو الإتجاهي أي إستمرار الوضع القائم للمقاربة التشاركية.

وفي الأخير أنهينا هذا البحث بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات التي توصلنا لها من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

تمهيد

لعل من أهم المشكلات التي تواجه الباحث في العلوم السياسية بصفة عامة وفي حقل السياسات المقارنة على الخصوص مشكلة تحديد وضبط المفاهيم بدقة. هذه الخطوة الأساسية التي تفصل البحث العلمي عن العبث العلمي والسفسطائية الفكرية. والتي لا مجال للاختلاف حول انعكاساتها على قيمة البحث وأهميته المعرفية والإضافة العلمية التي يمكن أن يقدمها للتخصص. ويرجع سبب تضمين معظم التشريعات للديمقراطية التشاركية، إلى عدم تمكين المواطنين من التعبير عن اهتماماتهم وطموحاتهم نظرا لتعدد المؤسسات وتنوعها. وقد أظهرت مختلف التجارب التنموية أن تسيير المشاكل من " القمة إلى القاعدة" لا يمكنها لوحدها تسوية انشغالات المواطنين. ومن ثمة تأتي ضرورة إدراج مختلف الأطراف الفاعلة المحلية بشكل أكبر في مسار تحقيق التنمية المحلية المنشودة. إذ تحظى هذه الأخيرة باهتمام متزايد في العديد من البلدان، حيث تقدم كبديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي التي تعاني منه البلدان النامية بشكل خاص.

بناءا على هذه الأهمية، خصص الفصل الأول للإطار المفاهيمي والنظري للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول موسوم بالديمقراطية التشاركية – دراسة في المفهوم والأهمية في مطلبين. أما المبحث الثاني فهو موسوم بالتنمية المحلية– دراسة في المفهوم والأهمية.

المبحث الأول: الديمقراطية التشاركية دراسة في المفهوم والأهمية

يعتبر مفهوم الديمقراطية التشاركية من المفاهيم الشائعة الاستعمال في الظرف الراهن من طرف الساسة ورجال الإعلام ومجالا خصبا للدارسين والمتخصصين في مختلف حقول العلوم الاجتماعية بما في ذلك حقل السياسات المقارنة. حيث صاحب تطور الديمقراطية العديد من الإقترابات النظرية والممارسات الفعلية ما أفرز ظهور الديمقراطية التشاركية الذي تزامن مع الدعوات الرامية لتقليص أدوار الدولة والأصوات الداعمة لتمكين مختلف الفاعلين والقدرات المجتمعية والمتدخلين الاجتماعيين والاقتصاديين من المشاركة في تسيير الشأن العام وإدارة شؤون الفرد والمجتمع.

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية

قبل تقديم تعريف للديمقراطية التشاركية وقصد الوصول إلى تعريف دقيق قائم على تحليل علمي يشمل جميع الجوانب المعرفية و العلمية ينبغي إلقاء نظرة تفكيكية على هذا المفهوم المركب من كلمتين، وذلك بتقديم تعريف مفصل لكل من الديمقراطية التشاركية لننتقل بعدها إلى تسليط الضوء على المنطلقات العلمية والعملية للديمقراطية التشاركية، بتتبع المرجعية الفكرية والتجارب الفعلية وظروف نشأتها العامة المستلهمة من محاولة إصلاح وترميم عثرات ونقائص الديمقراطية التمثيلية.

الفرع الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية

أولا– الديمقراطية

أ – لـــــغة

بالرجوع إلى المعاجم العربية لم نجد مصطلح الديمقراطية التشاركية، والذي تقابله في اللغة الفرنسية La démocratie participative. فكلمة ديمقراطية تنبثق من أصل يوناني Demokratia. وهي مصطلح مركب من لفظين: الأول هو Demos ويعني الشعب. أما الثاني فهو Kratus ويعني السلطة. وبجمعهما معا يصبح معناها حكم الشعب. وهو المدلول السياسي للديمقراطية التي تعني مساهمة أكبر عدد ممكن من المواطنين في ممارسة السلطة. فهي السيادة الكاملة للشعب. وتعد الحرية والمساواة من أهم ركائزها. وبالعودة إلى النظم المختلفة الليبرالية والماركسية فإن إحداها تولي الأولوية للحرية والأخرى توليها للمساواة.[1]

1 ـ سعاد الشرقاوي جمعة، **النظم السياسية في العالم المعاصر**(الإسكندرية:د.د.ن، 2007) ص. 127.

ب- إصطلاحا

إن إجابة وافية عن ما تعنيه الديمقراطية في عالم اليوم وما تحمله من اعتبارات معيارية جوهرية عن نوع الحكم هو أنها قد تطورت عبر مر العصور وانبثقت من أصول متنوعة كما نفهمه اليوم من مفهوم الديمقراطية يختلف عما كان عند مواطني أثينا القدامى. حيث امتزجت المفاهيم الإغريقية والرومانية بمفاهيم القرون الوسطى وعصر النهضة من مفاهيم القرون اللاحقة لتخرج بخليط غير منتظم يجمع الجوانب النظرية والممارسات العملية.[1]هذا ما جعل المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات IDEA يرفض بشدة وضع تعريف للديمقراطية لأنه لا توجد دولة ديمقراطية بصورة نهائية وقطعية، على اعتبار أن الديمقراطية قابلة للتراجع والفساد لذا ينبغي السعي لإعادة تجديدها. [2]

وعليه، فإن الممارسة العملية للديمقراطية والإشكالات المعرفية لهذا المفهوم تجعلنا أمام تصورين هامين للديمقراطية: تصور ضيق للغاية وآخر شامل جدا، عكس موضع السجال الذي يقع فيه هذا المفهوم نظرا لديناميكيته وتشبعه واتساعه.

التصور الضيق للديمقراطية

صاغ هذا التصور جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter الذي يرى أن الديمقراطية بكل بساطة ليست إلا آلية لاختيار القيادة السياسية. فالمواطنون يعطون فرصة للاختيار بين قادة سياسيين يتنافسون للحصول على أصواتهم واتخاذ قرارات ما بين دورة انتخابية وأخرى وفي الانتخابات المقبلة يستطيعون استبدالهم. وعليه، فالديمقراطية هنا ليست سوى القدرة على الاختيار من بين القادة في الانتخابات. وبتعبيره فإن: "النهج الديمقراطي هو ذاك التنظيم المؤسسي الذي يتيح التوصل إلى قرارات سياسية والذي يكتسب فيه الأفراد القدرة على اتخاذ القرار بواسطة الكفاح التنافسي للحصول على أصوات الشعب".[3]

فعملية اختيار المواطنين لممثلين سياسيين عن طريق الانتخابات الدورية وإعادة استبدالهم أو التجديد لهم يعكس التصور الضيق للديمقراطية. فالانتخابات كآلية لاختيار الحكام وإسناد

1ـ روبرت دال، **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة نمير عباس مظفر، ط2 (عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2005) ص.13.

2 ـ عصام فاهم العامري، **المأزق العالمي للديمقراطية-بلوغ نقطة التحول**، ط1(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016) ص .30.

3ـ غيورغ سورنسن، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير**، تر: عفاف البطانية، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015) ص. 27-28

السلطة تعكس رؤية هذا التصور بعيدا عن كل ما قد يشوب هذه الآلية التي يقوم عليها النظام التمثيلي في الديمقراطيات المعاصرة أثناء سيرها وطبيعة بعض مخرجاتها وانعكاساتها على المناخ الديمقراطي وسير الشأن العام.

التصور الشامل للديمقراطية

هو تصور اقترحه دايفد هيلد David held يؤيد فيه مبدأ أساسيا من الاستقلالية في تحديد معنى الديمقراطية أطلق عليه الاستقلال الديمقراطي Democratic Autonomy بقوله: "ينبغي أن يتمتع الأشخاص بحقوق وواجبات متساوية في تحديد الإطار السياسي الذي يولد الفرص المتاحة له ويحد منها. ونعني بذلك أن يكونوا أحرارا ومتساوين في عمليات التداول بشأن أوضاع حياتهم وفي تحديد هذه الأوضاع ما داموا لا يوظفون هذا الإطار لإنكار حقوق الآخرين". حيث يتطلب هذا التصور دولة خاضعة للمسائلة وتنظيما ديمقراطيا للمجتمع المدني. كما تتطلب فرصا متساوية في المشاركة المباشرة في مؤسسات المجتمع المحلي، إضافة إلى حقوق للأفراد تتجاوز حق الإدلاء بالصوت في المواعيد الانتخابية.[1]

فهذا التصور الشامل للديمقراطية يفتح المجال واسعا لتجاوز ما طرحه شومبيتر في تصوره الضيق للديمقراطية واقتصارها على الاختيار بين السياسيين أثناء الانتخاب. والتي تعكس الديمقراطية التمثيلية والانتقال إلى النموذج التشاركي منها الذي يسمح بمشاركة الأفراد والتنظيمات المدنية وحرية تشكيلها في إطار مجتمع تعددي مفتوح يضمن المساواة بين الجميع وينتقل بهذه المشاركة إلى الدائمية والاستمرار.

ثانيا- التشاركية

يقصد بالتشاركية أو الشراكة الاتفاق بغرض تحقيق مصلحة عامة مشتركة. هذا المفهوم يخضع لجملة من المعايير القيمية والأخلاقية التي تعتبر بمثابة مقومات أساسية لتحديث الدولة الديمقراطية. إن هذه الشراكة العقلانية بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات المدنية تهدف إلى خلق مجال عمومي جديد بحسب رأي هابرماس يجسد نمط الديمقراطية التشاركية التي تتبني في إطار تفاعلات اجتماعية وسياسية واقتصادية بين مختلف الأطراف المجتمعية الحكومية وغير الحكومية المجسدة في التنظيمات المدنية والاقتصادية والسياسية.[2]

1- غيورغ سورنسن، المرجع السابق ، ص. 28-29.

2- محمد بلعسل، بوعيسي عزة، "دور الثقافة التشاركية في تطوير أداء القطاع الحكومي- الجزائر"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد11 ،جامعة الجلفة، 2017، ص.225.

وتؤكد النظريات الحديثة ومواثيق المؤسسات الدولية في الوقت الراهن على الموازنة بين النشاط الحكومي وأداء الشركاء المجتمعيين أو الفاعلين الغير الرسميين بتعبير جيمس أندرسون من خلال تشجيع الشراكة والنقاش وتقديم مقترحات من أجل تشجيع الفعل التشاركي في مختلف المستويات الأفقية والعمودية، [1] أي على المستويات الوطنية والمحلية وبين مختلف القوى الرسمية وغير الرسمية وتفعيله وتنظيمه بواسطة جملة من الآليات والأطر وفقا للمقاربة التشاركية.

ثالثا- تعريف الديمقراطية التشاركية

إختلف المفكرون في وضع تعريف موحد لنموذج الديمقراطية التشاركية باختلاف المدارس الفكرية ومنطلقاتها النظرية، إلى جانب التجارب العملية في العديد من الديمقراطيات الحديثة.

حيث يرى برنامج الأمم المتحدة والتنمية PNUD على أنها بعد من أبعاد الديمقراطية المحلية. ويعرفها على أنها "نمط حكم يضع مشاركة المواطنين في مركز تسيير الشؤون العمومية". كما تشير إلى جميع الآليات والإجراءات التي تسمح بزيادة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وزيادة دورهم في صنع القرار، على أن تكون هذه المشاركة عن طريق نهجين اثنين من الديناميكيات:

- من أسفل إلى أعلى: وتكون ممارسة المواطنين في هذا النهج عبر مشاركتهم من خلال التعبئة الجماعية والمواقف والدعوات والمبادرات التي تستهدف التأثير على صانع القرار بوضع قضية حيز جدول الأعمال أو حل مشكلة.

- من أعلى إلى أسفل: أو النهج المؤسساتي في ظل إطار قانوني محدد. وهنا تكون المؤسسات العمومية هي المبادرة، تتيح المعلومات وتطرح أو تقرر شكلا من أشكال مشاركة الفرد.[2]

فالمقاربة التشاركية وفق ما سبق هي إتاحة الفرصة للفرد للمشاركة في صناعة القرارات على جميع المستويات بطريقتين: الأولى بمبادرته وتأثيره في صنع القرار، والثانية عن طريق مبادرة من السلطات العمومية إلى ذلك عبر أطر قانونية تحددها مؤسسات الدولة ومنظومتها القانونية.

1- رضوان مجادي،"الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية الثقافية: مدخل في دور المجتمع المدني"، **مجلة تحولات**، العدد 02، جوان 2018، ص.207.

2- إيزابيل دورانت وآخرون "دليل تكويني لبرنامج دعم المشاركة السياسية الفعالة والمستدامة للمرأة على مستوى المجالس الشعبية المنتخبة"، **برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالتعاون مع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية** (الجزائر، د.د.ن، 2016) ، ص26.

عرفها الباحث الجزائري الأمين شريط بأنها "هي شكل أو صورة جديدة للديمقراطية تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بها." كما تعرف بأنها توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين، عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك.[1]

ويرى الدكتور أمحند برقوق بأن الديمقراطية التشاركية من القيم الأساسية للعولمة السياسية والتي ترتبط بتمكين الإنسان المواطن من حقوقه السياسية والمدنية المرتبطة بكينونته الإنسانية من خلال تفعيل مشاركته السياسية بما يجعل النظام السياسي متمحورا حول المواطن وخادما لحاجاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. فالديمقراطية المشاركاتية لا تنحصر في تعددية حزبية وشبكة جمعوية وانتخابات دورية ونصوص قانونية ودستورية، ولكن أكثر من ذلك. فهي تجعل من مشاركة المواطن الدائمة في الاتصال السياسي. فالرقابة والمحاسبة أهم الشروط المنتجة للحكم الصالح المحقق لتنمية إنسانية مستدامة. وتقوم هذه المقاربة حسبه على ما يلي:

- إقامة دولة تؤمن بالحق في الديمقراطية القائمة على الفلسفة العالمية لحقوق الإنسان؛
- ضرورة بناء وتطوير دولة الحق والقانون بما يجعل الإنسان وحاجاته أساس الحكم والعدالة؛
- جعل المجتمع المدني حلقة الوصل بين المجتمع والنظام السياسي
- تطوير مفهوم الشفافية المرتبطة بالتعددية الحزبية وحرية الصحافة؛
- جعل المسائلة القانونية والمؤسساتية مرتبطة بتقييم وتقويم السلطة التنفيذية والهياكل القرارية المركزية والمحلية بما يخدم حاجات المواطن.[2]

فالديمقراطية التشاركية وفقا لما سبق خاصية الديمقراطيات المعاصرة لا يمكن تطبيقها إلا في المجتمعات المفتوحة والمتعددة سياسيا، والتي تستهدف تمكين الفرد وتهيء له المناخ الديمقراطي للمشاركة في تسيير شؤونه العامة بما يخدم متطلباته.

1ـ عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، "إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي– حالة الجزائر والمغرب" (ورقة بحثية منجزة ضمن مخبر الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية (جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2013) ص.10.

2ـ أمحند برقوق، **مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة** (الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ، 2007–2008، ص.ص). 32–33.

وتعرف أيضا أنها نمط من أنماط الديمقراطية بشكلها المطور والمتوافق مع احتياجات القرن الواحد والعشرين. فهي تحاول تجاوز مشكلة التمثيل في الديمقراطية الليبرالية وتحاول أن تضمن المشاركة الشعبية في الرقابة وفي المشاركة السياسية ليس فقط من خلال صناديق الاقتراع بل من خلال مجموعة من الآليات الشعبية التي تضمن المشاركة المجتمعية الواعية بناءا على المواطنة والمدنية والمنفعة العامة وتوفير المعلومة والتدبير الشفاف والمساهمة في اتخاذ القرار والانتقال من المحلي إلى الوطني.[1]

فالمقاربة التشاركية تتجاوز المشاركة المرحلية للفرد المتعلقة أساسا بالمواعيد الانتخابية لتنتقل بها إلى الاستمرارية والدائمية بين المواعيد الانتخابية [2]عبر الأطر الممكنة، سواءا الصاعدة أو النازلة في التسيير التشاركي العام خدمة لحاجيات المواطن وتعزيزا لقيم المواطنة وارساء ركائز الحكم الراشد.

وعرفتها حنا أرندت بوصفها فضاءا عاما يسمح فيه للمواطنين بتبادل الأفكار والآراء بإرادة حرة للصالح الجماعي العام، حيث تنتهي العملية الديمقراطية إلى سعادة المجتمع لا إلى سعادة فردانية مصلحية ضيقة تحكمها المصالح المادية والاقتصادية التي تجعل سياسة خاضعة لسيادة الاقتصاديين ورجال الأعمال وأصحاب المصالح والنفوذ، حيث أن تحقيق سعادة هؤلاء لا يمكن أن يؤدي بالضرورة إلى سعادة المجتمع والمواطنين. أي أن تبادل النقاش والآراء في الممارسة التشاركية يصل بها إلى تغليب المصلحة العامة للأفراد.

كما يعرفها الفيلسوف الأمريكي جون ديوي بأنها مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية، حيث يشارك الفرد في رسم وانتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها .[3]

ويظهر جليا إجماع التعاريف السابقة جميعها على أن الديمقراطية التشاركية كصورة معاصرة للممارسة الديمقراطية تعني في أبرز و أبسط معانيها إتاحة الفرصة للفاعلين والجهات الغير الحكومية التي يتقدمها الفرد للمشاركة في تسيير الشأن العام لتحقيق الصالح العام.[4]

1ـ بوحنية قوي، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية**، ط1 (عمان: دار ومكتب الحامد للنشر والتوزيع،2015) ص.ص.55-57

2ـ شاهر إسماعيل الشاهر، **دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة** (برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر،2017) ص.ص.84-85.

3ـ محمد العجاتي وآخرون، **من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية**، تر: نوران أحمد (القاهرة: روافد النشر والتوزيع،2011) ص.03.

4ـ مايكل إدواردز،**المجتمع المدني النظرية والممارسة**، تر: عبد الرحمن عبد القادر شاهين، ط1(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015) ص.183.

الفرع الثاني: المنطلقات العلمية والعملية للديمقراطية التشاركية

شهدت مقاربة الديمقراطية التشاركية قبل بلوغها الإطار المفاهيمي و الممارساتي الراهن العديد من المراحل والتجارب العلمية والممارسات العملية تزامنت مع تطور واتساع مفهوم الديمقراطية حيث بدأت مقاربة الديمقراطية التشاركية وحازت على اهتمام كبير منذ سنة 2000 من خلال الميزانية التشاركية Participatiry Budgeting التي بدأت في مدينة ALEGRE PORTO بالبرازيل من الثمانينات من القرن الماضي وتكررت بصور مختلفة في بلدان عديدة [1]

حيث تقتضي هذه العملية وضع قسم من الموازنة حتى يتسنى للمواطنين تحديد وجهة استعماله. لتسعى الميزانية التشاركية بهذا إلى توسيع مشاركة المواطنين في صنع القرار والمسائلة بما ينعكس ايجابا على تماسك المجتمع المحلي ويرفع مستوى الخدمات العمومية المقدمة. [2] وتبدو هذه العملية مجدية وقابلة للتطبيق على المستوى المحلي أكبر منه على المستوى المركزي.

ولقد أشاع إيتزوني فكرة التشاركية كتصور مضاد للتدخل الكثيف للدولة مشددا على واجب الأفراد بقبول تنفيذ واجباتهم اتجاه الدولة والتجمع السكاني، على أن يكون التجمع السكاني مستجيبا لحاجات الأفراد وداعما لمشاركاتهم في المداولات المتعلقة بالحياة السياسية والاجتماعية. [3]وحسب ايتزوني فإن التشاركية تقتضي التخفيف من هيمنة الدولة والمؤسسات العمومية على تسيير الشؤون العمومية للأفراد واتاحة الفرصة لمشاركة الأفراد وانخراطهم بصفة فردية أو جماعية انطلاقا من قناعاتهم في تدبير الشأن العام في جميع المستويات والمجالات. واصطلح على الديمقراطية التشاركية في التجربة الانجليزية الديمقراطية التداولية، أما في ألمانيا فقد سميت الديمقراطية المحلية. أما في فينزويلا فقد راهن الرئيس اليساري هيوغو تشافيز على دسترة الديمقراطية التشاركية من منطلق العدالة الاجتماعية بأن تشارك المجالس المحلية المواطنين والأسر وتستدعيهم للمشاركة في تدبير الشأن العام على مستوى كافة المجالات المجتمعية.

2ـ ستيفن د تانسي، نايجل جاكسون، **أساسيات علم السياسة**، تر: محي الدين حميدي، ط1(دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016) ص.ص.143-145.

3ـ جون س درايزك، باتريك دنلفي، **نظريات الدولة الديمقراطية**، تر: هاشم أحمد محمد، ط1(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013) ص.ص.315- 316.

4ـ بوحنية قوي، **مرجع سابق**، ص.ص58-59

كما اعتمدتها الدول الإسكندنافية إضافة إلى تجربة الديمقراطية شبه المباشرة بسويسرا والتي أنشأت صندوقا لدعم مشاركة السكان في ليجان مجالس الأحياء والجمعيات أو تشكيل مجموعات موكلة بتقديم العرائض لإتاحة الفرصة لمشاركة أوسع للمواطن في تدبير الشأن المحلي. أما في فرنسا فأطلق عليها في إطار تجربة سياسة المدينة ديمقراطية القرب أو الديمقراطية الجوارية حيث تتيح لسكان المدن أن يشكلوا مجالس المدينة للتعبير عن آرائهم حول التنمية المحلية.

كما ساهمت هذه المقاربة في إعادة الاعتراف وتمثيل فئات مهمشة والمقصاة والمجموعات الممثلة تمثيلا ناقصا وإعادة دمجها مجددا في العملية السياسية.[1] ومن بين الفئات التي تعرضت إلى الاستبعاد العنصر النسوي في العديد من الديمقراطيات إضافة إلى الأقليات ذات التنوع الإثني والعرقي واللغوي. والتي وجدت في مقاربة الديمقراطية التشاركية آلية ملائمة يمكن بواسطتها تجاوز التهميش الذي عانت منه طويلا وتمكينها سياسيا باستيعابها بدلا من استبعادها مما مكنها من المشاركة في إدارة شؤونها وضمان مصالحها وتوسيع استفادتها من جميع مخرجات الفعل التشاركي.

وانطلاقا مما سبق فإن المقاربة التشاركية مقاربة سياسية تتضمن تجاوز مشاركة الأفراد في اختيار ممثليهم عن طريق الانتخابات في إطار الديمقراطية التمثيلية إلى مشاركات مستمرة ودائمة في تسيير الشأن العام في إطار علاقة رباعية ما بين الجهات الدولاتية واللا دولاتية ما يمكن من استيعاب وتمكين المواطنين والخواص وكيانات المجتمع المدني في عملية صنع القرار وفقا لآليات كالمشاركة والرقابة والمساءلة وإبداء الرأي، بما يتيح الاستجابة للمتطلبات وحل المشكلات المجتمعية وضمان العيش الكريم.

المطلب الثاني: آليات ومرتكزات الديمقراطية التشاركية وفواعلها

يتناول هذا المطلب في الفرع الاول مختلف الآليات التي تقوم عليها المقاربة التشاركية ليتطرق الفرع الثاني إلى مرتكزاتها أو الشروط المسبقة لإقامة الديمقراطية التشاركية.

الفرع الأول: آليات الديمقراطية التشاركية

للديمقراطية عديد المحددات المعيارية التي تعتبر بمثابة آليات يرتكز عليها الحكم الديمقراطي التشاركي في ممارسة السلطة السياسية وادارة شؤون الدول والأقاليم المحلية والتي غالبا ما يكون

1- لؤي صافي، **الرشد السياسي وأسسه المعيارية**، ط1 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015) ص.1.25

المستوى المحلي الأنسب لها لتعزيز مشاركة المواطنين ومختلف الفاعلين في تسيير الشؤون العامة. وغالبا ما يتم ربط مفهوم الديمقراطية التشاركية بمفهوم الحوكمة الراشدة أو بمفهوم الحوكمة المفتوحة. [1] ومن بين أهم هذه الآليات:

– المشاركة: تعتبر المشاركة في مقاربة الديمقراطية التشاركية والحكم الجيد هي حجر الزاوية. ذلك لأن الطريقة المثلى للتعرف على المصالح العامة تتمثل في مشاركة جميع أفراد المجتمع في التأثير على السياسات العامة. وهذا يتطلب تحصين الفرد والسماح له بالقيام بواجباته العامة عبر منظومة اجتماعية وسياسية تكفل الحريات السياسية والمدنية ولاسيما تكوين الجمعيات وحرية التعبير.

– سيادة القانون: هي آلية ترمي إلى اخضاع أفراد المجتمع السياسي، سواءا أكانوا قادة أو أفرادا لمجموعة من المبادئ القانونية العادلة واعتماد أجهزة تنفيذية وقضائية لتطبيق هذه المبادئ بنزاهة.

– الاستجابة: توصيف لتفاعل المؤسسات العامة مع المواطنين واستجابتها لمختلف مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية في إطار زمني معقول.

– التوافق: يتطلب التوافق إقامة قنوات للحوار والتواصل لتحقيق الاتفاق في الآراء بشأن مختلف القضايا التي تهم كافة أفراد المجتمع. هذا ما يتطلب ضرورة دراسة السلطة السياسية للأوضاع المجتمعية والحياتية وصولا لفهم السياقات التاريخية والخصوصيات الثقافية والاجتماعية لمجتمعاتها.

– الإنصاف والتضمين: آليتان أساسيتان لتحقيق رفاهية المجتمع واشعار المواطنين بأن مصالحهم تلقى الاهتمام من صانعي القرار وأنهم غير مستبعدين أو مهمشين بعيدا عن دوائر صنع القرار. هذا ما يتطلب حد أدنى من تكافؤ الفرص في التطور وتحسين ظروف الحياة لجميع مكونات وفئات المجتمع لاسيما تلك التي تعاني ظروفا معيشية صعبة ومزرية.

– الفعالية والكفاءة: وهذا يعني أن المؤسسات العامة والإجراءات الرسمية تحقق النتائج المطلوبة وتلبي احتياجات المجتمع بالسرعة الممكنة من خلال الاستغلال الأنجع للموارد العامة

1ـ **الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي**، (تقرير صادر عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية DRI، مكتب تونس)، (د.س.ن) ص.06.

مع الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة، اعتمادا على الكفاءات البشرية الموجودة بطريقة منهجية وعادلة.

– المساءلة: هي آلية رئيسية ومن المطالب الرئيسية، ليس فقط بخصوص المؤسسات الحكومية، بل هي أيضا حق سياسي ملزم لمؤسسات القطاع الخاص ومختلف منظمات المجتمع المدني باعتبارها مسؤولة أمام جمهور المواطنين وأصحاب المصلحة المختلفة ضمن المجتمع.[1] كما أنها تنبع من مفهوم التمثيل الشعبي. فالمنتخبون خاضعون للمساءلة من قبل الشعب.

– الشفافية: تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة من خلال إتاحة الفرصة لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم. وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور. حيث تقوم الشفافية على تدفق الحر للمعلومات، وتسهل درجة الشفافية من الوصول إلى المعلومات، والحكومات مصدر مستخدم رئيسي للمعلومات في عملية صنع القرار الذي ترتبط بدوره بطبيعة المعلومات المتوفرة. كما أن الشفافية عنصر رئيسي من عناصر المساءلة البيروقراطية.[2]

– المحاسبة والمسؤولية: يشكل مفهوم المحاسبة أو المسؤولية أحد عناصر الديمقراطية بصفة عامة والديمقراطية التشاركية على الأخص. فالكل مسؤول عن الأفعال والصلاحيات الممنوحة له انطلاقا من توزيع السلطات و الأدوار بين كافة أطراف العملية الديمقراطية، وبالتالي محاسبة المجتمع للمسؤولين ومحاسبة السلطات لبعضها. فالمواطن يحاسب من يمثله في المجالس المنتخبة والسلطة التشريعية تحاسب السلطة التنفيذية، والإعلام يمثل الرأي العام ويسلط الضوء على حسنات السياسات وينتقدها ما يساهم في عمليات التقييم والتقويم والاستفادة، والمجتمع المدني يساهم في تعزيز وتمكين المجتمع ديمقراطيا ويراقب أداء السلطات هذه المحاسبة تحمل الكل لمسؤولياته وتعزز الديمقراطية والشفافية وتساعد على وضع حد للفساد، وتشجع روح النقد

1ـ لؤي صافي، **مرجع سابق**، ص.ص.25–27.

2ـ أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008) ص.125.

والمبادرات والنقد الذاتي البناء وروح التطوير والبناء لدى المجتمع. فالمحاسبة والمسؤولية من بين أهم ركائز الحاكمية والحكم الراشد تقوم عليهما المقاربة التشاركية.

ومن خلال ما سبق فإن ارساء مقاربة الديمقراطية التشاركية تتطلب مجموعة من الآليات تتشابك مع بعضها البعض أحيانا وتكمل بعض الآليات منها آليات أخرى أحيانا لتفعل بذلك التدبير المشترك وتجسد التسيير التشاركي للشأن العام.

الفرع الثاني: مرتكزات تطبيق الديمقراطية التشاركية

ترتكز مقاربة الديمقراطية التشاركية على جملة من العناصر، من غير الممكن صياغتها جميعا ولا يمكن الجزم من أن توفرها يوجد المقاربة التشاركية. غير أن توافرها يساعد على التطبيق السليم لهذه المقاربة.

أولا: الحكم المحلي

تشجع الديمقراطية التشاركية – كمقاربة حديثة لإدارة شؤون الحكم – نمط للتسيير المحلي للشؤون العامة كأحد المرتكزات الأساسية لتجذير تطبيقات التسيير التشاركي على اعتبار أن المستوى المحلي هو المستوى الأنسب والأنجح لذلك.

في هذا السياق يرى أنتوني جيدنز بأن جعل الديمقراطية أكثر ديمقراطية يتطلب الانتقال بها إلى أسفل والتحول نحو اللامركزية وتوسيع نطاقها محليا. فهذه العملية لا تضعف سلطة الدولة الوطنية بل تجعلها أكثر استجابة. [1] فالتحول إلى المستوى المحلي ينتج دمقرطة الديمقراطية ذاتها.

يعكس الحكم المحلي التوزيع الجغرافي للسلطة السياسية فلامركزية السلطة السياسية وسيلة عمل تعود بواسطتها سلطة اتخاذ القرارات إلى المواطنين والفئات المحلية في المناطق الجغرافية على قدر من المساواة. وهو الأمر الذي أدى بالأنظمة السياسية إلى العمل الجدي على إجراء تغييرات لجعل سلطة محلية تسير الشؤون الخاصة بكل إقليم.

كما تسمح عملية تطبيق الحكم المحلي إلى جانب الحكومة المركزية تمكين السكان المحليين من إعداد تقييم مستقل للاحتياجات المحلية وتحديد الأولويات، ويسمح أيضا بصنع القرار المحلي بمزيد من مشاركة الساكنة المحلية، وتسهل عملية تعزيز الثقافة السياسية للمواطنين وتدريبهم لإظهار ولائهم، فضلا عن ذلك تعمل على تقليص هيمنة الآلية البيروقراطية المركزية

1– أنتوني جيدنز، **الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، تر: أحمد زايد ومحمد محي الدين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 2010) ص.111.

إلى جانب تعبيرها عن الهوية المجتمعية وتقديمها لفرص التجربة السياسية والإدارية والابتكار والتعلم. [1]

يعكس الحكم المحلي الإطار الجغرافي الضيق الذي كان يشكل لفترة طويلة من الزمن الحيز الملائم لتطبيق الديمقراطية التشاركية والإطار الذي يشجع على الفعل التشاركي بمساهمة جميع الفاعلين المحليين في تسيير الشؤون العامة بفضل المساحة وعدد السكان.

ثانيا- تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة

تساعد الإمكانيات التكنولوجية ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة وشبكة الأنترنيت ومختلف الوسائط الاجتماعية على إقامة الحكومة الالكترونية التي تهتم بقضايا مجتمعية أساسية. ولعل الديمقراطية الإلكترونية أبرز المجالات السياسية المتعلقة بذلك، نظرا لكونها تعالج موضوعات ديمقراطية والمشاركة السياسية للمواطنين في عملية المحاسبة والمساءلة من خلال البيانات والمعلومات المتعلقة بالأداء الحكومي على المستوى المركزي أو المحلي المتاحة عبر شبكة الأنترنيت ووسائل الإعلام والتكنولوجيا. [2]

ثالثا- نظام سياسي مفتوح ومنفتح

وجود نظام سياسي مفتوح تجسده حكومة وجماعات إقليمية مفتوحة ومنفتحة على نفسها وعلى المواطنين ومختلف التنظيمات الاجتماعية أمر جد ضروري في الديمقراطيات المعاصرة لتهيئة مقومات تجسيد الديمقراطية التشاركية. في هذا الشأن يرى ديفيد بيتهام وكيفين بويل ضرورة توافر أربع مؤشرات رئيسية هي: توفير المعلومات عن السياسات العمومية، تمكين الأفراد والصحافة من الحصول على الوثائق الحكومية بشكل مباشر وغير مباشر، انفتاح الاجتماعات الرسمية على الجماهير والصحافة، الاستشارة المنظمة.

تتيح هذه المؤشرات للمواطنين محاسبة المسؤولين على المستوى المركزي والمحلي من خلال توفير وتسيير المعلومات عن الأنشطة العمومية ونتائجها كحق أساسي للمواطنين كما

1- ستيفن دي تانسي، **علم السياسة- الأسس**، ترجمة: رشا جمال، ط1 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012) ص.273_274.

2- سمية بومروان، **الحكومة الالكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية- دراسة مقارنة**، ط1(الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد، 2014)ص.28.

تساعد الحكومات المركزية والمحلية على كشف مواطن التبذير والإسراف والحد من الفساد، إضافة لتحديد الأخطاء والهفوات في الممارسات والقدرة على استدراكها وتصحيحها.[1]

رابعا- الثقافة الديمقراطية

تعتبر الثقافة الديمقراطية من بين الشروط الرئيسية والمتوافقة مع الديمقراطية التشاركية. فتطوير ثقافة ديمقراطية يساعد على توجيه عمليات التنشئة الاجتماعية ويعزز التفاعل الديمقراطي. فهي ليست مجرد قناعات فكرية أو قيم سياسية بل تتعداها إلى إطار عام يجمع بين العقلانية السياسية والشفافية والحكم الراشد. فالثقافة الديمقراطية من نفس المنظور هي الإطار العام لدمقرطة الحياة العامة وجعلها تتماشى مع المبادئ العامة كالتعددية والاختلاف والحوار والتداول والاستحقاق، الفاعلية والعقلانية، إضافة إلى ترسيخ قيم المواطنة. [2]

كما أنه من بين شروط المسبقة إضافة إلى شروط أخرى مواتية للديمقراطية، نجد الثقافة السياسية باعتبارها ذات ارتباط بالنظام الثقافي الأكبر للمجتمع بما تضمنه من منظومة للقيم والمعتقدات المحددة لسياق ومعنى الفعل السياسي.[3]

خامسا- المشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية للأفراد والتنظيمات غير الرسمية في الأنظمة السياسية الديمقراطية التي تعتمد تعددية سياسية أداة من خلالها يتم تحقيق المطالب السياسية والاجتماعية، حيث تقوم بوظيفة التعبير عن الحرية الشخصية والممارسة الفعلية التي تمكنه من التأثير على مجريات الحياة السياسية.[4] ويعرفها لوسيان باي بأنها مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية. ويقترب هذا المفهوم من المفهوم المبسط الذي اقترحه غابريال ألموند. وتعني بحسب صامويل هنتغتون و جون نيلسون ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون

1- ديفيد بيتهام وكيفين بويل، **مدخل إلى الديمقراطية**، تر: غريب عوض، ط1 (البحرين: فراديش للنشر والتوزيع، د.س.ن) ص.ص.39-41.

2 - أمحند برقوق، **مرجع سابق**، ص.ص.10-2.11

3 - غيورغ سورنسن، مرجع سابق، ص.ص.53-3.54

4- إدريس نبيل، **الديمقراطية التشاركية: مقاربات في المشاركة السياسية**، ط1(عمان- الأردن: مركز الكتاب الاكاديمي، 2017) ص.52.

بقصد التأثير في صنع القرار الحكومي، سواءا كان فرديا أو جماعيا، منظما أو عفويا متواصلا أو متقطعا، سلميا أو عنيفا، شرعيا أو غير شرعي، فعالا أو غير فعال. [1]

سادسا- منظومة قانونية ملائمة ومساعدة

ترتكز الديمقراطية التشاركية على منظومة قانونية تحتكم إليها عملية التدبير المشترك للشأن العام أفقيا وعموديا ومن خلالها تنتظم الشراكة ما بين الجهات الرسمية وغير الرسمية عبر أطر دستورية وقانونية منتظمة.

وعليه، فإن نجاح تجسيد الديمقراطية التشاركية وقدرتها على تحقيق مطالب وطموحات الأفراد وانقضاء المشاكل المجتمعية يتطلب توافر جملة من المقومات الأساسية من بين أهمها الالتزام بالقوانين الدستورية والقانونية واحترام النظام العام السائد في المجتمع. هذه المرجعية القانونية تشكل حدودا وضوابط اللفعل التشاركي بين مختلف الأطراف على جميع المستويات. [2] فالديمقراطية التشاركية تنمو وتتطور وتستمر في ظل بيئة قانونية تساعد على ذلك وتضمن حقوق وواجبات وحريات الجميع وتؤطر العملية التشاركية تصاعديا وتنازليا.

ختاما، فإن جملة المرتكزات التي تم الإشارة إليها سابقا تتشابك فيما بينها بصورة طردية وتؤثر على كفاءة وفعالية الديمقراطية التشاركية. فهي بمثابة مقومات وشروط مسبقة لها.

الفرع الثالث- فواعل الديمقراطية التشاركية

بعدما كانت تقتصر مهمة إدارة الشأن العام الوطني والمحلي على المجالس المنتخبة في إطار النظام التمثيلي، توسع ذلك إلى جهات غير رسمية تتشارك جنبا إلى جنب في إدارة شؤون الحكم وطنيا ومحليا مع الجهات الرسمية. وعليه، يتناول هذا المطلب فواعل الديمقراطية التشاركية الدولاتية أو الرسمية التي تقودها مؤسسات الدولة والمجالس المنتخبة والفواعل الغير الدولاتية التي تضم المواطنين والشركاء الاجتماعيين والمتدخلين الاقتصاديين الخواص.

أولا- الفواعل الدولاتية

تعد الدولة تعبيرا عن نجاح المجتمعات في الوصول إلى توافقات وبناء مؤسسات. [3] وهي أحد أشكال التنظيم السياسي والقانوني للمجتمع. وتتشكل من مؤسسات وأجهزة تمارس بواسطتها

1ـ ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، ط1(عمان: 2004) ص.181.

2ـ إدريس نبيل، **مرجع سابق**، ص. ص. 67- 77.

3ـ برهان غليون وآخرون، **مأزق الدولة بين الإسلاميين والعلمانيين**، ط1 (بيروت: جسور للترجمة والنشر، 2016) ص.42.

نفوذها بحيث ترتكز هذه الشرعية على السيادة المستمدة من الشعب أو الأمة. وهي الشكل الأسمى للأمة والانعكاس المؤسساتي الذي يعطيها الديمومة والنظام والقوة. فهي مستودع الهوية ومجال ممارسة السلطة ومبدأ الاندماج والتوحيد للمجتمع. فبدونها سيتعرض للفوضى والإنحلال. [1] ويثير دور الدولة وحدودها ووظائفها ومختلف الأدوار التي يجب عليها القيام بها جدلا كبيرا بين تقييدها لأقصى الحدود الممكنة وبين ضرورة قيامها بإدارة كاملة وشاملة للموارد، إلى الدمج بين الموقفين. [2] غير أن السلطات العمومية للدولة لها الحق في فرض الالتزامات على الأفراد واحترام القانون بفضل القوة العمومية التي تمتلكها والقدرة على الإدارة واخضاع المواطنين من خلال أجهزتها السياسية والإدارية عبر الجيش والعدالة والشرطة.

كما أن المشكلات والقضايا التي تواجهها الدولة هي المحدد الأساسي لغايتها والأهداف التي تسعى لتحقيقها ولعل أهمها:

- تأمين الخدمات الاجتماعية والحرص على أمن المواطنين؛
- الإشراف والوقوف على التوزيع العادل لثروات البلد والعمل على زيادة الموارد؛
- ضمان الحريات الأساسية (السياسية، الدينية...) للأفراد؛
- التمكين السياسي للمواطنين للمساهمة في تسيير شؤون بلادهم العامة.

ثانيا- الفواعل غير الدولاتية

إضافة إلى الفواعل الدولاتية الرسمية لمقاربة الديمقراطية التشاركية، تساهم مجموعة من الفاعل غير الرسمية جنبا إلى جنب مع الفاعل الرسمي في إدارة شؤون الحكم ووضع السياسات العمومية على المستويين الوطني والمحلي. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا كانت الديمقراطية التشاركية ترمم القصور الذي شاب الديمقراطية التمثيلية وتكملها، فإن الأدوار المختلفة لهذه الفواعل لا ينظر إليها كأدوار مكملة لدور الفاعل الدولاتي بل يتعداه ويتموضع بها كطرف وشريك أساسي ولا ينزل به إلى درجة أخرى في الممارسة الديمقراطية التشاركية في إطار شراكة لصياغة السياسات العمومية وتسيير الشؤون العامة على المستويين الوطني والمحلي.

1ـ سيدي محمد ولد الديب، **الدولة وإشكالية المواطنة قراءة في مفهوم القراءة العربية**، ط1 (عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2011) ص.31.

2ـ أحمد سيد حسين، **دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة روسيا في عهد بوتين**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015) ص.11.

1) المواطنون

مما لاشك فيه أن المواطن يعتبر أهم فاعل في مقاربة الديمقراطية التشاركية، حيث أنه يشكل غايتها ووسيلتها في نفس الوقت. فالغاية من هذه المقاربة هو الاستجابة لمتطلبات حياة الفرد ولاتوجد وسيلة لتحقيق هذه الغاية أفضل من الفرد ذاته عبر مشاركة مختلف شرائحه الاجتماعية من شباب ورجال ونساء ومعوقين، نظرا لدرايته بأوضاعه ومشاكله. حيث أنه من الصعب إمكانية نهوض وتطور أي كيان مجتمعي على أرض الواقع دون عناصر مساعدة يقدمها الأفراد.

فهو الفاعل الذي تقوم عليه السياسات العمومية، هو المستهلك والنواة الأساسية لمختلف هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص. فالمواطن هو محور السياسة العامة المركزية والمحلية واشراكه في عملية الصياغة ليس تجاوزا للمنظومة التمثيلية، وإنما اتاحة فرصة لمشاورته ومحاورته لتفادي الفشل التنموي وتجنب الأخطاء التسييرية التي تضيع الفرص التنموية على الساكنة بصفة عامة.[1] فالمواطن الفرد يلعب العديد من الأدوار الحقيقية في مجال صياغة وصنع السياسات العمومية على المستويين[2] المركزي أو المحلي من خلال طرح أفكار وتوجهات جديدة في عمليات رسم السياسات واتخاذ القرارات المهمة ذات الصلة بمصالحه ورغباته.

وعليه، فإن الاعتماد على المورد البشري هو أساس بعث الديناميكية التنموية لأي مجتمع. ومن الوارد أن يكون المواطنون العاديون المشاركون والذين يتم استشارتهم من قبل السلطات العمومية على مستوى عال من الجودة إن لم يكونوا أفضل من الخبراء على مستوى اتخاذ الأحكام بصدد موضوعات سياسية وطنية أو محلية. [3]

وعليه فالمواطن كطرف غير دولاتي في المقاربة التشاركية محور أساسي تدور حوله الأهداف العامة لها وتعتبر مشاركته فيها دعما حقيقيا لنجاحها فهو ابن بيئته يعايش المشاكل والاختلالات ويدرك جيدا كيفية حلها بمساعدة باقي الفاعلين.

1ـ بوحنية قوي، **مرجع سابق**، ص.ص.70_71.

2ـ جيمس اندرسون، **صنع السياسة العامة**، تر: عامر الكبيسي (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2002) ص.67.

3ـ ستيفن ديلو، تيموثي ديل، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، تر: ربيع وهبه، ط1(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010) ص.139.

2) المجتمع المدني

يرى دون إيبرلي بأن الحكومات من غير الممكن أن تأتي لوحدها بالدمقرطة والتي لن تتعزز إلا بإشراك المجتمع المدني. [1]

هذا ما يثبت بأن المجتمع المدني بكل أطيافه فاعل أساسي لا يمكن استبعاده أو تهميشه في بناء الأسس الديمقراطية وصورها المختلفة خصوصا الديمقراطية التشاركية.

وللمفاهيم المتصلة بالمجتمع المدني تاريخ حافل وطويل ليحتل هذا المفهوم الصدارة على المسرح العالمي في الوقت الحالي. ويصبح مصدر الإلهام في النضال لحل المشكلات الاجتماعية و السياسية. حيث يعرف معهد كاتو الحر الواقع في مدينة واشنطن المجتمع المدني بأنه يعني أساسا تقليل دور السياسة في المجتمع وذلك بتوسيع الأسواق الحرة ونطاق الحرية الفردية. أما معهد المدافعة فيصفه بأنه أفضل طريق للعمل السياسي في عالم اليوم. فهو يحمى من ينتظمون لتحدي السلطة. كما ذهب مفكرو الطريق الثالث مثل أنتوني جيدنز إلى أن المجتمع المدني من خلال تصحيحه اللطيف لسلسلة متعاقبة من فشل الدولة و السوق أصبح يمثل الحلقة المفقودة في نجاح الديمقراطية الاجتماعية. ثم إن الأمم المتحدة و البنك الدولي يعتبرانه مفاتيح الحوكمة الجيدة و النمو الهادف. [2] والمجتمع المدني حسب دون إبرنلي قوة اجتماعية وسياسية تشجع المواطنة وتوفر صوتا للضعفاء و الفقراء وتدفع عجلة التقدم في مجال حقوق الانسان وسيادة القانون. فالجمعيات التطوعية هي مدارس صغيرة للمواطنة بتعبير أليكسيس دي توكفيل. [3]

ويقصد به أيضا مجموع الهيئات و التنظيمات المتعددة التوجهات التي تنشأ خارج نطاق سلطة الدولة مشكلة قوة مضادة للسلطة السياسية. فهو مجموعة من القوى تنمو داخل المجتمع لكن خارج عن الدولة كمحصلة للعلاقات الاجتماعية العديدة والجمعيات المتنوعة دون تدخل من طرف الدولة. وبالتالي، فهو لا يأتي دفعة واحدة وإنما نتيجة صيرورة تحول طويل المدى من خلال مطالبة القطاعات المختلفة باستقلاليتها النسبية عن الدولة. كما أن فاعليته تنطوي

1ـ دون إيبرلي، **نهوض المجتمع المدني العالمي– بناء المجتمعات والدول من أعلى إلى أسفل**، تر: لميس فؤاد اليحيى، ط1 (الأردن: الأهلية والنشر والتوزيع، 2012) ص.93.

2ـ مايكل إدواردز، مرجع سابق، ص.ص.18–2.19

3ـ دون إيبرلي، مرجع سابق، ص.245.

أهداف أوسع من مجرد المعارضة. إنها المشاركة بمعناها الشامل سياسيا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. [1]

وتتفق معظم الدراسات الأكاديمية للمجتمع المدني مع خصائص المأسسة التي قدمها صاموئيل هنتغتون التي تختلف من حيث الفاعلية و النشاط، والتي حدد في المعايير التالية:

– القدرة على التكيف في مقابل الجمود: أي قدرة المنظمة على التكيف الزمني و الجيلي و الوظيفي مع التطورات البيئية في المجتمع، فقدرتها على التكيف تجعلها تتجاوز الجمود وتصبح أكثر فعالية.

– الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية: تعتمد درجة الاستقلال على معايير عديدة منها طبيعة النشأة وعدم تدخل النظام السياسي فيها والاستقلال المالي و الاداري و التنظيمي.

– التعقيد في مقابل الضعف التنظيمي: أي تعدد هيئاتها ووحداتها الفرعية ومستوياتها العمودية و الأفقية و انتشارها الجغرافي داخل المجتمع.

– التجانس في مقابل الانقسام: يقصد به عدم وجود انقسامات وصراعات بين أجنحة وقيادات المنظمة بعيدا عن أساليب التنافس و التعاون و الاختلاف بين الاعضاء. [2]

إن توافر هذه الخصائص مجتمعة في منظمات المجتمع المدني ترتقي بها كشريك اجتماعي في المقارب التشاركية و في إدارة الفعل التشاركي على جميع المستويات للنهوض و الرقي بالأوضاع المجتمعية.

3) القطاع الخاص

يعتبر القطاع الخاص فاعلا غير رسمي و شريكا اقتصاديا مهما تقوم عليه مقاربة الديمقراطية التشاركية نظرا للأدوار العديدة التي يؤديها في الاستجابة لضروريات الحياة اليومية للفرد من خلال ما يقدمه من إضافات مادية و غير مادية في جميع المجالات و المستويات المجتمعية.

بالرغم من أن الدولة تشكل أكبر قوة لتحقيق التنمية إلا أنها ليست الوحيدة في هذا المجال. و هو ما يبرزه التحول العالمي نحو الاعتماد على القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها إضافة إلى تأهيلها

1ـ بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا واشكاليات** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011) ص. ص.131_132.

2ـ ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص.ص.110_111.

لتحقيق النتائج الإيجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع و رفع مستوى المعيشة وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم. وعليه، فإن هناك ضرورة لتشجيع المشاريع الخاصة ودعمها لتصبح أكثر شفافية و تنافسية. هذا ما يؤدي إلى تقوية وتطوير القطاع الخاص وإدامته.[1]

لقد ساهم هذا الشريك في تطوير وتحسين كفاءة المؤسسات الحكومية ومختلف المنشآت التابعة للدولة من خلال رفع درجات التنافسية. كما أتاح كسر الاحتكار الحكومي وفض الإستئثار و السيطرة الكاملة له على بعض الأنشطة الإنتاجية ليوفر بذلك العديد من السلع و الخدمات المطلوبة في المجتمع، وليساهم بذلك في سياسات تحرير الإقتصاد ورفع كفاءة الأداء الإنتاجي.[2]

ويظهر جليا من خلال مختلف تدخلاته التي يضطلع بها في جميع المجالات بأن الدولة لم يعد في مقدورها الإنفراد وحداها بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، إلى جانب البروز القوي لمختلف منظمات القطاع الخاص الذي أصبح شريكا في العملية التنموية وعنصرا فاعلا لا يمكن استبعاده في التسيير التشاركي العام.

المبحث الثاني: التنمية المحلية دراسة في المفهوم و الأهمية

من الضروري جدا تحديد المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية، و ضبط بنيتها المعرفية ومدلولاتها التي ستوظف في هذا البحث. حيث نال مفهوم التنمية المحلية و لا يزال اهتمام المدارس الفكرية الغربية و العربية وأخذ قسطا وافرا من الدراسات و الأبحاث في العلوم السياسية لا سيما فرع السياسات المقارنة، وحتى من المؤسسات الدولية، نظرا لتناوله موضوع تحسين الظروف المجتمعية للأفراد وعلى كافة الأصعدة و المستويات.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

إختلف المفكرون و الباحثون في وضع تعريف موحد لمفهوم التنمية المحلية. هذا الإختلاف مرده تنوع المدارس الفكرية والنظرية. ما أفرز العديد من التعريفات و الرؤى النظرية التي سيتم تناولها في تحديد مفهوم التنمية المحلية من خلال التطرق أولا إلى تحديد مفهوم التنمية، ثم

1ـ زهير الكايد، **الحكمانية قضايا وتطبيقات** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003) ص.ص.46_47.

2ـ طاهر حمدي كنعان، حازم تيسير رحاحلة، **كتاب الدولة واقتصاد السوق قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية**، ط1(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016) ص.ص36-37.

تقديم مختلف التعريفات الغربية و العربية و تعاريف المنظمات الدولية للتنمية المحلية، ثم إبراز المنطلقات النظرية و الفكرية حول مفهوم التنمية، ثم يليه خصائص التنمية المحلية ،وفي الأخير تناولنا المقومات الأساسية للتنمية المحلية.

الفرع الأول: تعريف التنمية

لـغــة: التنمية لغة هي النماء أو الإزدياد التدريجي.

إصطلاحا: برز مفهوم التنمية Développement جليا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل منذ ظهوره في عهد الاقتصادي البريطاني آدم سميت في الربع الأخير من القرن 18 وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء. فقد كان يستخدم على سبيل حدوث عملية التنمية مصطلح التقدم المادي Material Progress و التقدم الإقتصادي Economic Progress. وحتى مصطلح التحديث Modernization أو التصنيع Industrialisation.[1]

وتعددت و تنوعت تعريفات التنمية، وسيتم عرض أهمها: وفقا لـ ريمون بودون فإن التنمية فكرة مستعارة من تشبيه المجتمع بجسم الإنسان الذي ينمو و يتحول حسب إجراءات النضج. فالمجتمع يتطور وينضج ويكون ذلك في جميع المجالات.

أما أندري أكون فيرى أنها كل أشكال التطور الإقتصادي و السياسي والثقافي ضمن الأبعاد و العواقب الاجتماعية.[2]

ومن أهم الاجتهادات العربية في تعريف التنمية ما يلي: يعرفها Arthur DUNHAM بأنها ماهي إلا نشاط منظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع، وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي و التوجيه الذاتي لشؤونه. و يقوم أسلوب العمل في هذا المجال على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني و المساعدات الذاتية للمواطنين. ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية. [3]

يعرفها عبد الباسط محمد حسن بأنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع إجتماعيا و اقتصاديا بالإعتماد على مبادرات المجتمع المحلي وإشراكه، أما عاطف غيث فيرى أنها التحرك العلمي

1ـ عبد الرزاق محمد الدليمي، **الإعلام والتنمية**، ط1 (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012) ص.35.

2ـ رشيد زرواتي، **التنمية بين الميادين– النظريات والنماذج**، ط1 (جسور للنشر والتوزيع، 2017) ص.45.

3ـ حسين عبد القادر، **الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية (مذكرة لنيل شهادة الماجستير** في العلوم السياسية) (جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012) ص.54.

المخطط للقيام بعمليات إجتماعية و إقتصادية ضمن إيديولوجية معينة، تؤدي إلى تغيير من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة أفضل مرغوب فيها. [1]

ويعرفها محي الدين صابر على أنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي و الاقتصادي في مناطق محددة. و يقوم على أسس و قواعد من مناهج العلوم الاقتصادية و الاجتماعية. ويقوم هذا الأسلوب على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و العمل و الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير و الإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا".[2]

هذا، وفيما يلي تعاريف أخرى:

- هي العملية التي تبذل بقصد، ووفق سياسة عامة لإحداث تطور و تنظيم إجتماعي و إقتصادي للناس وبيئاتهم، سواءا في مجتمعات محلية أم إقليمية، بالإعتماد على المجهودات الحكومية و الأهلية. على أن يكتسب كل منهم قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات؛

- هي عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد، بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الإدارية، و الإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية.

فالتنمية هي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة، وفي فترات زمنية معينة، وتخضع للإرادة البشرية، وتحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية بإمكانها إخراج المجتمع من حالة الجماد إلى حالة الحركة و التقدم.

هناك نظرتان شائعتان لمفهوم التنمية:

- النظرة الأولى: تقوم هذه النظرة على أن التنمية هي عملية على اعتبار أن التغير البنائي الناجم عنها يؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق، و بالتالي في الوظائف المرتبطة بها. و لأنها مجموعة من الخطوات المتتالية و المتداخلة التي تسير في اتجاه واحد لتحقيق غايات محددة؛

1- رشيد زرواتي، مرجع سابق، ص.46.

2- محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة** (رسالة شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية) (سطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011/2010) ص61.

– النظرة الثانية: القائمة على وصف التنمية بالأداء، بما أنها ليست هدفا في حد ذاتها و لكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقق طموحات المجتمع. و ربما يعكس هذا المفهوم الإرادة بالنسبة للمجتمع.

غير أن الباحثين عمدوا إلى دراستها كعملية و ليس كأداة أو حالة. وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات. وهي تغير إيجابي يهدف به نقل المجتمع من حالة إلى حالة أخرى أفضل.[1]

وعموما انقسم الفكر المعاصر في تعريف التنمية إلى تيارين رئيسين هما: تيار الفكر الغربي الإقتصادي، و التيار الفكري لدول العالم الثالث.

حيث يعرف الفكر الغربي التنمية على أنها العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للمجتمع و للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن.

أما التيار الآخر، وبتعبير مجموعة من الباحثين بدول العالم الثالث. فهي العملية التي تهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية إقتصادية إجتماعية بغرض تحسين حياة غالبية أفراد المجتمع، ما يتيح تحقيق قدر من المساواة وزوال تدريجي لمشكلات البطالة و الفقر و الجهل و المرض، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة و المساهمة في تسيير الشأن العام الوطن وضمان مستقبله.[2]

وانطلاقا مما سبق، فإن التعاريف السابقة لمفهوم التنمية تجمع جميعها على خصائص عامة مشتركة تتوافر في عملية التنمية وترسي دعائمها المفهومية، وهي:

– عملية إرادية مقصودة تتم وفق سياسة عامة؛

– تقوم على التشاركية بين الجهود الرسمية و الشعبية و الاستعانة بمختلف القدرات البشرية والمادية؛

– تستهدف تجاوز الإختلالات المجتمعية وصولا لتحقيق غايات محددة ومرغوبة.

الفرع الثاني: تعريف التنمية المحلية

أولا– التعاريف الغربية

1ـ أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة** (الجيزة–مصر: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، 2014) ص.ص.21–23.

2ـ مؤسسة فريديرش إيبرت، **دليل صحافة استقصائية من أجل التنمية**، ط1(مكتب جمهورية مصر العربية) ص. ص.09–10.

يرى باترن Battern أن التنمية المحلية هي الجهود المنظمة لتحسين ظروف الحياة في المجتمع وذلك بتشجيع المقيمين فيه على مساعدة أنفسهم وتعاونهم مع بعضهم البعض. على أن تقدم المعونة اللازمة من طرف المنظمات الحكومية أو الأهلية.[1] ويعرفها آرثر دينهام بأنها الجهود المبذولة من طرف المواطنين لتحسين أوضاع المجتمعات المحلية وزيادة نسب مشاركتهم الذاتية وتكامل الجهود لتسيير شؤون المجتمع المحلي. ويعرفها روس بأنها العملية التي تمكن المجتمع المحلي من التحديد الدقيق للحاجات والأهداف ذات الأولوية، والتصرف بالموارد المتاحة المتصلة بهذه الحاجات والعمل إزائها، بما يمكن نمو وامتداد روح التعاون والتضامن في المجتمع.

أما كاندوكا فيرى أنها تشتمل على عملية مركبة وبرامج ذات أغراض متعددة. فالتنمية كعملية تهدف إلى تعليم الناس وحثهم على المشاركة وتنمية قادة محليين أكفاء، واضعة أذهان سكان الريف الشعور بالمواطنة، وتنمي روح الشعور بالمدنية لساكنة المدن، وتدعيم الديمقراطية باعتبارها برنامج ذو أغراض متعددة نجد أنها تشمل المجتمعات الريفية والزراعية.[2]

ثانيا- تعاريف المنظمة الدولية

عرفت هيئة الأمم المتحدة سنة 1956 تنمية المجتمع المحلي بأنها مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية كوحدات للعمل، والتي تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية والجهود الذاتية المحلية المنظمة بشكل موجه محليا لاستثارة المبادأة والقيادة في المجتمع المحلي باعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغيير. لتعرف ذات الهيئة التنمية المحلية سنة 1964 على أنها العملية التي تعمل على توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية في سياق التنمية الوطنية، وبذلك المساهمة في تحقيق التقدم على المستوى القومي.

وتعرف هيئة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية تنمية المجتمع المحلي أو التنمية المحلية بأنها العمل الاجتماعي الذي يساعد الأفراد في المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ والقيام بتحديد الاحتياجات الفردية والجماعية والتعرف على المشاكل المجتمعية ورسم الخطط الكفيلة بسد هذه الحاجات ومعالجة تلك المشكلات، معتمدين إلى حد كبير على الموارد

1ـ عبد النبي عبد الله الطيب، **الإعلام والتنمية- مشكلات وقضايا**، ط1 (الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2014) ص.ص.91-92.

2ـ محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية** (المكتب الجامعي الحديث، 2006) ص.ص.34-35.

الذاتية واستكمالها عن طريق الخدمات والمساعدات المادية المقدمة من طرف الهيئات الحكومية والأهلية خارج نطاق المجتمع أو الإقليم المحلي.[1]

ثالثا- التعاريف العربية

تعددت المحاولات العربية لإيجاد تعريف للتنمية المحلية. ومن بين هذه المحاولات تعريف الدكتور أحمد العادلي الذي يرى بأنها العملية التي عن طريقها يمكن لأفراد مجتمع صغير أن يناقشوا أمورهم ويحددوا حاجياتهم لوضع خطط تسد هذه الاحتياجات.[2] ووفقا لهذا التعريف فهي عملية تحديد ومناقشة المشاكل والاحتياجات على المستوى المحلي قصد إيجاد حلول مناسبة لها.

ويرى الدكتور عبد الباسط حسن بأنها كمدخل تهدف إلى إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة من طاقات وامكانيات المجتمع، والاعتماد على الجهود المحلية، والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد على أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع.

أما بتعبير الدكتورين عبد المنعم شوقي وعلي فؤاد فإن تنمية المجتمع المحلي عملية تغيير مقصود. تتم نتيجة تخطيط وسياسة مرسومة بهدف الوصول إلى أهداف معينة في حدود الإطار العام لخطة الدولة. ويحدد الدكتور سعد الدين ابراهيم مفهوما لها بأنها انبثاق ونمو كل الامكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن. [3] ويرى الأستاذ جمال زيدان أنها عملية تراكمية الغرض منها إجراء تحسينات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والخدماتي للسكان المحليين في حدود لا تختلف عن التنمية الوطنية إلا من حيث مجال تطبيقها. [4]

وبالرغم من التباين واختلاف زوايا الرؤى لمفهوم التنمية المحلية إلا أن ذلك لا يخرج على الإطار العام لها والذي يلاقي الإجماع من حيث أنها عملية مقصودة تستهدف القضاء على مشكلات سائدة وتحسين الأوضاع القائمة.

الفرع الثالث: المنطلقات النظرية والعلمية للتنمية المحلية

1- نفس المرجع، ص.ص.33-34.

2- عبد النبي عبد الله الطيب، مرجع سابق، ص.91.

3- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، مرجع سابق، ص. ص.35-36.

4- جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر** (الجزائر: دار الأمة، 2014) ص.18.

مما لاشك فيه أن التنمية المحلية من ضرورات استقرار واستمرار المجتمعات المعاصرة. إلا أن هذه الأهمية تزداد لتصبح حتمية ومطلبا أساسيا بالنسبة للأقاليم المحلية للدول النامية باعتبارها العملية التي من خلالها يمكن تجاوز التخلف والتحديات المصاحبة له وضمان ظروف عيش كريمة في فترات زمنية ملائمة. [1] فبعد الحرب العالمية الثانية حظيت المجتمعات المحلية في العديد من الدول النامية باهتمام كبير باعتبارها شقا أساسيا في عملية تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، حيث مر مفهوم التنمية المحلية بالعديد من المصطلحات والمفاهيم وصولا إلى ما وصل إليه فانطلاقا من مرحلة الخمسينيات من القرن الماضي حين شهدت البلدان النامية خصوصا مشاريع وخطط وبرامج عبر تسميات متعددة ومصطلحات يمكن إبرازها في:

– تنمية المجتمع المحلي: ظهر هذا المفهوم كنقطة البداية في السياسات العامة والتي دعا إليها مؤتمر كامبردج عام 1948 من أجل تحسين ورفع المستوى المعيشي اعتمادا على المشاركة والمبادرة المحلية للأفراد؛

– التنمية الريفية: تزامن بزوغ هذا المفهوم مع تنمية المجتمع المحلي، غير أنه اقتصر على الجوانب الاقتصادية وزيادة الإنتاج الزراعي مع إهمال الجوانب الأخرى؛

– التنمية الريفية المتكاملة: وهو ماعبر عنه تقرير البنك الدولي لعام 1975 الذي أكد على أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو استراتيجية عامة وشاملة تسعى لتطوير الريف في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، متجاوزة بذلك اقتصار مفهوم التنمية الريفية على الجوانب الاقتصادية وزيادة الانتاج الزراعي إلى مختلف المجالات الاجتماعية.

ورَوج خبراء اليونسكو كثيرا لمفهوم التنمية المحلية الذي لاقى قبولا فاق ما عداه لبعض الوقت وبدا أنه مفهوم غير تقليدي. وعليه، فقد مر مفهوم التنمية المحلية في حلقات بروزه وتطوره بجملة من التجارب العلمية والمنطلقات الفكرية تزامنت مع الممارسة الواقعية خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية إلى أن أرسى معالمه النظرية في الوقت الحاضر.

1ـ أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية (الإتجاهات المعاصرة– الاستراتيجيات– بحوث العمل وتشخيص المجتمع)**، (المكتب الجامعي الحديث، 2005) ص.11.

الفرع الرابع: خصائص التنمية المحلية

تنفرد التنمية المحلية عن غيرها من المواضيع و المسائل التي تشترك معها في المدلول وتختلف عنها في المضمون و الأسلوب و الماهية بمجموعة من الخصائص هي أن التنمية المحلية:

– عملية عامة: تهتم برامج و مشروعات التنمية المحلية بجميع شرائح السكان وليس بفئة أو جهة أو جماعة أو هيئة محددة من الساكنة على مستوى أي إقليم. فهي موجهة لفائدة عموم المواطنين بغض النظر عمن ساهم وشارك في إعداد خططها وتنفيذ وتوجيه و مراقبة برامجها وتمويل مشاريعها. أي أن تكون عامة في فائدتها وعائدها و ليس في إعدادها و تنفيذها، تجمع بين النخبوية و العمومية في التخطيط و الإعداد و التنفيذ و العائد؛

– عملية إرتقائية: تصبو التنمية المحلية إلى الارتقاء المستمر نحو الأفضل عبر مختلف الخطط و البرامج و السياسات العامة، بما يفضي إلى مستويات تؤدي طموح جديد ومستوى أعلى و الانتقال من دائرة إلى أخرى بما تفرضه الديناميكية التنموية المحلية من استمرارية واستدامة و تواصل و اتساع مجالها لصالح مختلف الأجيال؛

– عملية شاملة: تستهدف التنمية المحلية من خلال برامجها ومشاريعها كافة جوانب ومجالات حياة المجتمع وتنصب على جميع احتياجاته و أولوياته ولا تقتصر على مجال أو قطاع معين أو التركيز على مشكلات محددة، بل تشمل البعد المادي و المعنوي وتغطي جميع مجالات المجتمع المحلي سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا وثقافيا و بيئيا بنفس الاهتمام و الأولوية؛

– عملية تشاركية: تقوم التنمية على فلسفة الجهود الذاتية سواءا كانت بشرية أو مادية. أي يقوم بها أبناء المجتمع المحلي، حيث يعتمد التغيير التنموي أساسا على المشاركة الشعبية الفعالة في جميع مراحلها، في إطار منظم يعبئ و يوظف مختلف الموارد المحلية المتاحة. [1] أي السعي إلى تحقيق التنمية المحلية يتم عبر إشراك جميع الفواعل المجتمعية المحلية الحكومية وغير الرسمية في تحقيق التنمية المحلية يتم عبر إشراك جميع الفواعل المجتمعية المحلية الحكومية وغير الرسمية في الغايات والأهداف المنشودة. فبالإضافة إلى الهيئات العمومية المحلية

1ـ أحمد شريفي، **دور الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر** (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير) (جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم السياسية، 2010/2009) ص.14.

والمجالس المنتخبة المحلية فإن المشاركة الشعبية ومختلف تنظيمات المجتمع المدني المحلى والقطاع الخاص تساهم عبر التدبير المشترك في مختلف العمليات التنموية محليا؛

– عملية مخططة: فالتنمية المحلية كعملية تنطوي على تحديد الأهداف ورسم السياسات ووضع البرامج و الإجراءات. وهذا من أجل حل مشكلة مجتمعية معينة أو اتخاذ قرار في موقف معين. فالتخطيط حسب هنري فايول هو التنبؤ للمستقبل والاستعداد له. ويرى البعض أنه جمع الحقائق و المعلومات التي تساعد على تحديد الأعمال الضرورية لتحقيق النتائج المرغوب فيها. [1] فالدولة و الجماعات المحلية لا تضع سياساتها العامة المحلية بعشوائية ولا تتول منفردة القيام بهذه الوظيفة حيث لا يمنعها ذلك الاستعانة بالمتخصصين من خارج هذه الهيئات العمومية من أفراد أخصائيين أو استشاريين في جانب من جوانب العملية التنموية نظرا لكفاءتهم وتجربتهم واطلاعهم وخبراتهم السابقة، و التي قد لا يتوفر عليها العنصر البشري للهيئات العمومية؛ [2]

– عملية متكاملة: تتميز التنمية المحلية بالتكامل و التعاون بين القطاعات المحلية المختلفة. وهو ما يشكل ضمانا لنجاحها وعمومية فائدتها. لذلك، يجب أن يتكامل القطاع الرسمي والتطوعي و المحلي و الوطني، الفلاحي مع الصناعي مع الصحي مع التعليمي و الثقافي والاجتماعي و الديني لتحقيق تغيير متكامل لأن التغيير الذي تنشده التنمية عملية متداخلة مترابطة عضويا، تكمل عناصرها بعضها البعض في منظومة كلية متكاملة. يعيق الخلل في أي قطاع منها بلوغ الأهداف المسطرة على الوجه المطلوب. ويمكن أن يفرز اختلالات جديدة لا يمكن مواجهتها؛

– عملية ديمقراطية: التنمية المحلية عملية ديمقراطية تتيح لكافة أبناء المجتمع المحلي المساهمة في إدارة الشؤون العمومية المحلية بالرأي والفعل في جهود التنمية على أساس القبول والإقناع وتكافؤ الفرص، وفي سياق يحقق عدالة المشاركة في تحمل أعباء التنمية وعدالة توزيع عوائدها. فهي أساسا تعتمد على المشاركة الديمقراطية و التمكين من إشراك المواطنين على نطاق أوسع في تحديد وحل المشكلات؛

– التدخل الحكومي: تتدخل الحكومة من أجل تقديم المساعدات لجهود الجماعات المحلية و المواطنين لدعم وتشجيع الخطط و البرامج التنموية على المستوي المحلي، مع ضمان احترام

1ـ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **أصول الإدارة والتنظيم**، ط1 (الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016) ص.67.

2ـ نفس المرجع، ص78.

اللامركزية القائمة التي تعد الأصل و الأساس. هذا التدخل يجب أن يكون في إطار من الترابط و التكامل فيما بينها أيا كان شكله.[1]

وعليه، يظهر جليا من خلال خصائص التنمية المحلية أنها عملية مركبة عامة يتم التخطيط لها عبر الاستعانة بآليات فنية وعبر مشاركة كل الفواعل المحلية الرسمية و غير الرسمية، إضافة إلى التدخل الحكومي ومشاركة أطياف المجتمع والساكنة المحلية بصورة ديمقراطية بدون إقصاء للارتقاء بأوضاعهم المجتمعية في جميع المجالات وتغييرها نحو الأفضل.

المطلب الثالث: المقومات الأساسية للتنمية المحلية

من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية المحلية المنشودة في أعلى مستوياتها المطلوبة ضمانا للمتطلبات الأساسية للساكنة على المستوي المحلي، ينبغي توافر وتكامل جملة من المقومات الأساسية التي من شأن اختلال أي عامل منها التأثير بصفة عكسية على العملية التنموية محليا. و أهم هذه المقومات ما يلي:

الفرع الأول: اللامركزية "الإدارة المحلية

أول المقومات الأساسية لتحقيق التنمية المحلية هو التنظيم الإداري اللامركزي، حيث يمثل الهدف الأساسي للمركزية الإدارية في تفعيل دور السلطات الإقليمية في تدبير الشؤون العمومية على مستواها من خلال إسنادها بمهام و صلاحيات إدارية وتنموية، بما يعزز دورها في تحمل كامل المسؤوليات و الصلاحيات و السماح بمشاركة الساكنة المحلية في مختلف البرامج و العمليات التنموية على المستوى المحلي. ومن بين ما يساعد به النظام اللامركزي في نجاح التنمية هو أنه الإطار الملائم للتخطيط و التنفيذ، حيث شهدت العديد من الخطط التنموية المحلية في دول العالم خصوصا البلدان النامية الفشل لا بسبب محتوى محتوي ونوعية هذه الخطط وإنما يرجع إلى الأساليب الإدارية في إدارتها وتسييرها.

وتجسد اللامركزية ما يعرف بأسلوب التخطيط من أسفل عبر تفعيل المشاركة الشعبية ومختلف أدوار المجموعات المحلية المستهدفة من البرامج التنموية. فالبناء و التخطيط التنموي المحلي من أسفل يعمل على تحقيق مبدء أساسي من مبادئ التنمية الناجحة كما يري إيمانويل صن. وهو تعزيز الحرية ليس بمفهومها السياسي فحسب و إنما بمفهومها الإنساني الذي يعظم من قدرة الإنسان على الاختيار إلى جانب تحديد أهداف التنمية الإقليمية التي تعكس

1ـ أحمد شريفي، مرجع سابق، ص.ص.15_16.

خصوصية الإقليم وتعمل على تطوير البرامج التنموية إزاء متطلبات السكان و تحقيق التوازن الإقليمي وتقليل الفوارق الإقليمية في شتى المجالات اعتمادا على توزيع سلطة القرار بين الهيئات المركزية و المحلية. على اعتبار أن توزيع الموارد و الاستثمارات في مجتمع ما له علاقة ذات صلة وثيقة بتوزيع سلطة القرار فيه. [1] لذلك، تعتبر الإدارة المحلية من المقومات أو المرتكزات الرئيسية لعملية التنمية المحلية لارتباطها بالعنصر أو الجغرافي أو الإقليمي. فلقد تبنت مختلف الدول على اختلاف أنظمتها السياسية و الاقتصادية نظام الإدارة المحلية كأسلوب لتدبير الشؤون العمومية الإقليمية.

الفرع الثاني: مشاركة كل أطرف المجتمع المحلي في تسيير الشأن المحلي

إضافة إلى التنظيم اللامركزي، تعتبر مشاركة أطراف المجتمع المحلي في تدبير الشأن العام المحلي بهدف تحقيق التنمية المحلية من المقومات الأساسية لعملية التنمية من خلال تعزيزها لمشاركة كل الشركاء المحليين و إرساء الديمقراطية المحلية.

إن مشاركة كل أطراف الإقليم المحلي تتأسس حسب بليس على المقاربة التشاركية وفقا لمبدء أساسي هو تقاسم المعرفة و سلطة اتخاذ القرار. وهذا يعني أن التنمية المحلية تقوم على المناخ الديمقراطي الذي يتيح للمنظمات و الفواعل المحلية في ظل احترام الحقوق الفردية المشاركة في إدارة الفعل التنموي المحلي لهذه الأقاليم و المجتمعات. [2]

اللامركزية ليست أسلوبا إداريا خالصا وإنما شكل من أشكال وجود السلطة باعتبارها ذات علاقة وطيدة بنمط الحكم القائم و طبيعة النظام السياسي ودرجة تركيز السلطة ونمط العلاقات السائدة بين الدولة و المجتمع. [3] حيث تعمل عل تحسين إدارة الحكم المحلي وبناء القرارات الإدارية و المؤسسية عبر تعزيز المشاركة و المساءلة و الشفافية. وعليه، فتحقيق التنمية لا يقتصر على مجهودات وأدوار الحكم المحلي القائم على المجالس المحلية المنتخبة و الوظائف العامة في إطار النظام التمثيلي وإنما تتجاوزه إلي النموذج التشاركي في العملية التنموية في إطار الديمقراطية التشاركية بصور مشاركة المواطنين و مختلف الفواعل المجتمعية. [4]

1ـ سيد سالم عرفة، "إتجاهات حديثة في إدارة التغيير"، **الراية**، 2012، ص176.

2ـ عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**، ط1 (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012) ص.ص.57-58.

3ـ أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص.176.

4ـ ابراهيم العيسوي، **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية**، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014) ص.157.

ويمكن مشاركة أطراف المجتمع المحلي المختلفة في عملية التنمية المحلية بواسطة آليات ووسائل مختلفة تتيح المساهمة و المبادرة في مختلف مراحل إعداد ومتابعة وتقويم الخطط والبرامج التنموية و إدارة الشؤون المحلية ذات العلاقة بالشأن التنموي على النحو الآتي:

– المشاركة في عملية التخطيط: تشارك الفواعل المجتمعية غير الرسمية على مستوى المحلى إلى جانب الفاعل الرسمي في عملية التخطيط وتحديد الأولويات التنموية في شتى المجالات المجتمعية من خلال اللقاءات الدورية وغير الدورية بين فعاليات المجتمع المدني و الأفراد و المسؤولين المحليين ما يتيح صياغة البرامج التنموية بدقة وتجنب عوامل الفشل؛

– المشاركة في عملية التنفيذ: يظهر دور الفواعل غير الرسمية في تنفيذ مشاريع التنموية المحلية من خلال المساهمة المادية بالعتاد و العمل و التمويل، أو المساهمة المعنوية من خلال المواقف غير المعارضة لها. هذا ما يساعد على تقليل التكاليف وتنامي نسبة نجاح هذه المشاريع؛

– المشاركة في عملية المتابعة و التقويم: وهذا من خلال تقديم الاقتراحات والاعتراضات المتعلقة بالمشاريع التنموية عبر مختلف الوسائط كوسائل الإعلام المحلي وجلسات الاستماع بخصوص هذه المشاريع بغرض التقويم و التقييم واكتساب الخبرات قصد الاستفادة مستقبلا.[1]

وعليه، فإن مشاركة الفواعل المجتمعية المحلية غير الرسمية في برامج التنمية المحلية تكرس التدبير المشترك للشأن العام على المستوي المحلي في ظل التسيير التشاركي للشأن التنموي محليا أو التطبيق الفعلي لمقاربة الديمقراطية التشاركية من خلال مشاركة المواطنين ومختلف الشركاء الاجتماعيين في برامج التنمية لمواجهة التحديات وحل المشكلات وتحقيق المصلحة العامة.

الفرع الثالث: التمويل المحلي

لا يقل دور التمويل المحلي كأحد المقومات الأساسية للتنمية المحلية عن اللامركزية ومشاركة كامل أطراف المجتمع المحلي في تدبير الشأن المحلي، حيث يعتبر الدعامة الأساسية لإعداد الخطط و السياسات العمومية المحلية و اتخاذ القرارات التنموية محليا.

لا يمكن للجماعات المحلية أن تكون قادرة على تحقيق التنمية على مستوى إقليمها بدون توفر الموارد المالية الضرورية. في هذا الإطار يؤكد العميد دوجي بأن السلطات المحلية و

1ـ حجاب عبد الله،" التنمية المحلية النظريات، الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقه"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، العدد06، (الأغواط: جامعة عمار تليجي، جوان 2017) ص.ص.363-364.

أعوانها اللامركزيون لن يكون لهم تدخل حقيقي إلا إذا توفر شرط الذمة المالية للمرافق العمومية الإقليمية التي يسيرونها.[1] فالعلاقة التي تجمع بين التنمية المحلية و التمويل المحلي علاقة طردية يتبادل خلالها المتغيرين الاثنين التأثير و التأثر، وانطلاقا من اعتبار التمويل المحلي متغيرا مستقلا يؤثر بوضعيته سواء توافره أو ضعفه على التنمية المحلية باعتبارها متغيرا تابعا [2] فإنه كلما توافرت الموارد المالية من مصادر التمويل بما يعزز الاستقلالية المالية للجماعات المحلية بعيدا عن الهيمنة المركزية، كلما ارتفعت مستويات التنمية المحلية نتيجة زيادة قدرات الوحدات المحلية وتوسع وظائفها ومجالات تدخلها محققة بذلك قفزات نوعية واستجابة للمتطلبات المجتمعية. فكفاءة هذه الجماعات المحلية وفعالية أدوارها التنموية مرتبط ارتباط وثيقا بكفاءة العملية التمويلية المحلية. وكلما شهدت الجماعات المحلية صعوبة في إيجاد موارد مالية ذاتية ما يؤدي إلى ضعف التمويل المحلي كلما انعكس ذلك بصورة سلبية على الاستقلالية المالية لهذه الوحدات وعلى مخرجات الخطط التنموية و السياسات العمومية المحلية وأفرز خللا تنمويا.

ختاما، فإن هذه المقومات الأساسية للتنمية المحلية باعتمادها على القدرات المادية و البشرية وبمشاركة كل الفاعلين المحليين في ظل التنظيم الإداري اللامركزي مشكلة بذلك نوعا من الاستقلالية في العملية التنموية لا يعتبر مرادفا للانغلاق وإنما يعتبر بمثابة تعظيم لهذه القدرات المحلية وإبراز أهميتها في تحقيق التنمية المحلية. [3]

كما يشكل الدعم الحكومي بدوره عاملا مهما في تعزيز التنمية المحلية وتأثير كل هذه القدرات المحلية و الوطنية على التنمية الوطنية الشاملة.

1ـ فرار محمد، "هيكلة الجباية المحلية ومردودها" (مداخلة مقدمة إلى أشغال **اليوم البرلماني** حول الجباية المحلية في الإصلاح الجبائي) (الجزائر: مقر المجلس الشعبي الوطني، 22 أفريل 2013) ص43.

2ـ عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية** (الاسكندرية: الدار الجامعية، طبع- نشر- توزيع،2001) ص.ص.23-24.

3ـ إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص.153.

خلاصة واستنتاجات

تم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي والنظري للديمقراطية التشاركية باعتبارها شكل من أشكال تطور الديمقراطية والصيغة المعاصرة والآلية الحديثة لإدارة شؤون الحكم، حيث يستخلص بأنها تستوجب أحقية الشعب في ممارسة السلطة عن طريق آليات المشاركة في صنع القرار المحلي ورسم السياسة العامة المحلية على غرار حرية إبداء الرأي والمبادرة بمشاريع تنموية، وإشراك مختلف فعاليات المجتمع المدني في إدارة الأقاليم المحلية رفقة المجالس المنتخبة، كما تشير الديمقراطية التشاركية إلى مشاركة الفواعل غير الدولاتية في تدبير الشأن العام المحلي إلى جانب الفاعل الحكومي عبر آليات كالتشاور وإبداء الرأي وذلك وفقا لخاصيتين إما بمبادرة من المؤسسات العمومية عبر آليات محددة مسبقا ومتحكم فيها، أو أن تكون مشاركة دون دعوة إليها عبر أطر محددة تراها الفواعل غير الرسمية مناسبة لتقاسم تسيير الشؤون العمومية مع المؤسسات الرسمية.

كما تم التطرق للإطار النظري للتنمية المحلية الذي يشير أحد تعريفاتها العديدة فهي العملية التي تهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية إقتصادية إجتماعية بغرض تحسين حياة غالبية أفراد المجتمع، ما يتيح تحقيق قدر من المساواة وزوال تدريجي لمشكلات البطالة و الفقر و الجهل و المرض، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة و المساهمة في تسيير الشأن العام الوطن وضمان مستقبله، كما تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والإستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة، وبالتالي فنجاح التنمية المحلية هي أنها تتحقق بالمشاركة، وبتضافر جهود جميع الفاعلين الرسميين وغير الرسميين وهي ما يشكل نقطة إلتقاء بين مفهومي الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

الفصل الثاني

الديمقراطية التشاركية

كإستراتيجية للنهوض بالتنمية المحلية

في الجزائر

تمهيد

يتناول هذا الفصل في مبحثين اثنين الإطار الدستوري و القانوني لتطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر إلى جانب دواعي ورهانات اعتمادها كنموذج جديد في إدارة الشأن المحلي.

المبحث الأول: الإطار الدستوري والقانوني لتطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر

إن الحديث عن الإطار الدستوري و القانوني لتطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر يتطلب الكشف بالدراسة والتحليل عن المنظومة القانونية التي تستند عليها تطبيقات الديمقراطية التشاركية في إدارة الشأن العام المسايرة للإصلاحات السياسية التي أقرها النظام السياسي من أجل تهيئة وتكييف أرضية ملائمة للتطبيق الأنجع لهذا المقاربة الجديدة و الاستفادة من مخرجاتها بتحسين الممارسة الديمقراطية ودفع الديناميكية التنموية المحلية. وهو ما يكشف نظرة السلطات العمومية في الجزائر للمقاربة التشاركية.

المطلب الأول: التجسيد الدستوري لتطبيقات الديمقراطية التشاركية

يتناول هذا المطلب في فرعه الأول دسترة مقاربة الديمقراطية التشاركية ضمن التعديل الدستوري لسنة 2016. أما الفرع الثاني فتطرق إلى دسترة مختلف الفواعل المجتمعية غير الرسمية و المتمثلة في المواطن إضافة إلى مختلف فعاليات المجتمع المدني و القطاع الخاص بكل تشكيلاته.

الفرع الأول: التعديل الدستوري2016

1- دسترة مقاربة الديمقراطية التشاركية

توجت الإصلاحات السياسية التي باشرتها السلطة السياسية في الجزائر بدسترة الديمقراطية التشاركية وإرساء بعض آلياتها وتدعيم فرص وأطر المشاركة في تسيير الشأن العام للفواعل غير الرسمية في التعديل الدستوري لسنة 2016. [1] حيث تضمنت الديباجة بأن هذا الدستور يعتزم بناء مؤسسات أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية ومختلف الجهات غير الرسمية في تسيير الشؤون العمومية و العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية و المساواة وضمان الحرية لكل فرد في إطار دولة ديمقراطية وجمهورية، تستطيع جميع الأطراف غير الرسمية للمقاربة

1- القانون رقم 01/16 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437 يتضمن التعديل الدستوري (ج.ر، العدد رقم 14، بتاريخ 2016/03/06).

التشاركية فيها من مواطنين ومختلف تكوينات المجتمع المدني و القطاع الخاص و أصحاب المال و الأعمال المساهمة الفعالة في التقدم الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع الجزائري.

بالإضافة إلى ذلك، تم تكريس المقاربة التشاركية ودسترتها بموجب المادة 15 التي تنص على ما يلي: "... تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية". وهو ما يؤكد على أن ترقية الديمقراطية التشاركية لا يمكن أن تكون إلا في ظل تعميق اللامركزية وتشجيع الممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي عبر إشراك مختلف فواعل المقاربة التشاركية الرسمية وغير الرسمية المحلية.

وتنص المادة 17 على أن "المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية". حيث أن نجاح المقاربة التشاركية وكفاءة الفعل التشاركي الذي أشارت إليه المادة 15 مرتبط بالأسلوب الإداري اللامركزي الذي تشكل فيه المجالس المحلية الولائية و البلدية الإطار الملائم و الأنسب لمشاركة المواطنين و باقي الفاعلين المحليين نظرا لعاملي القرب و الحيز الجغرافي وعدد المواطنين مقارنة بعدد السكان و المساحة الجغرافية الإجمالية للدولة ووفق هذه الرؤية يتأكد مقاربة الديمقراطية التشاركية .

وتضيف المادة 32 أن "كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق، الجنس و الرأي أو شرط أو ظرف شخصي أو اجتماعي." وهو ما يكرس المساواة المجتمعية بين مختلف المواطنين تمهيدا لإشراكهم في الحياة السياسية بصفة مستمرة ودائمة بعيدا عن الفوارق الاجتماعية أو الهوياتية التي طالما كانت عامل إقصاء و استبعاد لبعض الأطراف من المشاركة في تسيير الشؤون العمومية.

وهو ما ذهبت إليه المادة 34: "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين و المواطنات في الحقوق و الواجبات وبإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية". أي أن المشاركة المجتمعية لجميع الأفراد سواءا بصفة فردية أو في شكل جماعات متاحة للجميع دون أي إقصاء أو استبعاد و في جميع المجالات، تحت ضمان مختلف مؤسسات الدولة بما في ذلك الجماعات المحلية.

من خلال المواد السابقة، يمكن صياغة تصور النظام السياسي في الجزائر لمقاربة الديمقراطية التشاركية ودرجة الأهمية التي يوليها لهذا النموذج الجديد القائم على الفعل التشاركي في ممارسة السلطة وتسيير الشأن العام. هو ما استدعى تضمينها ضمن القانون الأسمى في الدولة و العمل على تشجيع ممارستها وإرساء أرضية تطبيقاتها من الأسفل إلى الأعلى عبر التنظيم اللامركزي الذي يمثل المجال الأنسب لذلك بفعل إتاحة فرص مشاركة كل الفاعلين المحليين في صنع القرار المحلي و صياغة السياسات التي تستجيب لتطلعات السكان وتقضى على مشاكلهم.

2- دسترة وتفعيل دور الفواعل المجتمعية غير الرسمية

تناول التعديل الدستوري لسنة 2016 في العديد من بنوده الأطراف غير الرسمية للشراكة في إطار المقاربة التشاركية و ضرورة إشراكها في تدبير الشأن العام المركزي و المحلي وحرية أنشطتها ومشاركتها في صنع القرار، ويمكن تفصيلها حسب كل فاعل مجتمعي غير رسمي كما يلي:

أولا- المـــــواطن

انطلاقا من أن جوهر الديمقراطية التشاركية الشعبية أو مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية[1]وصنع القرار ورسم معالم السياسة العامة وتسيير الشأن العام الوطني أو المحلي بدون تهميش أو إقصاء مهما كان مصدره، تضمن النص الدستوري 2016 في العديد من المواد ما يدعم ذلك فقد أكدت المادة 07 على أن: "الشعب مصدر كل سلطة." وهو ما يضمن المشاركة الدائمة في صنع القرارات المهمة سواءا عن طريق المؤسسات الدستورية المختلفة التي يختارها على رأس المجالس المنتخبة أو من خلال مشاركة مباشرة في إدارة شؤونه عبر الآليات المتاحة في إطار التسيير التشاركي. [2]

كما أن حرية الرأي و المعتقد مكفولتان دستوريا بموجب المادة 42. وهذا برعاية مؤسسات الدولة وفقا للمادة 34 الضامنة للمساواة بين مختلف شرائح المواطنين و المواطنات و إزالة كل

1- جاء في ديباجة التعديل الدستوري لسنة 2016 ما يلي: ".... إن الشعب الجزائري ناضل ويناضل في سبيل الحرية والديمقراطية... ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد في إطار دولة ديمقراطية..."

2- جاء في ديباجة التعديل الدستوري لسنة 2016 ما يلي أيضا: ".... القانون الأساسي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية ويحمي مبدأ اختيار الشعب..."

العقبات التي تعترض ذلك، و العمل على مشاركتهم الفعلية في الحياة السياسية، وتنص المادة 35 على ما يلي:" تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المتخبة". وهو بمثابة تشجيع على المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية و التمكين السياسي لهذه الفئة بعيدا عن الاستبعاد القائم على أساس الجنس أو النوع وتوسيع تمثيلها في المجالس المنتخبة خصوصا المحلية.

كما كفل دستور الجزائر 2016 في مادته 48 للمواطن حرية التعبير و إبداء رأيه في مختلف المواضيع و القضايا المطروحة إلى جانب إمكانية إنشاء الجمعيات و المشاركة في الاجتماعات، أي أن الحرية تكفل تعزيز المشاركة السياسية بمختلف صيغها المتاحة، كما أن حصول الأفراد على المعلومات و الوثائق و الإحصائيات ونقلها مضمونة بموجب المادة 51.

وعليه، فإن التعديل الدستوري 2016 في واقع الأمر ينظر إلى المواطن كفاعل أساسي في الحياة السياسية بما أتاحه من حقوق وحريات رئيسية تجعله شريكا في العملية الديمقراطية التشاركية وفاعلا مهما في تسيير الشؤون العمومية وتحقيق التنمية الوطنية و المحلية. فهو الفاعل في بلورة السياسات العمومية في جميع القطاعات بما في ذلك على المستوى المحلى

ثانيا- المجتمع المدني

إحتل موضوع المجتمع المدني حيزا واسعا في التعديل الدستوري 2016 يرقى إلى المكانة الأساسية التي صار يتمتع بها و الأدوار الكبيرة التي أضحى يشرف عليها في جميع المجالات وهو ما جعل النظام السياسي لا يتجاهله ويعترف به نظرا لوظائفه وأدواره الحيوية في تحسين الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

ففي الفصل الرابع المتعلق بالحقوق و الحريات نصت المادة 48 على حرية التعبير وإنشاء الجمعيات لتضيف المادة 54 أن حق إنشاء الجمعيات تضمنه الدولة التي تشجع الحركة الجمعوية. وأكدت المادة 50 على حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وأن الشبكات الإعلامية مضمونة ولا تقيد بأي شكل من الرقابة. وهو ما يدعم العمل الإعلامي بمختلف أنواعه كما تنص المادة 70 على أن الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين لتحسين أوضاعهم المهنية.

من هنا، لابد من التأكيد على أن الدستور الجزائري لسنة 2016 شجع إنشاء مختلف مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات ووسائل الإعلام و النقابات و الاعتراف بها وكفل

ممارسة مختلف أنشطتها حسب مجالات كل تنظيم دون المساس بالثوابت و المقومات التي تقوم عليها الدولة الجزائرية. وهو ما يرتقى بها لتكون شريكا مهما وفاعلا شريطة أن يعود على الممارسة الديمقراطية وعلى مقاربة الديمقراطية التشاركية بالتعميق والنجاح حتى يمكن من إشراكه في تسيير الشأن العام.

ثالثا- القطاع الخـاص

لا يقل اهتمام التعديل الدستوري لسنة 2016 بالقطاع الخاص عن المواطنين و المجتمع المدني كأطراف محورية في المقاربة التشاركية، حيث عمل عل تجسيد آليات للشراكة ما بين القطاع العام و القطاع الخاص في إطار البحث على مستويات مقبولة من التنمية الوطنية و المحلية فالقطاع الخاص بمختلف مؤسساته و المتعاملون الاقتصاديون الخواص ورجال المال و الأعمال والحرفي ونفي مختلف المجالات شريك فعال في التنمية الوطنية. [1] ونصت المادة 43 على حرية الاستثمار و التجارة و الاعتراف بها وممارستها في إطار القانون كما أكدت على عمل الدولة على تحسين مناخ الأعمال وتشجيع ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة التنمية الاقتصادية الوطنية. وبهذا فإن الدولة وفي ظل تعدد وظائفها المصاحبة للتغيرات فسحت المجال للخواص لتقاسم هذه الوظائف خدمة للمصالح المشتركة العامة

بناءا على ما سبق ،فإن نظرة المشرع الجزائري لا تختلف عن نظرة الخطاب الرسمي و لا تعدو سوى أنها تشكل الجانب الدستوري لذلك التصور الرسمي لمقاربة الديمقراطية التشاركية التي تعمل الدولة على تشجيعها على مستوى الولايات و البلديات. كما شكل النص الدستوري المرجعية الرئيسية لعمل الأطراف غير الرسمية و مشاركتها في ممارسة السلطة فجميع الموطنين بغض النظر عن الفوارق، وجميع فعاليات المجتمع المدني من حركة جمعوية ونقابات ووسائل إعلام وغيرها، إلى جانب القطاع الخاص ورجال الأعمال و المؤسسات الاقتصادية في جميع المجالات، شركاء في العملية الديمقراطية وإدارة الشأن العام الوطني والمحلي وتحقيق التنمية الوطنية في جميع ميادينها ومستوياتها.

1- جاء في ديباجة التعديل الدستوري لسنة 2016 ما يلي: "..... يظل الشعب الجزائري متمسكا بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة... إن الشباب في صلب الالتزام الوطني يرفع التحديات الاقتصادية... ويظل إلى جانب الأجيال القادمة المستفيد الأساسي من هذا الالتزام".

الفــرع الثـــاني: التعديل الدستوري لسنة 2020

شهدت الجزائر تحولات سياسية واجتماعية عميقة بعد الحراك الشعبي لـ 22 فبراير 2019 ومسايرة لهذه التغيرات جاء التعديل الدستوري لسنة 2020 الذي حمل معه إضافات جديدة لإرساء مقاربة الديمقراطية التشاركية والتسيير التشاركي خصوصا على المستوى المحلى وهو ما سيناوله هذا الفرع الثاني. كما عزز مكتسبات قديمة تتعلق بالنموذج التشاركي كانت قائمة بموجب التعديل الدستوري لسنة 2016.

إنطلاقا مما سبق، تدرك السلطات العمومية في الجزائر أن الديمقراطية التشاركية نموذج حداثي في إدارة الشأن المحلي وإدارة الفعل التنموي وهو ما تجسد وتعزز في النص الدستوري لسنة 2020 الذي أكد في مادته 16 على أن الدولة ماضية في تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية لا سيما من خلال المجتمع المدني، إذ يعتبر البيئة المحلية الحاضنة الأنسب لنجاح وفعالية هذا النموذج التشاركي.

وتضع الوثيقة الدستورية لسنة 2020 مختلف الشركاء غير الدولاتيين في صميم الاهتمامات إلى جانب الشريك الدولاتي وتسعى إلى ضرورة تقويتها وتعزيز مكانتها لترقية المقاربة التشاركية بدعم تظافر جميع مجهوداتها القائمة على الشراكة و الاستشارة وإبداء الرأي. مما يؤدي إلى تعزيز المناخ الديمقراطي وبلوغ مستويات مقبولة من التنمية الوطنية و المحلية تستجيب لمتطلبات العيش الكريم للمواطن الجزائري.

وإدراكا من أجل تحقيق التنمية الوطنية والمحلية يتم عبر تظافر جهود جميع المواطنين، تعزز هذا الدور بآلية جديدة لمشاركة الأفراد تكفل لهم تقديم ملتمسات إلى الإدارة و الإدارة المحلية بنص المادة 77 فرديا أو جماعيا إذا ما تعلق الأمر بالانشغالات المطروحة محليا ذات المنفعة العامة. كما أن استقراء مواد الدستوري الجزائري الحالي إلى المكانة التي أصبحت توليها السلطة السياسية في الجزائر لمؤسسات المجتمع المدني وتعززت مكانته في مادة صريحة المادة 10 و السهر أكثر على تنشيط أدواره في المشاركة في تسيير الشأن العام كركيزة أساسية للنموذج التشاركي من الديمقراطية حسب أحكام المادة 16 حيث تسعى الدولة إلى تحريكه وتشجيعه محليا.

الشكل رقم 01: آليات الديمقراطية التشاركية في التعديل الدستوري لسنة 2020

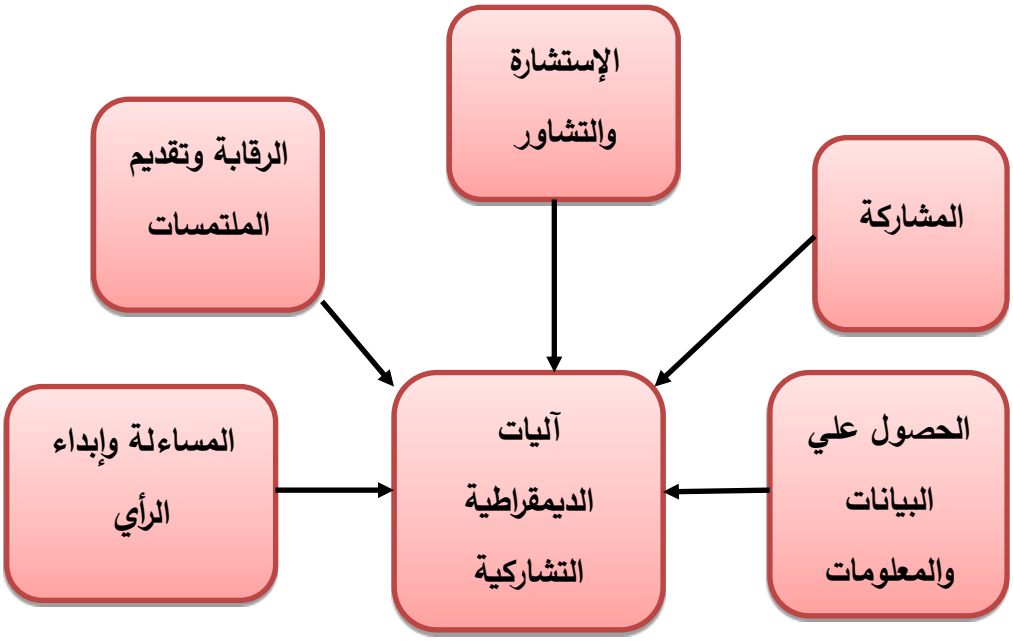

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على المرسوم الرئاسي رقم 442/20 المتضمن التعديل الدستوري لسنة 2020

وعليه، فإن التعديل الدستوري لسنة 2020 قدم الرؤية الإيجابية التي توليها السلطة السياسية المنبثقة عن أول انتخابات بعد الحراك الشعبي لمقاربة الديمقراطية التشاركية كنموذج جديد لتسيير الشأن المحلي وإدارة الفعل التنموي، بداية من العمل على تشجيع تطبيقاتها عل مستوى الجماعات المحلية ومجالسها المنتخبة باعتبارها المستويات المحلية هي البيئة الملائمة لتفعيل وإنجاح النموذج التشاركي للديمقراطية المحلية في الظروف الراهنة و المستقبلية، بالاعتماد على المواطنين والشركاء الاجتماعيين و الاقتصاديين المحليين من خلال الميكانيزمات المتاحة كالمشاركة والحصول على المعلومات و البيانات و الاستشارة و الرقابة وتقديم ملتمسات الرقابة للإدارة المحلية، كل هذا في إطار الضمانات الدستورية التي تكفل حق المشاركة لجميع المواطنين و الفئات الاجتماعية بعيدا عن الإقصاء و التهميش، وحق إنشاء مختلف المنظمات المدنية و الجماهرية و الجمعوية و النقابية وتسهيل عملها وأنشطتها ضافة إلي إقامة شريك اقتصادي محلي قوي في مجالات التجارة و المقاولة و الاستثمار المحلي.

المطلب الثاني : الإطار القانوني و التنظيمي لتطبيقات للديمقراطية التشاركية

يتناول هذا المطلب في فرعين اثنين، الإطار القانوني لتطبيقات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي من خلال قوانين الجماعات المحلية (البلدية و الولاية) في الفرع الأول، أما الفرع الثاني فتناول القوانين التنظيمية التي تتضمن الوسائل و الآليات لإعمال هذه المقاربة.

الفرع الأول: تجسيد قانوني البلدية و الولاية لتطبيقات الديمقراطية التشاركية

أضحت الإصلاحات السياسية و الإدارية و القانونية في الجزائر بداية العقد الثاني للألفية الثالثة حتمية فرضها الظرف الدولي و الضغوط الداخلية، ومواصلة لتلك المساعي و الإصلاحات كان لابد من أن تطال قوانين الجماعات المحلية لتعديل نقائص التسيير المحلي من قبل المجالس المنتخبة في إطار الديمقراطية التمثيلية، إلى جانب توسيع ممارسة السلطة محليا بإشراك أطراف أخرى وفقا آليات الشفافية و المشاركة و التشاور وإبداء الرأي و الوصول إلى المعلومات بكل حرية وهذا من أجل تعزيز ديمقراطية التسيير الجواري وإرساء مبادئ وأسس الديمقراطية التشاركية على مستوى هذه الجماعات القاعدية.

أولا- قانون البلدية

شهدت الجزائر تعطل مسار التنمية وفشل العديد من المخططات التنموية نظرا لعدم إستشارة وإشراك الفاعلين المحلين غير الرسميين وعلى رأسهم المواطن. ما جعل الوصول إلى تنمية محلية غير ممكن إلا باستيعاب مساهمة المواطنين وتشكيلات المجتمع المدني و المتعاملين الاقتصاديين عبر آليات التشاور و المساهمة و الاستشارة وإبداء الرأي في المتطلبات التنموية بجميع المجالات على مستوى البلدية في إطار تطبيقات الديمقراطية التشاركية للوصول إلى تحقيق تنمية محلية تستجيب لتطلعات المواطنين وحاجياتهم، وهو ما جاءت به مواد قانون البلدية حيث نصت المادة 11 منه على ما يلي: "تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول أولويات التهيئة و التنمية الاقتصادية و الثقافية".[1] وبذلك تشكل البلدية المؤسسة الدستورية الملائمة على المستوى المحلى لمشاركة الأفراد في القضايا التي تهم حياتهم اليومية إرساء الممارسة الديمقراطية بواسطة التسيير المحلي المشترك وتعتبر الاستشارة التي تطرحها البلدية من أهم أدوات إشراك وإعلام المواطنين بالأولويات التي

1- القانون رقم 10/11 متضمن قانون البلدية المؤرخ في 20 رجب عام 1432(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، في 22 يونيو سنة 2011).

تمس حياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تقوم عليها المقاربة التشاركية. وتنص المادة 12 على أنه: "قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري، يسهر المجلس البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف لتحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم". فمن خلال هذا النموذج التشاركي من أعلى إلى أسفل تشجع البلدية و المجلس الشعبي البلدي المنتخب مختلف الشرائح المجتمعية للمواطنين على المشاركة بواسطة أي آلية تراها مناسبة في حل المشاكل وتذليل الصعوبات و الارتقاء بالمستويات المعيشية لقاطنيها وبلوغ الغرض الأساسي من أعمال التسيير التشاركي وهو تحقيق الديمقراطية المحلية.

كما أتاح قانون البلدية من خلال المادة 13 التي تنص على أنه "يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي، كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية، أن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير وأو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم".[1]

يستفاد من هذه المادة، أن المشرع قد فتح المجال أمام ممثلي الجمعيات المحلية المعتمدة قانونيا، باعتبارهم خبراء في المجال الذي تتخصص فيه الجمعيات التي يمثلونهم لتقديم أي مساهمات مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه، وتكون بصفة استشارية، وحرصا من المشرع على تسيير عمل هذه الجمعيات، فإنها تتلقى إعانة مالية من طرف الجماعات المحلية، حيث يمكن لهذه الأخيرة أن تشجع وتدعم كل نشاط أو مساهمة أو مبادرة فردية أو جماعية تهدف إلى إنجاز المشاريع ذات المنفعة العامة.

ونظرا للمكانة الأساسية لآلية الحصول على المعلومة في المقاربة التشاركية نص القانون ذات القانون في مادته 13 على إمكانية الإطلاع وحصول أي شخص على مستخرج المداولات و القرارات البلدية وفي إطار إرساء معالم الديمقراطية التشاركية عبر مختلف آلياتها لاسيما حرية الوصول إلى المعلومة وحق الإطلاع فإنه يتم إعلام الجمهور بأي وسيلة رقمية وعبر إلصاق المداولات في الأماكن المخصصة لذلك حسب ما جاءت به المادة (30) من نفس القانون.

1ـ قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 يتعلق بالبلدية، **الجريدة الرسمية**، العدد 37، بتاريخ 22 يونيو سنة 2010، ص05

كما لم يهمل قانون البلدية الدور المهم للقطاع الخاص و المؤسسات الاقتصادية الخاصة كشريك في العملية التنموية وتسيير بعض المرافق العمومية حيث أتاح في مادتيه 155 و 156 إمكانية تسيير الخواص لبعض المرافق و المصالح العمومية البلدية سواءا عن طريق عقود الامتياز أو تفويض التسيير كتسيير النفايات المنزلية و الحظائر و الأسواق وغيرها، إلي جانب الاستعانة بمختلف مؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ الصفقات و البرامج و المخططات البلدية حسب المادة 189 و المساهمة في المجهودات الرامية إلى تحقيق التنمية المحلية.[1]

وبالرغم من أنا القانون لم يتضمن آليات معينة ومحددة يمكن من خلالها مشاركة مختلف الفواعل المجتمعية خصوصا المواطن وفعاليات المجتمع المدني في تسيير الشأن العام المحلي إلا أنه أرسى الدعائم الأساسية لأهم القنوات الأساسية التي تقوم عليها المقاربة التشاركية على المستوي المحلي. ففي إطار اللامركزية و التي تمثل البلدية قاعدتها تتجسد الشراكة و التشاركية من الاستشارة وإتاحة المعلومات وإبداء الرأي في مختلف القضايا المحلية وفي جميع القطاعات. كما أتاح مشاركة المتعاملين الخواص في تنفيذ البرامج التنموية وتسيير بعض المرافق البلدية ودعم مجهوداتها التنموية.

شكل رقم 02: آليات الديمقراطية التشاركية وفقا لقانون البلدية 10/11

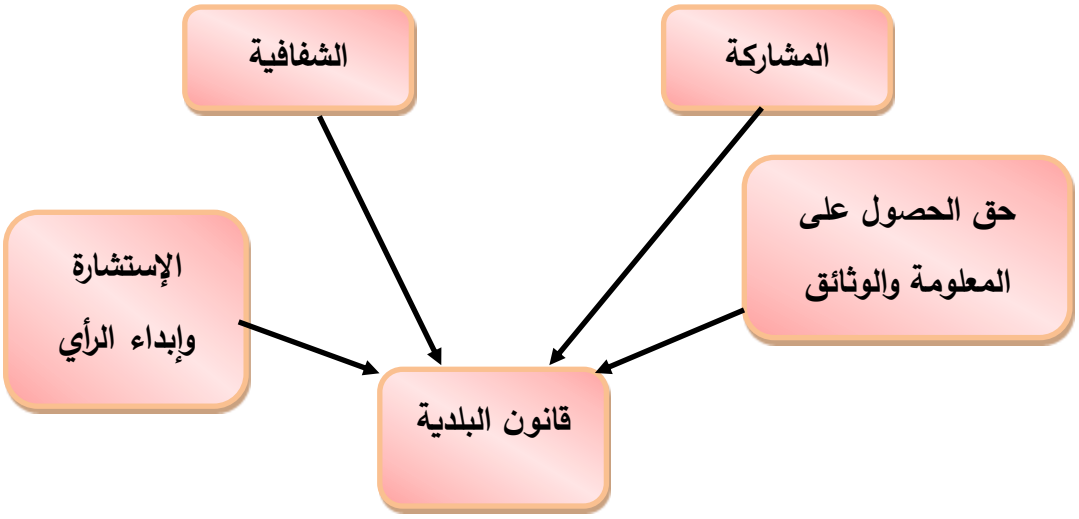

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على القانون رقم 11/10 المتعلق بالبلدية

1ـ قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 يتعلق بالبلدية، **الجريدة الرسمية**، العدد 37، بتاريخ 22 يونيو سنة 2010، ص25

إضافة إلى ما تضمنه قانون البلدية من مواد لإرساء مبادئ الديمقراطية التشاركية، جاءت أحكام المرسوم التنفيذي رقم 105/13 المتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي[1] لتضفي المزيد من الآليات والأطر التي يمكن من خلالها للمواطنين المشاركة في تدبير الشأن المحلي على مستوى البلدية و التي تعتبر الإطار أو المكان الملائم الحاضن لتطبيقاتها.

وأشار النظام الداخلي في نص مادته 13 بأنه إضافة إلى علنية مداولات المجلس الشعبي البلدي. وباستثناء بعض الجلسات المغلقة فإن الجلسات مفتوحة لجميع مواطني البلدية و لاسيما لأي مواطن معني بموضوع أي مداولة مبرمجة، ولاستحالة أن تحوي قاعة المداولات جميع المواطنين نصت المادة 14 على تخصيص فضاء لحضور الجمهور على مستوي القاعة في حدود الأماكن المتوفرة. بما يضمن حضور بعض المواطنين إلى جانب عدد من المعنيين بمواضيع المداولات.

وترتكز مقاربة الديمقراطية التشاركية على مجموعة من الآليات كما سبق الإشارة إليه سابقا ولعل من أهمها الشفافية وحرية وحق الحصول إلى المعلومة و البيانات. و هو الأمر الذي لم يغفله النظام الداخلي وتضمنه أحكام المادتين 32 و33 بتعليق مستخرج المداولات في مواقع الإلصاق العمومي وفي متناول الجمهور وسهل الاطلاع و التي ينبغي أن تكون بواسطة واجهات زجاجية أو شباك معدني لإعلام الجمهور وإتاحة فرص المعلومة للجميع خصوصا إذا ما كان محتواها يعالج أحكاما عامة. كما تقوم المصالح البلدية بنشر مواضيع الجلسات المفتوحة بأي وسيلة رقمية ممكنة كالمواقع وصفحاتها الرسمية. أما المداولات التي تتناول أحكام فردية خاصة بأي مواطن فيمكن هذا الأخير الحصول على مستخرج منها.

على العموم، فإن إرساء مقاربة الديمقراطية التشاركية على مستوى البلدية باعتبارها القاعدة الاقليمية للامركزية قام على جملة من المبادئ و الأطر التي ترسي مشاركة المواطن في النقاش العمومي لتسيير شؤونه المحلية كالاستشارة و المشاركة و الشفافية و إمكانية حضور الاجتماعات وحرية الحصول على المعلومات هذه الآليات من شأنها تعزير الممارسة الديمقراطية والتكفل بانشغالات الأفراد.

1- المرسوم التنفيذي رقم 13/ 105 المتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي، المؤرخ في 5 جمادي الأولى عام 1434هـ (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 15، في 2013/03/17)

ثانيا– قانون الولاية

أسفرت الإصلاحات السياسية التي شهدتها الجزائر مع بداية العقد الثاني للقرن الحالي إلى جانب قانون البلدية استصدار قانون الولاية.[1] هذه الجماعة الإقليمية التي تشكل إلى جانب البلدية هيئات التنظيم اللامركزي في الجزائر، حيث تنص المواد الأولى، الثالثة، الخامسة، والثالثة و السبعون على أن الولاية هي الجماعة الاقليمية اللامركزية للدولة. وهو ما يؤهلها لتكون مجالا ملائما لإعمال الفعل العام التشاركي مع مختلف الأطراف المحلية غير رسمية بغية بلوغ التنمية المحلية. في هذا الشأن يمكن لأي شخص المشاركة في مناقشات جلسات المجلس الشعبي الولائي. وهو ما جاءت به المادة 27 بصفة غير مباشرة.[2]

كما تنص المادة 36 منه على ما يلي: "يمكن للجان المجلس الشعبي الولائي دعوة شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة بحكم مؤهلاته أو خبرته". والملاحظ عند استقراء هذه المادة أنها تترجم بعض المبادئ المهمة لمشاركة المواطن في تسيير الشأن العام المحلي، وهي مبدأ الاستشارة وإبداء الرأي اللذان تقوم عليهما مقاربة الديمقراطية التشاركية. فبحكم تركيبة المجلس المنتخب أحيانا و التي قد لا تتوفر على القدر الكافي من ذوي الخبرات و الكفاءات في تسيير أشغاله ولاستدراك هذا القصور يمكنه الاستعانة بأي خبير أو كفاءة من شأنها تقديم الإضافة في أي مجال من مجالات اختصاص هذا المجلس لتسهيل سير أعمال لجانه ة الاستجابة لإنشغالات المواطنين.

أما فيما يتعلق بإشراك القطاع الخاص في تسيير الشأن المحلي على مستوي الولايات فإن المجالس الولائية تعمل على ترقية وتشجيع التشاور مع المتعاملين الاقتصاديين قصد ضمان إطار ملائم للاستثمار بنص المادتين 83 و93. ما يشجع ويتيح مشاركة الخواص في ترقية الاستثمار المحلي.

كما تستعين الولاية بالمؤسسات الاقتصادية الخاصة ورجال الأعمال و الخواص في تنفيذ الصفقات و البرامج و المخططات التنموية حسب المادة 135 ومساعدتها في المجهودات الرامية إلى تحقيق التنمية المحلية، إلى جانب تمكينهم من إستغلال المصالح و المرافق

1ـ القانون رقم 07/12 متعلق بالولاية، المؤرخ في28 ربيع الأول عام 1433 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12 في 2012/02/21).

2 ـ تنص المادة 27 من قانون الولاية على ما يلي: "يتولى رئيس الجلسة ضبط المناقشات ويمكنه طرد أي شخص غير عضو بالمجلس يخل بحسن سير هذه المناقشات بعد اعذاره".

العمومية الولائية المختلفة عن طريق الامتياز حسب نص المادة 149. وهو ما يمكن القطاع الخاص من تسيير النقل العمومي و المساحات الخضراء إلى جانب النظافة ورعاية الطفولة.

ونظرا للأدوار المهمة التي تلعبها فعاليات المجتمع المدني في الفعل التنموي المحلي باعتبارها شريكا فعالا في التسيير التشاركي للشؤون المحلية على مستوى الولايات وتعظيما لهذا الدور فإن هذا القانون بنص مواده 97 و98 أكد على ضرورة التشاور و التنسيق مع مختلف الجمعيات الناشطة في الجانبين الاجتماعي و الثقافي في إطار مختلف الأنشطة الاجتماعية و الثقافية على مستوى إقليم الولاية.

مما سبق، يتضح جليا أن هذا القانون المنظم للولاية كفاعل حكومي على المستوى المحلي على اعتبارها أنها هيئة إقليمية لا مركزية أتاح مشاركة الأطراف المحلية غير الحكومية الثلاث المواطنين ومؤسسات القطاع الخاص و المجتمع المدني في تسيير الشؤون العمومية بصور مختلفة وعبر آليات متنوعة تقوم عليها الديمقراطية التشاركية. ففي إطار تعزيز الشفافية وتسهيل الحصول على المعلومة نصت المادة 18 على أنه يتم إعلام الجمهور بجدول أعمال جلسات المجلس وتعليقه في الأماكن العمومية المخصصة لذلك إلى جانب أي وسيلة إلكترونية تتيح ذلك هو ما يعزز رقابة المواطنين ومختلف الفاعلين المجتمعيين المحليين على أعمال وقرارات المجلس ويهيئ فرص المساءلة و المحاسبة. وفي إطار تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة في التسيير العمومي الولائي تجرى عليه المادة 26. كما أن تعليق مستخرج المداولات المصادق عليها في مواقع الإلصاق العمومي و في متناول الجمهور وسهل الاطلاع مما جاءت به أحكام المادة: 31 "يساعد على إعلام الجمهور وإتاحة مصدر المعلومة وشفافية الحصول عليها للجميع دون أي استثناء". وفي نفس المسعى نصت المادة 32 على أن المداولات التي تتناول أحكام فردية خاصة بأي مواطن فيما يمكن لهذا الأخير الاطلاع على محاضرها فورا في عين المكان أو الحصول على مستخرج منها على نفقته.

شكل رقم 03: آليات الديمقراطية التشاركية وفقا لقانون الولاية

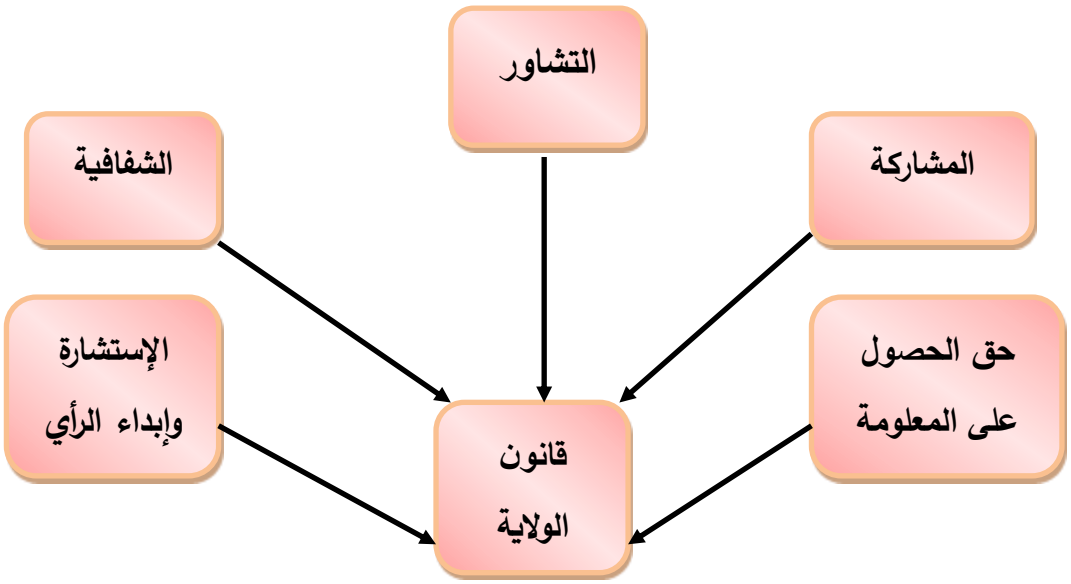

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على قانون الولاية.

وبالرغم من أن هذا القانون لم يتضمن في أي من بنوده مصطلح الديمقراطية التشاركية إلا أنه أشار من خلال استقراء بعض المواد إلى بعض تطبيقاتها وإن لم ينص صراحة إلى آليات وكيفيات تجسيد الفعل التشاركي و لم يلزم الولاية كطرف حكومي محلي بهذه الشراكة. فالمواطن يتم دعوته لإثراء أشغال لجان المجلس الولائي ويتم التنسيق و التشاور مع الجمعيات المحلية الناشطة ،كما أن المؤسسات الاقتصادية الخاصة ورجال الأعمال شريك أساسي في ترقية الاستثمار المحلي.

الفرع الثاني: الإطار القانوني لتطبيقات الديمقراطية التشاركية على المستوي المحلي

يعد إشراك المواطن ومختلف الشركاء الاجتماعيين و الاقتصاديين وإسهامهم في تدبير الشأن المحلي في الجزائر أحد الأولويات الأساسية التي توليها السلطات العامة في الجزائر أهمية قصوى تجسدت في دسترة المقاربة التشاركية ومختلف فواعلها وتضمينها في قانوني الولاية و البلدية إلى جانب نصوص تنظيمية تتضمن جملة الآليات و القواعد التي تمكن من إرساء هذه المقاربة الحديثة وتمكين مختلف الأطراف من المشاركة المجتمعية في جميع المجالات المتعلقة بالشأن المحلي من أجل تجسيد حكامة التسيير المحلي ولعل أبرزها:

أولا- القانون التوجيهي للمدينة رقم06/06

في سياق تعزيز اللامركزية و التسيير الجواري التشاوري جاءت أحكام القانون التوجيهي للمدينة لعزيز المبادئ التي تقوم عليها سياسة المدينة في الجزائر و التي تضمنها المادة الثانية من القانون وهي:

- التنسيق و التشاور: حيث تساهم مختلف القطاعات و الفواعل المعنية في تحقيق سياسة المدينة.
- اللامركزية: وهوما يكسب الجماعات الإقليمية في الجزائر السلطة و الصلاحيات و المهام.
- التسيير الجواري: في إطاره يتم بحث وضع الدعائم و المناهج التي تشرك المواطن سواء بصفة مباشرة أو عن طريق الحركة الجمعوية في تسيير كل ما يتعلق بمحيطه المعيشي وتقييم آثارها.
- الحكم الراشد: يمكن الحكم الراشد خصوصا الحكم المحلي الرشيد الإدارة من الاهتمام بانشغالات الأفراد و العمل على المصلحة العامة في إطار الشفافية.

بالإضافة إلى مبادئ أخرى وهي اللاتمركز و التنمية البشرية المستدامة و الإعلام و الثقافة و المحافظة و الإنصاف الاجتماعي.[1] حيث أن كل هذه المبادئ تهدف إلى تحقيق تنمية محلية في إطار مشروع التنمية الوطنية بجميع مجالاته المجتمعية عن طريق إشراك جميع الفاعلين الحكوميين وغير الرسميين في المدينة في دعم الدينامية التنموية المحلية و الاستجابة لمتطلبات العيش الكريم للساكنة وهي نفس مبادئ وآليات و أهداف المقاربة التشاركية.

ثانيا- القانون رقم 01/16 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته

من بين أهم ما يصبو إليه القانون المتعلق بالفساد تعزيز الشفافية و المسؤولية والنزاهة في تسيير الشأن العام ومحاربة الفساد.[2]

وهو ما ينطبق على الجماعات المحلية في الجزائر التي ترتكز عليها مقاربة الديمقراطية التشاركية في اتجاهيها النازل من الأعلى إلى الأسفل و الصاعد من الأسفل إلى الأعلى.

1ـ قانون رقم 06/06 متعلق بالقانون التوجيهي للمدينة، المؤرخ في 21 محرم عام1427 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الموافق لـ 2006/02/20).

2ـ القانون رقم 01/06 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المؤرخ في 21 محرم عام 1427 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 14، الموفق2006/02/20).

01/ تسيير الشأن العام المحلي

تنص المادة 10 على ضرورة تعزير الشفافية و المسؤولية و العقلانية في تسيير الأموال العمومية وتعد أموال الجماعات المحلية أحد أهم الشؤون العمومية ذات القرب من الحياة اليومية للمواطن بفعل التأثر المباشر بعملية تسييرها؛

02/ الشفافية في التعامل مع الجمهور

لإضفاء الشرعية على تسيير الشؤون العمومية بما في ذلك على مستوى الجماعات المحلية يتعين الإلتزام بجملة من التدابير التي حددتها المادة 11 لاسيما التالية منها:

- إعتماد إجراءات تمكن الجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بتسيير الشأن المحلي؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية و الرد على عرائض وشكاوى المواطنين؛
- توضيح سبب أي قرار صادرفي غير صالح أي مواطن وتوضيح طرق الطعن فيه.

03/ دعم مشاركة مختلف الفواعل المجتمعية غير الحكومية

في سياق تشجيع مختلف الشركاء المحليين شجع هذا القانون من خلال المادة 15 مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته من خلال إعتماد الشفافية في اتخاذ القرار وتعميق مشاركة المواطنين على اختلاف انتماءاتهم ومستوياتهم في تسيير الشؤون العمومية، إلى جانب تمكين الجمهور ووسائل الإعلام من الحصول على المعلومات و البيانات بما في ذلك المتعلقة بالفساد. [1]

ما يمكن استخلاصه هو أن الممارسة العملية السليمة للديمقراطية التشاركية تعد منن بين أهم الوسائل التي من خلالها يتم محاربة الفساد و القضاء عليه خصوصا عبر الأقاليم المحلية فالشفافية و العقلانية في تسيير المال العام والشأن العام المحلي بمشاركة جميع الشركاء هي المبادئ الأساسية التي تنطلق منها المقاربة التشاركية ويسعى قانون محاربة الفساد لتجسيدها.

1ـ تنص المادة 15 من القانون رقم 01/06 المتعلق بالفساد على ما يلي: " يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته بتدابير مثل : اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، – إعداد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية بمخاطر الفساد في المجتمع، تمكين وسائل الاعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد..."

ثالثا- المرسوم التنفيذي رقم 190/16 المتضمن حق الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي و القرارات البلدية

يعتبر حق الفرد في الحصول على المعلومات و البيانات و المؤشرات من المرتكزات الأساسية التي ترتكز عليها المقاربة التشاركية التي تتجسد بصفة أساسية على المستوى المحلي لاسيما البلدية بصفتها قاعدة لامركزية، حيث أن اكتساب المعلومة من قبل الفاعلين المجتمعيين المحليين غير الرسميين وعلى رأسهم المواطن هو عصب المشاركة في السير الحسن للقضايا العمومية.

وتجسيدا لهذا المبدء جاءت أحكام المرسوم التنفيذي رقم 190/16 لتعمق إرساء هذا المبدء وترسخ ممارسته عبر قنوات قانونية ترمي إلى تكريس الشفافية وحق الوصول إلى المعلومة كمبادئ أساسية للتدبير المشترك للشأن العام. [1]

ووفقا لتلك الرؤية، نصت المادة 02 من هذا المرسوم على ضرورة ضمان كل مجلس شعبي بلدي نشر وتوزيع القرارات البلدية عبر استعمال ووضع كل الدعائم الرقمية التي تسهل إعلام المواطن بشؤون تسيير جماعته المحلية وولوجه إلى المعلومة و الحصول على وثائق اللازمة، وأضاف نفس القانون أن طلب الاطلاع على قرارات البلدية مجاني ويتم عن طريق طلب للاطلاع عن الوثائق و القرارات التي تهمه ما عدا المستثناة بأحكام المادة الثالث 03.[2]على أن يتم الاطلاع في مقرات البلدية، كما يمكن الحصول على نسخ من القرارات البلدية بناء على طلب المواطن وعلى نفقته الخاصة.

رابعا- مشاركة المواطنين في التحقيقات العمومية المفتوحة على المستوى المحلي

تخضع طلبات منح رخص إستغلال مؤسسات التسلية والترفيه وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 207/05 الذي يحدد شروط وكيفيات فتح واستغلال مؤسسات التسلية والترفيه لإجراء التحقيق العمومي من طرف المواطنين بهدف تقدير آثار إستغلال مؤسسات التسلية (المكتبات

1- المرسوم التنفيذي رقم 190/16 الذي يحدد كيفية الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية، المؤرخ في 25 رمضان عام 1437 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، المؤرخ في 2016/06/30).

2- تنص المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 190/16 السابق على ما يلي: " تستثنى من الاطلاع على القرارات البلدية والوثائق المتعلقة بما يأتي: الحالات التأديبية، المسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام، القرارات البلدية ذات الطابع الفردي، سير الاجراءات القضائية".

العمومية قاعات اللعب والفيديو و الحفلات) على الجوانب المتعلقة بالسكينة و الآداب و النظافة العمومية للمحيط[1].

حيث يفتح سجل مرقم ومؤشر من طرف الوالي على مستوى مقر البلدية التي سيتم إنشاء المؤسسة بها ويوضع تحت تصرف المواطنين لمدة زمنية تقدر بثلاثين يوما لتسجيل ملاحظاتهم وإبداء آرائهم حول أي تأثير جانبي غير مرغوب لإنشاء أي من تلك المؤسسات.

هذا، وتفتح التحقيقات العمومية بهدف دراسة أو موجز التأثير على البيئة تنفيذا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 145/07.[2]حيث يعلم الجمهور بالقرار المتضمن فتح أي تحقيق عمومي عن طريق تعليقه في مقر الولاية أو البلدية المعنية وفي أماكن موقع المشروع، كما يتم نشره في جريدتين وطنيتين من أجل إعلام المواطنين لإبداء ملاحظاتهم وجمع أرائهم على السجل المفتوح ما يمكنهم من الاطلاع على المشاريع التنموية المسطرة ومدى تأثيراتها الجانبية أو المحتملة على البيئة.

وبهذا يشكل التحقيق العمومي إحدى الآليات القانونية لمقاربة الديمقراطية التشاركية المتاحة للمواطنين للمشاركة في إبداء الرأي حول إنجاز مختلف البرامج التنموية المحلية كإنشاء مؤسسات التسلية و الترفيه و التأثيرات الجانبية لأي مشروع على مختلف الجوانب من بينها البيئية على مستوى أى بلدية بالرغم من أن هذه الآراء لا تؤخذ في الحسبان أحيانا ويعتد بها أحيانا أخرى.

خامسا– تنظيم العلاقات بين الإدارة و المواطن

تعد العلاقة بين الإدارة و المواطن وعلى رأسها علاقة المواطنين بالإدارة المحلية ممثلة بالولاية و البلدية أحد المحاور الأساسية لمقاربة الديمقراطية التشاركية خصوصا إذا كانت طبيعة هذه العلاقة تتعلق بالاحتياجات اليومية للفرد و الاستجابة لانشغالاته وتطلعاته وهو ما جعل السلطات العمومية تنظم هذه العلاقة. في هذا الإطار جاءت أحكام المرسوم 131/88 بتفصيل هذه العلاقة. [3]والتي بموجبها يقع على عاتق الهيئات العمومية المختلفة حماية حقوق

1ـ المرسوم التنفيذي رقم 207/05الذي يحدد شروط وكيفيات فتح واستغلال مؤسسات التسلية والترفيه، المؤرخ في 26 ربيع الثاني عام 1426 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 39، الموافق 2005/06/04).

2– المرسوم التنفيذي رقم 145/07 يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة، المؤرخ في 2 جمادي الأولي عام 1428 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، في 2007/05/19).

3ـ المرسوم 131/88 الذي ينظم العلاقة بين الإدارة والمواطن، المؤرخ في 04 يوليو 1988 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخ، العدد 27، في 06 يوليو 1988).

وحريات المواطن في إطار القوانين والتنظيمات في جو يسوده الإحترام. كما تلتزم جميع الإدارات العمومية بتقديم خدمة عمومية لائقة تستجيب لاحتياجاته، إضافة إلى الأطر التي تقوم عليها هذه العلاقة، وهي:

– إعلام المواطن: حيث يتعين على الإدارة أن تطلع المواطنين على مختلف التدابير وتنشر بانتظام التعليمات التي تدخل في صميم اهتماماتهم بأي آلية مناسبة للنشر كما يمكن لأي شخص أن يطلع على هذه الوثائق و المعلومات الإدارية التي تعينه.

– إستقبال المواطن: قصد تسهيل الحياة اليومية للمواطن خصوصا فيما يتعلق منها بعلاقته بالإدارة جاءت مواد القسم الثاني في الفصل الثاني لتؤكد على أن الإدارة تعمل على استقبال كل مواطن في أحسن الظروف وتوجيهه لقضاء أموره الإدارية وتمكينه بما يرغب فيه.

– إستدعاء المواطن: بالرغم من أن بنود القسم الثالث من الفصل الثاني تنص على أن هذا الاستدعاء يكون على سبيل الاستثناء إلا أنه قد يكون حتمية أو ضروريا تفرضه مصالح الأفراد في غالب الأحيان.

كما أتاح آلية قانونية تتيح للمواطنين المساهمة وتدعو إلى المشاركة في سير أي إدارة عمومية بموجب تقديم اقتراحاتهم وتدوينها ضمن السجلات الموضوعة تحت تصرفه في مختلف الإدارات العمومية[1]كما يمكنهم حسب نص المادة 38 التكتل في جمعيات للدفاع عن أهداف مشتركة ذات منفعة عامة وبالرغم من أن هذا المرسوم صدر قبل الإطار الزماني للدراسة بفترة طويلة إلا أن أحكامه تعتبر من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المقاربة التشاركية والتي تنظم العلاقة بين الفرد و الإدارة ومشاركته في إدارة الشأن العام كأحد مظاهر العلاقة التشاركية.

ختاما فإن الإطار التنظيمي لتطبيقات الديمقراطية التشاركية في الجزائر الذي تم التطرق إليه ليس على سبيل حصر المنظومة القانونية التي تنظم إعمال هذه المقاربة وإنما للتعريج على بعض أهمها، والأكيد أن هناك العديد من التشريعات و القوانين والتنظيمات التي تشير إلى بعض ممارسات التسيير التشاركي على المستويين الوطني والمحلى ولم يتم الإشارة إليها

1ـ تنص المادة 33 من المرسوم رقم 131/88 المنظم للعلاقات بين الإدارة والمواطن على ما يلي: " يجب على المواطن أن يسهم في تحسين سير الإدارة عن طريق تقديم اقتراحات بناءة من خلال دفاتر الملاحظات والتنظيمات المفتوحة لدى كل مصلحة عمومية وعبر كل وسيلة أخرى موضوعة تحت تصرفه".

المطلب لثالث: رؤية السلطات في الجزائر لمقاربة الديمقراطية التشاركية

إن تبني النظام السياسي الجزائري للخيار الديمقراطي تماشيا مع التطورات العالمية والإقليمية واستجابة للضغوطات الداخلية بعد المد الديمقراطي مع بداية العقد الثاني للألفية الثالثة فرض إصلاحات سياسية لاستدراك نقائص النموذج التمثيلي بفعل بعض الممارسات الإفرازات السلبية للمجالس المنتخبة في إطار التسيير العمومي، وفي ظل هذه الظروف ظهرت الديمقراطية التشاركية كنموذج جديد لتجاوز القصور المسجل وبلوغ الأهداف المرجوة.

وانطلاقا من الخلل الواضح الذي ساير تسيير الشأن العام. وهو أن المجالس المنتخبة المحلية لا تمثل كل شرائح المجتمع ما أنتج شعور المواطنين بعدم تفهم المنتخبين لهم وضرورة تقربهم من واقعهم اليومي ومشاركتهم الفعلية في معالجة مشاكلهم وإيجاد حلول لها. يرى القيادة السياسية في الجزائر أن الديمقراطية التشاركية هي مجموعة الميكانيزمات والإجراءات التي تمكن من رفع درجة إقحام المواطنين في الحياة السياسية وكذا الرفع من دورهم في أخذ القرارات على المستوى المحلي كل ذلك في إطار تسيير الشؤون العامة إلى جانب السلطات الإدارية. [1] وتؤكد هذه الرؤية العامة لمقاربة الديمقراطية التشاركية أنها لا تختلف كثيرا عن أغلب التعريفات الأكاديمية الغربية والعربية وحتى المنظمات الدولية، كما أنه يؤيد المسعى الرئيسي لهذه المقاربة القائم على توفير الوسائل اللازمة لضمان المشاركة السياسية المستمرة للأفراد في الصنع المشترك للقرار المحلي رفقة المجالس المحلية المنتخبة.

فالديمقراطية التشاركية حسب الحكومة الجزائرية تعنى بوضع المواطن في قلب إهتمامات السياسات العمومية وتكريس حقه في الحصول على المعلومات، كما أنها تتضمن مشاركته في تسيير الشأن العام عبر إلزام الدولة بتشجيع هذه المقاربة وتعزيز جوارية عمل السلطات العمومية وقربها أكثر من انشغالات المواطن[1] وهو ما سيمكن المجالس الشعبية المحلية من التشاور مع مختلف فعاليات المجتمع المدني المحلي وإستشارة مواطنيها حول الخيارات ذات الأولوية في مجالات التهيئة والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. كما تهدف هذه المقاربة إلى تفعيل مختلف أنواع العلاقات بين المنتخبين المحليين ومشاركة جميع المتدخلين المحليين قصد الإستجابة لتطلعات وطموحات السكان[2] فالعمل التشاركي يقتضي التعاون والتشاور

1ـ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **مجلة الداخلية**، عدد شهر فيفري 2018، الجزائر، ص.ص.48-49.

2ـ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **تعليمة** رقم 69، بتاريخ 2015/02/03 موجهة إلى الولاة ورؤساء البلديات متعلقة بالعمليات الممولة في إطار إعانات للتجهيز والإستثمار لصندوق التضامن للجماعات المحلية.

والتشارك بين مختلف الأطراف المحلية للإستجابة لمختلف متطلبات الحياة اليومية للساكنة المحلي وفي جميع الميادين.

والجدير بالذكر أن إشراك المواطن وإسهامه في تسيير الشؤون العمومية محليا يعد أحد الإنشغالات الأساسية التي توليها الدولة الجزائرية أهمية بالغة نظرا لإعتبارها القاعدة يرتكز عليها النمط الديمقراطي والمبدأ الذي تقوم عليها المقاربة التشاركية التي سيضفي تفعيلها محليا مصداقية فعلية من تكريس الشفافية وحق المواطن في الحصول على المعلومة، ودعم مسار الديمقراطية المحلية التي لا ترقى إلى الفعالية إلا بمساهمة جميع المواطنين والمواطنات وتعبئتهم لتحقيق التنمية المحلية وتحسين المحيط المعيشي وضمان التلاحم الإجتماعي على مستوى المجتمع المحلي.[1]

مما سبق، يتضح أن توفير المناخ الديمقراطي يقتضي مشاركة الأفراد في الحياة السياسية التي تعد بمثابة جوهر الديمقراطية. هذه المشاركة الشعبية تكون مباشرة بصفة منفردة أو جماعية عبر تنظيمات المجتمع المدني أو بواسطة المؤسسات الإقتصادية الخاصة، بصفة مستمرة جنبا إلى جنب مع المجالس المنتخبة المحلية وفقا آليات متعددة تؤطرها لتحقيق التنمية المحلية.

وللتوظيف العملي لهذه المقاربة وترسيخها محليا بادرت الحكومة الجزائرية بمشروع التعاون مع الإتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وأطلق على هذا المشروع إسم "كابدال– ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية". وهو برنامج لدعم قدرات مختلف الأطراف الفاعلين في العمل التنموي المحلي بتمويل ثلاثي مشترك يقدر مجموعه بعشرة 10 ملايين يورو تتوزع كما يلي: الحكومة الجزائرية: 2.5 مليون أورو؛ الإتحاد الأوروبي 7.7 مليون أورو؛ برنامج الأمم المتحدة للتنمية 170.000 يورو. بحيث تشرف عليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية التي تتولي تهيئة البلديات للحكامة وتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالتنمية الإقتصادية المحلية.

يتضمن هذا البرنامج مقاربة نموذجية ترتكز علة تهيئة الظروف الملائمة من أجل حكامة بلدية تشاورية مهتمة بتطلعات المواطنين تقوم على الشفافية والمشاركة بالبلديات العشرة

1ـ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **تعليمة** رقم 424، بتاريخ 07/ 2016/09 المتعلقة بحق الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية.

النموذجية المختارة كعينات تمثيلية لثراء وتنوع البلديات من حيث الجغرافيا والثقافة والثرات والخصوصية الإقتصادية والتنموية. على أن يختبر "كابدال مدي" الأربع سنوات (2020/2017) هذه البلديات ليتم تعميم التجارب الناجحة المستخلصة على باقي البلديات بحيث هذا النموذج بالأساس على دعم قدرات الأطراف المحلية المشاركة في مسار الحوكمة عبر أطر العمل المشترك بين كل الفاعلين من أجل تنمية بلديتهم، ويقوم كابدال على أربعة محاور:

– المحور الأول حول "الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحليين". وهو يتعلق بوضع آليات مشاركة دائمة لكل الفاعلين المحليين إلى جانب السلطات المحلية في التسيير التشاركي للشؤون البلدية من قبل جميع الفاعلين أنفسهم بطريقة تشاورية وتوافقية والتأسيس لها بموجب مداولة المجلس الشعبي عبر "ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة". والذي سيمكن من التخطيط، التنفيذ، والتقييم المشترك لبرامج التنمية المحلية.

– المحور الثاني حول "عصرنة وتبسيط الخدمات العمومية"، **إذ** يهدف هذا المحور إلى تسهيل حصول المواطنين على خدمات عمومية ذات جودة عبر تحديث الإدارة المحلية، ويتعلق الأمر بتحديث وتبسيط الخدمات الإدارية من خلال إنشاء شباك موحد للخدمة العمومية البلدية وتطوير إستخدام التكنولوجيا الحديثة للإعلام.

– المحور الثالث حول "التنمية الإقتصادية المحلية وتنويع الإقتصاد". وهو يهدف إلى إبراز إقتصاد محلي تضامني ومتنوع، موفر لفرص عمل ومداخيل مستدامة من خلال تأهيل وظيفة التخطيط الإستراتيجي التشاركي المحلي، والإنتقال بالبلديات من الإتكالية وإستهلاك للميزانية إلى منطق نشط خلاق للثروة ولمداخيل مستدامة والتحديد التشاركي للمقومات الإقتصادية لبلداتهم، والتعرف على مجالات الشراكة بين القطاع العام والخواص.

– المحور الرابع حول "التسيير المتعدد القطاعات للمخاطر البيئية الكبرى على المستوى المحلي". إذ يهدف إلى تعزيز النظام الوطني لتسيير المخاطر في بعده المحلي لدعم البلديات في مواجهة المخاطر البيئية لضمان استدامة العمل التنموي من خلال إدماج بعد المخاطر البيئية في التخطيط الإستراتيجي المحلي وتعزيز دور المجتمع المدني في المرافقة في تنفيذ النظم المحلية للوقاية من المخاطر والكوارث وتسييرها.

وتسعى الحكومة الجزائرية إلى توسيع هذا النموذج في حال نجاحه بإستخلاص مخرجاته الإيجابية وتفادي السلبية منها وإعتماده كنموذج حداثي لإدارة الشأن العام المحلي والفعل التنموي.

وللتأكيد على مضي السلطات العمومية في إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تسيير الجماعات المحلية من أجل تحسين ظروف المعيشة للمواطنين، تضمنت تعليمة وزارية وجهتها مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية تتعلق بالميزانية الإضافية للبلديات بعنوان السنة المالية 2019 ضرورة إتخاذ كافة التدابير من طرف المجالس الشعبية البلدية للوطن لإرساء قواعد الديمقراطية التشاركية وإعلام المواطنين بشؤونهم وإستشارتهم حول الخيارات والأولويات التي تتعلق بإحتياجاتهم لبرامج التهيئة والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية إلى جانب دعوة مختلف فعاليات المجتمع المدني ولجان الأحياء والفاعلين المحليين للمشاركة في إقتراح وعرض مشاريع حسب الأولويات تكون ذات بعد تنموي محلي يعود بالمنفعة العامة على جميع السكان. [1]

وفي نفس المسعى، قدمت تعليمة وزارية وجهتها مصالح ذات الوزارة للولايات والبلديات تتعلق بكيفيات إعداد وتمويل الميزانية الأولية للسنة المالية 2020 توصيات من أجل تشجيع المقاربة التشاركية. وهذا بإشراك مواطني هذه الجماعات المحلية في إختيار المشاريع التنموية المحلية التي تهم واقعهم المجتمعي من خلال دعوة كل بلدية وولاية إلى تسجيل مشروع بقسم التجهيز والإستثمار تحت عنوان: "التنمية المحلية في إطار الديمقراطية التشاركية". يتم إقتراحه من طرف السكان المحليين في حدود الإمكانيات المالية لكل جماعة محلية، وأضافت نفس التعليمة إلى الشروع في تحضير تعليمة وزارية تحدد إستراتيجيات وكيفيات تسجيل هذه البرامج وتحديد مجالاتها لتحريك عجلة التنمية المحلية وطرق تمويلها. [2]

ولعل من بين أهم الصور لإعمال المقاربة الديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر ما قامت به وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية عبر وضع حيز الخدمة تطبيقا إلكترونيا

1ـ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **تعليمة** رقم 1699، المؤرخة في 06/15/ 2019 المتعلقة بالميزانية الإضافية للبلديات بعنوان السنة المالية 2019.

2ـ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **تعليمة** رقم 21، المؤرخة في 10 أكتوبر 2019 تحدد كيفيات تحضير وتمويل الميزانيات الأولية للسنة المالية 2020.

على موقعها الإلكتروني تحت نافذة بعنوان: "إستشارتك" [1] يتيح مشاركة المواطن مباشرة في عملية التخطيط المحلي عبر الإستشارة الإلكترونية لجميع سكان أي بلدية حول المقترحات المتعلقة بالبرامج التنموية الجديدة الممولة من ميزانية البلدية للإطلاع عليها وإبداء الرأي إلكترونيا حول أي من المشاريع التنموية المقترحة أكثر أهمية بحيث تتنوع هذه المشاريع لتشمل جميع المجالات المجتمعية.

كما أتاحت مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على موقعها الرسمي تطبيقة معلوماتية تحت عنوان: "**طلبات وشكاوي**" تتضمن المواضيع التالية:

- الإبلاغ عن مشكلة؛
- تقديم طلب؛
- تقديم إقتراح؛
- الإدلاء بملاحظة. [2]

وذلك لدراسة عرائض وشكاوى المواطنين عبر المواقع الإلكترونية ومعالجتها لتمثل وسيلة مثلى للتعرف على انشغالات المواطن إهتماماته عبر كامل التراب الوطني والمعالجة الفعالة للطلبات ومتابعتها وإستدراك النقائص المسجلة بهدف إسترجاع ثقة المواطن.

وعليه، ففي ظل الممارسات العملية السابقة والإطار الدستوري والقانوني والخطاب السياسي الرسمي حول المقاربة التشاركية، يتضح عدم إختلاف رؤية السلطات العمومية عن الطرح الأكاديمي وتسويق المنظمات الدولية، حيث تصب في التسيير التشاركي بين المجالس المنتخبة وباقي الشركاء للشأن المحلي في الإتجاهين الصاعد والنازل بناء على آليات متعددة قابلة للتنفيذ والإستغلال ترتكز على إطار قانوني في إدارة الفعل التنموي المحلي.

1- للإطلاع أكثر على تطبيقة الإستشارة الإلكترونية إستشارتك يمكن زيارة موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية عبر الرابط: https//www.interieur.gov.dz

2- للإطلاع أكثر على موضوع **التطبيقة الإلكترونية طلبات وشكاوى** يمكن زيارة الرابط التالي:
http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/component/annuaire/?view=contacter_nous_ar

المبحث الثاني: دواعي ورهانات تطبيق المقاربة التشاركية في تسيير الشأن العام المحلي في الجزائر

من المؤكد أن اعتماد النموذج التشاركي في تسيير الشأن المحلي بدافع جملة من الدواعي الداخلية و الخارجية ولتحقيق جملة الأهداف و الغايات التي تعتبر بمثابة رهانات. وهو ما سيناوله هذا المبحثين في مطلبين اثنين.

المطلب الأول: دواعي تطبيق المقاربة التشاركية كنموذج جديد لإدارة الشأن المحلي الجزائري

إن الحديث عن دواعي إرساء تطبيقات المقاربة التشاركية هو الوقوف على دوافع اعتمادها كنهج جديد لإدارة شؤون الفرد و المجتمع في الجزائر، حيث أن اعتماد نمط التسيير التشاركي جاء نتيجة لدوافع داخلية وخارجية، تتعلق الدواعي الداخلية بجملة الدوافع المجتمعية السياسية و القانونية و الاقتصادية التي شكلت مختلف معطياتها وتطبيقاتها منطلقات لتبني هذه المقاربة أما الدواعي الخارجية فتتعلق بتجارب دولية في هذا الشأن التي تمكن صانع القرار من الاستفادة من إيجابياتها وتجنب الوقوع في مخرجاتها السلبية.

الفرع الأول: الدواعي الداخلية

أفرز تطبيق النظام التمثيلي في تشكيل المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر جملة من الممارسات السلبية والمظاهر غير المرغوبة شكلت حدودا للديمقراطية التمثيلية ودوافعا للتسيير التشاركي لتحقيق جودة التسيير المحلي.

أولا– الدواعي السياسية

من المبررات الأساسية التي دفعت السلطات السياسية في الجزائر إلى ضرورة تدعيم الديمقراطية المحلية هو محاولة تغطية نقائص الشق الأول لها وهو الديمقراطية التمثيلية ودعمها بالشق الثاني وهو الديمقراطية التشاركية. هذا القصور شكل مظاهر وممارسات نمطية مشينة. ويمكن تحديد واقع الديمقراطية التمثيلية عموما ومظاهر المشاركة السياسية في الجزائر قبل التعديل الدستوري لسنة 2016 والتي استمرت في شكل ممارسات وعلاقات ميزت مختلف المواعيد الإنتخابية وأسفرت بعض النتائج التي اتسعت حلقاتها وتشعبت افرازاتها وزادت حدتها حتى بعد التعديل الدستوري لسنة 2016 وبعد أول موعد انتخابي محلي سنة 2017، ومن أبرزها:

أ- العزوف الإنتخابي

بالرغم من كل المجهودات التي إنتهجها النظام السياسي في الجزائر لغرض تجاوز حالة اللامبالاة السياسية للمواطنين وتشجيع المشاركة السياسية في مختلف المواعيد الإنتخابية لاسيما الإنتخابات المحلية لسنة 2017 من خلال الآليات التالية:

- الخطابات السياسية الضامنة للنزاهة و المشجعة على الدعوة للمشاركة في الإنتخابات؛
- الرسائل الهاتفية القصيرة لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية لحث المواطنين على الانتخاب باعتباره سلوكا حضاريا ووطنيا وكونه حقا وواجبا لكل الأفراد؛
- الحصص التلفزيونية و الإذاعية لتغطية الحدث الانتخابي و الترغيب في المشاركة الانتخابية. [1]

إلا أن العزوف الإنتخابي أضحى السمة البارزة لمختلف التواريخ الإنتخابية بفعل شغور المواطن الجزائري بعدم اهتمام السلطة بأمره وأن لا قيمة له في المجتمع هذا ما أدى إلى تقليل الفرد من أهدافه وفقدان الدافع للمشاركة السياسية ما ترتب عنه ارتفاع التصويت السلبي وهو ما يفسر الأعداد الكبيرة للأصوات الملغاة في الإنتخابات الدورية المختلفة خصوصا الأوراق البيضاء[2] من خلال ما ترجمته نتائج الانتخابات المحلية لـ 23 نوفمبر 2017 ببلوغ نسبة المشاركة 44.96% بالنسبة للمجالس الولائية 46.83 % للمجالس البلدية. وقدر عدد المسجلين ب: 22.883.772 مسجلا. أما المصوتين فقد بلغ 10.142.639 منتخبا. وبلغ عدد الأصوات المعبر عنها 8.653.673 صوتا. أما الأصوات الملغاة فقدر بـ 1.488.966 صوتا،[3] أو ما اصطلح عليه بحزب الورقة البيضاء ما بين أوراق بيضاء أو ممزقة أو مشطوبة أو أكثر من ورقة داخل الظرف. وبعيدا عن الأسباب و الخلفيات فإن هذا العدد الكبير من الأصوات الملغاة يعبر عن الواقع الرسمي للعملية الانتخابية وارتفاع نسبة التصويت السلبي يضاف إليه العدد الأكبر الذي مارس القطيعة الانتخابية نهائيا في هذا الموعد والمقدر بـ 12.741.133 ممتنعا.

1ـ مصطفى الزاوي، مصطفى بن حوى، ""العلاقة بين الخطاب السياسي والمشاركة الانتخابية في الجزائر- الطالب الجامعي نموذجا""، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 10 (مركز جيل البحث العلمي، سبتمبر 2017) ص.114 .

2ـ إدريس نبيل، مرجع سابق، ص.ص78-79.

3ـ يرجى الاطلاع على الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية. تم تصفح الموقع بتاريخ 2023/03/10على الساعة 11:45 على الرابط التالي: http://ww .radioalgerie.dz/news/ar/article/20171124/126759.hmail

ب- أزمة التمثيل السياسي

إن تكريس السلطة الحاكمة للانتخابات كآلية تمكن المواطنين من إختيار ممثليهم وهو بمثابة آلية لفرض الأمر الواقع وفرص الإقصاء وآلية للبقاء في الحكم ودعم شرعيتها الثورية و التاريخية التي تآكلت مع مرور الزمن وأصبحت المواعيد الانتخابية روتينية و أفرغت من معناها وأهميتها السياسية في ظل التناقض للإقبال على الحملات الانتخابية وتدني نسب المشاركة فيها. و هو ما بين فقدان الثقة في الانتخابات من طرف المواطن الجزائري.[1] هذا الوضع جعل المواطنين غير مقتنعين بممثليهم بالمجالس المحلية المنتخبة وأفرز حالة من عدم الرضى المجتمعي عليهم مما جعلهم يعكفون على خدمة مصالحهم الضيقة غير مبالين بمطالب منتخبيهم وإيجاد حلول لمشاكل حياتهم اليومية، وانتقلت معها الانتخابات من آلية لإسناد السلطة إلى آلة لإنتاج أزمة الثقة بين المنتخبين و الناخبين، وترسخت مظاهر هذه الأزمة على المستوى المحلي بسبب الرفض الشعبي للمسؤولين المحليين بفعل التشكيك في طريقة وصولهم إلى السلطة و الطعن في قدراتهم وكفاءتهم وتوجهاتهم، فالوسيلة غير السلمية تبرر فساد الغايات وتنتج ممارسات سيئة.

ج - الفساد السياسي

تتجلى العديد من الصور لظاهرة الفساد السياسي في الجزائر بداية من الفساد الانتخابي في توظيف المال كوسيلة عمل وإقناع في المجال السياسي في الجزائر و الانتخابي وتفشي ظاهرة البزنسة وشراء الأصوات وهيمنة المال السياسي، إلى جانب الزبائنية السياسية بين الجمعيات و الأحزاب السياسية و السلطة الحاكمة القائمة على ترويض تشكيلات المجتمع المدني مقابل فتات الريع لجعله تابعا للعمل الحكومي.[2] وتزداد حدة مختلف مظاهر الفساد السياسي أكثر على المستوى المحلي من شراء الذمم وبيعها مقابل الأصوات في الإنتخابات و التشويش على باقي المترشحين.

كما أظهرت العملية السياسية في الجزائر من خلال الممارسة الحزبية في إطار النظام التمثيلي العديد من مظاهر السلبية لأغلب الأحزاب السياسية الناشطة ومن أبرزها:

1ـ لقرع بن علي، "أزمة التحول نحو الديمقراطية في الجزائر 1989-2014"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ص.ص66-67.

2ـ نفس المرجع، ص64.

- ظاهرة الانشقاقات الحزبية

أصبحت ظاهرة الانشقاقات الحزبية أحد أهم الميزات الأساسية للأحزاب السياسية في الجزائر لدرجة أصبح مجرد الاختلاف حول موقف من السلطة أو تقديم قائمة انتخابية أو عدم الرضى عل تصرفات أحد القادة أو أي صراع سياسي داخلي يؤدي إلى إنشقاق الحزب وتزعزعه خصوصا في ظل غياب الممارسة الديمقراطية و الاختلالات التنظيمية التي تقصي المناضلين في كل المستويات من المشاركة في صنع القرار والترشح لمختلف المواقع والمسؤوليات. [1] وتعتبر الدوافع الشخصية من أهم عوامل الانشقاق التي تشهدها الأحزاب والتي تصنف إلى عاملين أساسيين: أولهما شخصنة السلطة وهي الظاهرة المتجذرة في الممارسة الحزبية لدرجة ارتباط الأحزاب بزعيمها و الذي يكتسب هالة سياسية وقداسة تجعله بمنأى عن المحاسبة. وثانيها البحث عن النفوذ و المناصب حيث بلجأ بعض المناضلين و القياديين إلى هذا الحل إما بتأسيس حزب واحد جديد أو الالتحاق بأحزاب أخرى أو الدخول في قوائم حرة، أو تقديم خدمات لصالح أحزاب رفضا لما يسمى "الديمقراطية الوصائية" القائمة على قيم الولاء و الطاعة و المحسوبية وحتى الرشوة. أي أنهم يسعون لتحقيق طموحاتهم الشخصية أو التنفيذية. [2] وترتفع حدة مستويات هذه الممارسات محليا بصفة ملحوظة مع كل موعد انتخابي للمجالس المنتخبة لدرجة بلوغها منحنيات خطيرة تصل إلى الملسنات و العنف الجسدي لغياب التنشئة الاجتماعية و السياسية و العشوائية في العمل الحزبي بعيدا عن البرامج الحزبية.

- ظاهرة التجوال السياسي

من مظاهر الانشقاقات ظاهرة التجوال السياسي الذي يعني انتقال منخرط من حزب لآخر بفعل غياب الديمقراطية الحزبية وغياب معايير موضوعية لإنتقاء المرشحين تقوم على التاريخ النضالي و الولاء للحزب ما أسفر فقدان و إهتزاز ثقة المواطن في الأحزاب بفعل الصورة المبنية على العلاقة التي تربط المواطن بالأشخاص الذين يمثلونها[3]

هذين المظهرين السابقين أفرغا العملية السياسية في الجزائر من مضمونها و أفقدا مصداقية الانتخابات باعتبارها آلية لإنتاج المجالس المنتخبة ومظهرا للمشاركة السياسية في الممارسة

1ـ الأمين سويقات، **الأحزاب السياسية والأداء البرلماني في الدول المغاربية: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب** (أطروحة دكتوراه) (جامعة محمد خيضر، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، 2017/2016) ص273.

2ـ نفس المرجع ، ص.ص. 274-276

ـ الأمين سويقات، مرجع سابق، ص.ص.297-300. 3

الديمقراطية في إطار النظام التمثيلي. كما أفقد الأحزاب السياسية أهم معايير المأسسة التى قدمها صاموئيل هنتغتون لهذه المنظمات و هي التكيف و التعقيد و الاستقلالية و التجانس.

ثانيا- الدواعي القانونية

إلى جانب الدواعي السياسية، تأخذ المبررات القانونية التي تعكس النظام الانتخابي الذي اعتمدته الجزائر في تأطير و إدارة العمليات الانتخابية خصوصا الانتخابات المحلية وانعكاساتها على تشكيل هذه المجالس. وقبل التطرق لطبيعة النظام الانتخابي الذي يعني ترجمة الأصوات المعبر عنها في انتخابات عامة إلى مقاعد تحصل عليها مختلف الأحزاب و المرشحين. ويرتبط النظام الانتخابي بمتغيرات أهمها الصيغة الانتخابية (نظام أغلبية، نظام نسبي، نظام مختلط) والمعادلة الرياضية المستعملة إلى جانب هيكلة اقتراح التصويت على الحزب أو المرشح، عدد الخيارات عدد الدوائر الانتخابية. وبذلك هو أداة تحدد كفية حساب الأصوات وتحويلها إلي مقاعد، كما أنه مجموعة من القواعد التي تنظم عملية الادلاء بالأصوات أثناء الانتخابات وتحويل تلك الأصوات إلى مقاعد، أي أن النظام الانتخابي هو الكفية التي يتم من خلالها ممارسة عملية التصويت وحساب النتائج الانتخابية[1]فهو الإطار المنظم لعملية اختيار المنتخبين و توزيع المقاعد.

ويبدو ظاهريا أن اعتماد أي دولة لنظام إنتخابي معين يعود لعوامل تقنية تتعلف بكفية توزيع أصوات الناخبين إلى مقاعد نيابية عبر المنظومات الانتخابية المتعددة، كإقتراع الأغلبية أو التمثيل النسبي أو الأنظمة المختلطة بإعتبار هذه الأنماط الأكثر ممارسة من خلال تفرع كل نمط على أنماط فرعية. غير أن إعتناق أي نظام على نمط من الأنماط السابقة يعود لإعتبارات سياسية لاختلاف كل نمط وانعكاساتها على الأحزاب خصوصا. [2] وبتعبير جيوفاني سارتوري فإن لهذه القوانين قوة للتوصل إلى نتائج سياسية و انتخابية محددة بقوله أن الأنظمة الانتخابية هي أكثر تلاعبية محددة في السياسة. [3]

1ـ هادي الشيب، رضوان يحيى، **مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية**، ط1(ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2007) ص.202 .

2ـ موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى**، تر: جورج سعد، ط2 (بيروت: لبنان المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد، 2014) ص.93 .

3ـ زولتان باراني، روبرت موزر، **هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟** تر: جمال عبد الرحيم، ط1 (بيروت: لبنان، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2012) ص.207.

01/ طبيعة النظام الانتخابي لتشكيل المجالس المنتخبة في الجزائر في ظل القانون رقم 10/16

تجسيدا لمبادئ الدستور الجزائي والتي تنص على قيام الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي واعتبار المجلس المنتخب هو الاطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية. هذا المجلس الذي يعتبر قاعدة اللامركزية جاء قانون الانتخابات 10/16[1]. ليؤكد أن المجالس الشعبية المحلية مدرسة لتعليم الديمقراطية.

وتبني السلطة السياسية في الجزائر أسلوب الاقتراع النسبي على القائمة لمدة 5 سنوات حسب نص المادة 65 من القانون العضوي المتعلق بالانتخابات. هذا الأسلوب أي حق الاقتراع أو حق الإدلاء بصوت في الإنتخابات من السمات الأساسية للمواطنة. ويعني الإقتراع العام أن كل الأفراد في المجتمع أن يمارسوا هذا الحق في إختيار من يحكمهم. [2] فهو يؤدي إلى تقرير حق الإنتخاب لأكبر قدر من المواطنين على أساس من المساواة، بعيدا عن الإستبعاد و الإقصاء مهما كان مصدره. وهو ما يشجع إهتمام المواطنين بالشأن العام وينمي روح الشعور بالثقة حيث يختار المواطن ممثيله بصفة مباشرة وفي كامل السرية حفاظا على حرية و إرادة الناخبين. [3] ويرجع اختيار الجزائر لنظام التمثيل النسبي لتشكيل المجالس المحلية على إعتبار أن معظم الأنظمة النسبية تحتوي على دوائر إنتخابية إقليمية(بلدية أو ولاية). وينبغي أن يحصد الجميع تقريبا الحد الأدنى من الأصوات المطلوبة(حسب المعامل الإنتخابي) للحصول على مقاعد في المجالس،[4] حيث أن قائمة التمثيل النسبي أو نظم القائمة هي أكثر النظم الإنتخابية تناسبية. فهي تستعمل قوائم إنتخابية تمثل الأحزاب، يختار الناخب أحد هذه القوائم، وتوزع المقاعد نسبيا بين القوائم المتنافسة بحسب نسب الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة.[5] ففي ظل التنظيم الجزائري التي تتبناه الجزائر القائم على الولايات و البلديات فإن التمثيل النسبي

1ـ القانون العضوي رقم 10/16 المتعلق بنظام الإنتخابات، المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم50، الموافق في 2016/08/25).

2ـ عبد المؤمن عبد الوهاب، **النظام الإنتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية-مقاربة المشاركة والمنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري**، ط1(الجزائر: دار الألمعية للنشر والتوزيع،2011) ص.ص. 25-53.

3ـ سامي الوافي، "النظام الإنتخابي الجزائري ودوره في تعزيز الديمقراطية المحلية"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد الأول،2017، ص.ص 155-156.

4ـ ستيفن دي تانسي، **علم السياسة- الأسس**، مرجع سابق، ص 287.

5ـ سامي الوافي، مرجع سابق، ص 156

الأكثر سلاسة في تشكيل المجالس البلدية و الولائية حيث تصبح البلدية و الولاية دائرة انتخابية في تشكيل كل مجلس شعبي منتخب منهما.

ومن بين نتائج نظم الإقتراع النسبي أو نظام القائمة هو إزدياد أهمية كل الأصوات وتشجيع الناخبين على الإدلاء بأصواتهم ويتيح إمكانية أكبر لإنتخاب أحزاب الأقليات فهو يشجع على تقديم قوائم متنوعة إجتماعيا.[1] كما يساهم في بروز تشكيلات سياسية جديدة وولوجها إلى الساحة السياسية برؤى و أفكار جديدة مما ينشط العمل السياسي ويكسبه التعدد و التنوع و الإختلاف في البرامج الإنتخابية.

02- نتائج الإنتخابات المحلية لسنة 2017 والمخرجات السلبية لتطبيقات قانون الإنتخابات 10/16

يمثل القانون الإنتخابي في الجزائر حاجزا أمام التطبيق الأمثل للديمقراطية التمثيلية سواءا من ناحية القوانين المتعلقة بالناخب أو المنتخب وطبيعة النظام الإنتخابي، وحتى اللجنة المستقلة المشرفة على الانتخابات حيث أن اصلاحات النظام الإنتخابي لم تعكس إيجابا عمليا على المواعيد الإنتخابية. و التي انتهت غالبيتها لاسيما المحلية منها بهيمنة حزبي السلطة القائمان بوظائف الحزب الواحد سابقا بحصولها على أغلبية مريحة.[2] الأمر الذي بدا جليا في نتائج آخر إنتخابات محلية في الجزائر في 2017/11/23.[3] والتي تعد الأولى بعد التعديل الدستوري لسنة 2016 والتجربة الأولى في ظل قانون الإنتخابات 10/16 التي أسفرت إكتساح حزب جبهة التحرير الوطني للأغلبية الساحقة من المجالس البلدية بمجموع 603 مجلسا يليه حزب التجمع الوطني الديمقراطي بحصة 451 مجلسا. والملاحظ أيضا من خلال قراءة بسيطة للنتائج أن مجموع الأصوات التي تحصلت عليها الأحزاب السياسية مجتمعة بما في ذلك الأحرار و المقدر بـ 4.486.973 صوتا، أقل مـــن المجموع الإجمالي لأصوات حزبـي السلطــة والمقدر بـ: 4.879.493 صوتا.

1ـ عبد العالي عبد القادر، **محاضرات النظم السياسية المقارنة** (جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008/2007) ص 73.

2ـ بوجلال عمر، "إدماج المقاربة التشاركية لترقية الحكامة السياسية في الجزائر: قراءة في الجهود الإصلاحية 2016/2011"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، العدد 02 (المركز الجامعي: تيسمسيلت، 2016) ص .186.

3ـ **الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية**، تم تصفح الموقع بتاريخ 17 /03 / 2023 على الساعة 13:30

الرابط: http://www.radioalgerie.dz/news/article/20171124/126759.html

وبذلك لم تخرج هذه الانتخابات المحلية عن سابقاتها من المواعيد مرسخة بذلك هيمنة أعرق حزبين في البلاد ولا تعدو نتائجها إلا تكرارا لنفس الترتيب بين الحزبين مع ارتفاع أو انخفاض طفيفين في النسب و المقاعد والمجالس المتحصل عليها.

كما أفرز هذا النظام الانتخابي فيما بعد، وفي أول مخرجاته ظاهرة الانسدادات في المجالس خصوصا المجالس البلدية حيث كشف مدير الموارد البشرية والتكوين بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية عن تسجيل 68 حالة انسداد في تنصيب هياكل المجالس الشعبية البلدية على المستوي الوطني وتأثير هذا الوضع على الحياة اليومية للمواطنين وعرقلة السير الحسن لمصالحهم وتذبذب في الخدمات العمومية المقدمة محليا على مستوي هذه البلديات. [1]

وانطلاقا من عدم إيجاد تعريف موحد للديمقراطية، وأن الإنتخابات أهم ميزة للتنظيم الديمقراطي الذي يشويه العديد من النقائص، فإن الانتخابات و الأنظمة الإنتخابية التي تمثل البعد الإجرائي للديمقراطية تتضمن مظاهر للقصور وممارسات ونتائج غير مرغوبة وهو الأمر الذي ينطبق على أول قانون عضوي ناظم للإنتخابات في الجزائر بعد التعديل الدستوري لسنة 2016. والذي أبان عن عدة نقائص وسلبيات كشفت عنها أول تجربة إنتخابات محلية له خلال سنة 2017 وأبرزها:

– أغلب البلديات تعاني عجزا كبيرا في ميزانياتها بفعل ارتفاع نفقاتها العمومية ونقص الإيرادات جراء نقص الجباية المحلية.[2] ليضاف إليه الأثر المالي الكبير من خلال عدد أعضاء المجالس المحلية البلدية الذي يتروح ما بين 13 نائبا إلى 43 نائبا حسب الكثافة السكانية؛

– عدم اشتراط قانون الإنتخابات أي مستوى تعليمي للمترشحين أنتج مجالسا محلية غير متجانسة. حيث أن من بينهم من يفتقر لأدنى مستوى تعليمي ومنهم من لا يحسن القراءة والكتابة على قلتهم. ما أدى إلى سوء تسيير الشأن العام وطغيان المظاهر السلبية إلى حد لامبالاتهم وفقدان الضمير المهني. [3] حيث أن بعض المنتخبين لا يحملون غير هم اللهث وراء هذا المنصب لتحقيق مآرب شخصية. و التي أضحت صورة نمطية وترسخت كأفكار في الثقافة

1ـ للإطلاع أكثر على ظاهرة انسدادات المجالس البلدية، يمكن الرجوع إلى الرابط التالي:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180312/136111.hotmail

2ـ جمال زيدان، مرجع سابق، ص.116.

ـ جمال زيدان، مرجع سابق، ص.ص.134-3.135

السياسية وذهنية الفرد الجزائري. [1] ليساهم بذلك عزوف النخبة والمتعلمين عن الترشح في طغيان هذه المظاهر السلبية و إفرازاتها على الحياة الساسية و الأوضاع المعيشية للسكان؛

– صعوبة حصول أي حزب سياسي على الأغلبية من المقاعد وتشكيل المجالس المحلية لاسيما البلدية. الأمر الذي حتم اللجوء إلى عقد تحالفات فشلت العديد منها. وهو ما أفرز انسدادات في تشكيل المجالس وانعكس على الأداء فيما بعد. الأمر الذي أدى إلى تعطيل التنمية المحلية؛

– أدى هذا النظام الانتخابي إلى حالة عدم التجانس السياسي بين المجالس البلدية والمجلس الولائي في نفس الولاية حيث أفرزت الانتخابات اختلافات بين المجلسين من حيث التشكيلات السياسية الأمر الذي حال دون التنسيق السياسي والتنظيمي المطلوب لتحقيق التنمية المحلية؛

– مكن النظام الانتخابي المعتمد الأحزاب السياسية محليا التحكم والسيطرة على طبيعة المترشحين وترتيبهم ضمن القوائم وفق معايير تقليدية وانتمائية وأصحاب المال والأعمال وليس على أساس معايير النضال والكفاءة. وكمحصلة لذلك أسفر عن مجالس تفتقد مقومات الخبرة والكفاءة في الكثير من البلديات.[2] وهو ما انعكس سلبا على تسيير الشأن العام وحياة المواطن الجزائري في كل الأقاليم؛

– عدم تطرق هذا القانون لكيفية تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي، حيث لم يتضمن أي إشارة إلى آلية تعيينه ضمن أحكامه بالرغم من الأهمية الكبرى لهذه العملية الجوهرية.

وفي ذات السياق، فقد أشار بيان الجزائر الصادر عن الندوة الدولية حول المشاركة السياسية للمرأة المنعقدة بالجزائر تحت شعار" ترقية المشاركة السياسية للمرأة كدعامة أساسية لمسارات الاصلاح السياسي والتنمية المستدامة". [3] المتعلق بالتوصيات حول الأطر القانونية والمؤسساتية للمشاركة السياسية للمرأة ودورها في المجالس المنتخبة، إلى جانب مختلف العراقيل القانونية التي تعترض مشاركتها في العمل السياسي والتي وإن كانت تتعلق بالمرأة فقط فإنها تنطبق على

1ـ بوحنية قوي، مرجع سابق ، ص 921

2ـ عبد الله بلغيث، **الإنتخابات والإستقرار السياسي في الجزائر– دراسة في النظام والسلوك السياسي**، ط1 (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2017) ص.ص. 473–474 .

3ـ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "ترقية المشاركة السياسية للمرأة كدعامة أساسية لمسارات الإصلاح السياسي والتنمية المستدامة"، بيان الجزائر الصادر عن الندوة الدولية حول **المشاركة السياسية للمرأة** (الجزائر: 17 و 18 مارس 2018). تم تصفح الموقع بتاريخ: 27 /03 /2023 على الساعة 09:00، على الرابط التالي: http://www.Interieur.gov.dz/index.php/ar/

المشاركة السياسية عموما. وقد شملت هذه التوصيات التي تعد بمثابة اعتراف رسمي بقصور المنظومة القانونية التي تسير العملية الانتخابية أو تساهم في ذلك، ما يلي:

– إعادة النظر في الإطار القانوني قصد الانتقال من نظام الحصص إلى النظام القائم على التناصف في القائمة الانتخابية لضمان مشاركة فاعلة وفعلية للمرأة في الحياة السياسية مع تكريس نظام الحصص على مستوى الهياكل التنفيذية للمجالس المنتخبة؛

– إعادة النظر في الإطار القانوني المتعلق بالأحزاب السياسية لتمكين المرأة من حصص في قوائم الترشيحات قصد توليها مناصب قيادية وتفعيل دورها في مسار اتخاذ القرار.

– مراجعة القانون العضوي رقم 12– 03 المؤرخ في 12 يناير 2012 المحدد لكيفية توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة من خلال توسيع مجال تطبيقه ليشمل جميع البلديات بما في ذلك تلك التي يقل عدد سكانها عن 20 ألف نسمة.

ثالثا– الدواعي الاقتصادية

يعتبر النظام الاقتصادي الجزائري الراهن غير قابل للاستدامة وهو الأمر الذي تعترف به السلطات علنا لكنها تواجه صعوبة في معالجته وهو التحدي الشائع في الدول الريعية. [1] حيث ظل الاقتصاد الجزائري رهين قطاع المحروقات ولم يتخلص صنع القرار في الجزائر من التبعية لهذه المادة الاستراتيجية التي تخضع لسوق دولية تتحكم فيها عوامل السياسة الدولية ومحدداتها. ولعل نقطة التحول المطروحة هي تراجع أسعار البترول في السوق الدولية ابتداء من سنة 2014 وانعكاسات ذلك على مداخيل العملة الصعبة للدولة وتراجع احتياطات الصرف. ما أدى إلى إعلان حالة التقشف في الحكومة. وفي ذات السياق يواجه الريع البترولي الذي لطالما مثل أداة لشراء السلم الاجتماعي والإسكات الاقتصادي وامتصاص الحركات الاحتجاجية للشارع النضوب والزوال المحتومين لكونه مصدرا حيويا للطاقة بفعل عوامل عديدة يتصدرها تزايد الطلب وارتفاع حجم الاستهلاك الداخلي نتيجة ارتفاع عدد السكان والزيادة غير المسبوقة في استيراد السيارات خلال السنوات السابقة. واستنادا إلى ذلك أشارت دراسة صدرت في سنة 2008 عن معهد تشاتام هاوس إلى أنه لن يتاح للجزائر نفط للتصدير بعد سنة 2023. وتحذر دراسة أخرى أنه من دون اكتشاف احتياطات نفطية جديدة قد تفقد الجزائر مكانتها كمنتج للنفط بحلول سنة .2026 وهي التطورات التي ستحد من هامش أية محاولة

1ـ مجموعة الأزمات الدولية، **كسر الشلل الإقتصادي في الجزائر**، تقرير الشرق الأوسط، رقم 192 ، (د.ب.ن) ص 01

لشراء السلم الاجتماعي بمنطق الرشوة الاجتماعية عبر سياسة توزيع الموارد الريعية. هذه الوضعية الحرجة تقتضي العمل بأكثر جدية لإيجاد مصادر طاقة بديلة خارج المحروقات وجعل الاقتصاد منتجا للثروة استنادا على اقتصاد المعرفة والاستثمار في العنصر البشري. وهو النموذج الاقتصادي الجديد الذي يقوم أساسا على المشاركة والفعالية والشفافية والابداع والمنافسة الحرة وتسيير الموارد المادية والبشرية في خدمة العدالة الاجتماعية.[1] وهي المسائل الجوهرية التي تتيحها مقاربة الديمقراطية التشاركية كنموذج جديد لإدارة الشؤون الاقتصادية عبر مشاركة مختلف فعاليات القطاع الخاص كمتدخلين من غير الدولة والأدوار المختلفة المنوطة به. والتي تجعل منه فاعلا مهما في اخراج الاقتصاد الجزائري من هيمنة المحروقات والانتقال به إلى اقتصاد مفتوح عبر توسيع مجالاته لتشمل الجوانب الصناعية والفلاحية والخدماتية والسياحية واتاحة الفرص لجميع الفاعلين الاقتصاديين من المساهمة في ايجاد اقتصاد بديل لا يقل فيه دور القطاع والمؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الوطنية والمحلية عن أدوار المؤسسات الحكومية انطلاقا من نظرة تشاركية بين القطاعين.

رابعا– الدواعي التقنية والتكنولوجية

تعتبر المتغيرات التي يشهدها العصر الراهن وفي مقدمتها التطورات التكنولوجية والتقنية في جميع الميادين أحد الأسباب الرئيسية لسعي السلطات العمومية في الجزائر إلى تدعيم إعمال الديمقراطية التشاركية نظرا للحافز الإضافي الذي تضيفه لترسيخ الممارسة الديمقراطية محليا.

حيث هيمنت فكرة بارزة على السلوك البشري خصوصا الممارسة السياسية في عصر ما قبل الانترنيت تجسدت في عزوف معظم الأفراد عن تدبير الشأن العام. ولكن عقب التطور التكنولوجي الهائل الذي صاحبه ثورة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وهيمنة شبكة الانترنيت بما تتضمنه من شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية ذات التوجهات الاخبارية والتفاعلية أتيح للأفراد والجماعات فضاءات شاسعة ومساحات حرة للتداول والنقاش في كافة أمور الحياة وفي مقدمتها القضايا السياسية ومكنت الأقليات من التعبير عن الآراء والافكار السياسية والفكرية ودخول ميدان العمل السياسي وتحفيز المشاركة السياسية في مختلف المجتمعات. [2] حيث أصبحت المجتمعات المعاصرة مجتمعات شبكية أو مجتمعات معلومات.

1ـ عربي بومدين، "الحركات الإحتجاجية في الجزائر وعسر التحول"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 25 ، مارس 2017، ص.44.

2ـ رمضان عبد المجيد،" الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد16، جانفي 2017 ، ص: 83.

وهو ما يقتضي من الناحية الاجتماعية والسياسية أن تشتمل مجتمعات المعلومات على جماعات طوعية وديمقراطية تشاركية ومساواة اجتماعية[1] وتأثير استعمال هذه التقنيات الحديثة على تضييق الزمان و المكان Compression Time– Space أو الوسائل المضيقة للزمان والمكان عبر خاصية نقل الشبكات الرقمية لكميات هائلة من المعلومات الرقمية عبر مسافات شاسعة وبسرعات فائقة.[2]

وبحسب تقرير التنمية الانسانية العربية للعام فإن ارتباط الشباب العربي بالعالم ونفادهم إلى المعلومات وتقنية الاتصالات يشهد تزايدا مضطردا وتقدما بارزا سنة 2016. [3] ففي حين كانت المنطقة سابقا متعطشة على المعلومات بفعل هيمنة الدولة كليا على وسائل الإعلام مع تسجيل تأخر في الحصول على تقنيات الاتصالات، تكاثرت في العصر الراهن المواقع الشبكية والمدونات ووسائط التواصل الاجتماعي. لينتقل الشباب ومختلف الفئات المجتمعية لوسائط الإعلام الالكترونية في البيئة الكابتة من أفراد غير نشطين إلى أعضاء فاعلين في المجتمع يصيغون أرائهم ويعبرون عنها في تحدي للسلطة القائمة.

وتشير الاحصائيات إلى أن عدد مستخدمي الفاسبوك في الجزائر قد بلغ سنة 201511 مليون مستخدما ليقفز إلى أكثر من 18 مليون مستخدما سنة 2017.[4] وهو ما يفسر مسايرة المواطن الجزائري للتطورات الحاصلة وتوجهه لاستعمال الأنترنيت ومختلف الوسائط الاجتماعية وشبكات التواصل الاجتماعي في حياته اليومية.

لتظهر تكنولوجيا الاتصال والإعلام كالقنوات الفضائية والأنترنيت وما تتيحه الوسائط الاجتماعية والمنصات الالكترونية التشاركية والتطبيقات التفاعلية الشبكية كشرط مسبق ودعامة أساسية لتطبيقات المقاربة التشاركية فبإدارة الشأن العام وتصويب المشكلات المجتمعية من خلال إتاحتها فرص إشراك الفرد في مناقشة القضايا المرتبطة بشؤونه اليومية وفتح آفاق الاستماع والعمل الجماعي المحلي وجمع وجهات النظر المحلية المختلفة.

1ـ دارن بارني، **المجتمع الشبكي**، تر: أنور الجمعاوي، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015) ص.15.

2ـ دارن بارني، مرجع سابق، ص 65.

3ـ تقرير التنمية العربية الإنسانية، "الشباب في المنطقة العربية: آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية، سنة 2016، ص. 42.

4ـ للإطلاع أكثر على تطور إستحدام الأنترنت في الجزائر مع النمو السكاني، يرجى زيارة الرابط التالي: http://www.internetworldstats.com/af/dz.htm

الفرع الثاني: الدواعي الخارجية

بدون شك فإن التطرق للتجارب الدولية الناجحة كمبررات جعلت النظام السياسي الجزائري يتبنى هذه المقاربة لا يعنى الدعوة إلى إستيراد هذه النماذج العملية الجاهزة بالرغم من تفاوت درجات كفاءتها وفعاليتها وإفرازاتها، أو أن الحكومة الجزائرية استلهمت هذه التجربة بالتقليد، وإنما الغرض منها الإشارة إلى التجربة دولية غربية ترسخت فيها الممارسة الديمقراطية وهي فرنسا

1/ التجربة الفرنسية

تعتبر فرنسا من الديمقراطيات الغربية الراسخة التي هيأت ميكانيزمات متعددة تتيح مشاركة الأفراد ومنظمات المجتمع المدني والعمل الجمعوي المحلي في صناعة الفعل التنموي ذات المصلحة العامة في جميع مراحله ما جعلها من أهم التجارب العملية للتسيير التشاركي المحلي، وذلك من خلال:

- **الإستقصاءات العمومية**

تتعلق الإستقصاءات العمومية المتعلقة بالإلتزام الوطني من أجل البيئة وفقا للقانون المؤرخ في 12 جويلية 2010 في مظهرين هما الإستقصاءات المتعلقة بالمشروعات أو البرامج التي تؤثر على البيئة والإستقصاءات المتعلقة بنزع الملكية. وبالبرغم من أن نتائجها غير ملزمة للسلطات إلا أنها تهدف إلى إعلام المواطنين بأي موضوع والسماح لهم بإبداء أراءهم و أخذها بعين الإعتبار عند إتخاذ أي قرارات ذات صلة بموضوع الإستقصاء.

- **ديمقراطية الحي**

إن تجسيد ديمقراطية الحي بفرنسا إقتضى ضرورة إنشاء مجالس الأحياء بموجب قانون 27 فيفري 2002 في البلديات التي تفوق تعداد سكانها 80.000 نسمة. ويحدد تركيبتها وعملها المجلس البلدي. حيث يتم استشارة مجالس الأحياء حول مختلف المسائل المتعلقة بإقليم البلدية. كما يتم إشراكه في صياغة وتنفيذ وتقييم الأنشطة المتعلقة بالأحياء.

- **اللجان الإستشارية**

بصفة إستشارية متعلقة بأي موضوع يخص المصلحة العامة لأي بلدية يمكن لأي مجلس بلدي إنشاء لجان إستشارية تتكون من ممثلي الجمعيات على المستوى المحلي و مستشارتها بالمسائل العمومية ذات الصلة بمجال نشاط هذه الجمعيات، إلى جانب ضرورة إحداث اللجان

الإستشارية المشكلة من أعضاء المجلس البلدي وممثلي العمل الجمعوي لتعزيز مشاركة الأفراد في سير المرافق العمومية المحلية بالبلديات التي تفوق سكانها 10.000 نسمة.

- الإجتماعات و المجالس العامة الشعبية المحلية

عبر هذه الآلية فإنه يجب على البلديات الريفية الفرنسية التي تتجاوز عدد سكانها 2.000 نسمة وفي المواضيع المتعلقة بالمشاريع ذات الأثر البيئي تنظيم اجتماعات ومجالس شعبية عامة للفصل في هذا النوع من البرامج التنموية.

- الميزانية التشاركية

تعتبر الميزانية التشاركية من أهم آليات الديمقراطية التشاركية حيث أطلقت العديد من المدن والبلديات الفرنسية ميزانيات تشاركية أتاحت من خلالها لمواطنيها فرص المشاركة في إعداد وصياغة المشاريع التنموية والإستثمارية. فعلى سبيل المثال تخصص مدينتا باريس ورين 5 من ميزانية قسم الإستثمار لهذا الغرض.

- الإستفتاء الإستشاري المحلي

يتعين على البلديات تنظيم إستشارات محلية حول القرارات المحلية التي تدخل ضمن إختصاص المجالس المحلية إنطلاقا من مبادرة الهيئة الناخبة المحلية بنسبة 5/1 من البلديات ونسبة 10/1 من الجماعات المحلية الأخرى بإدراج تنظيم إستشارة في جدول أعمال المجلس التداولي المحلي الذي ليس ملزما بالإستجابة لها ليس سوى طلب رأي وهو الذي يتكفل بسير هذه العملية في حال إقرارها.

- الإستفتاء التقريري المحلي

عمليا، نادرا ما تنظم استفتاءات التقرير المحلي التي تختلف عن الإستفتاء الإستشاري المحلي كون المبادرة بها تتم بناء على إقتراح من الهيكل التداولي للجماعة أو الهيئة التنفيذية للجهات و الأقاليم و البلديات خارج الفترات الإنتخابية و الحملات الإنتخابية. كما أنه لا يمكن إعتماد أي مشروع معروض على الإستفتاء مالم يشارك فيه أكثر من نصف الناخبين المسجلين، مع إشتراط الحصول على أغلبية الأصوات.[1]

وقد يعود السبب في إختيار التجربة الفرنسية إلى المسار الفرنسي في تفعيل التسيير التشاركي المحلي أنتج تجربة رائدة في النموذج التشاركي حيث ساهم في تأطير المشاركة المجتمعية محليا عبر إتاحة العديد من الآليات القانونية التي تتيح وتنظم المشاركة بصفة قانونية من أعلى

1- **تقرير صادر عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية DRI**، مرجع سابق، ص.ص، 16- 21.

إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى كالإستشارة و إبداء الرأي و المشاركة في صياغة و إعداد المشاريع التنموية ذات المنفعة العامة دون تأثير على البيئة، عبر إشراك مختلف الشركاء الإجتماعيين من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني المحلي في الفعل التنموي محليا.

المطلب الثاني: رهانات إعتماد المقاربة التشاركية في تسيير الشأن المحلى في الجزائر

إن الديمقراطية التشاركية كمقاربة حديثة يتم إعتمادها في تسيير الشأن العام المحلي في الجزائر جنبا إلى جنب مع تسيير الشأن العام بواسطة المجالس المنتخبة المحلية جاءت بفعل جملة من الدواعي الخارجية و التحولات المجتمعية، إلى جانب إفرازات تطبيقات النظام التمثيلي التي شكلت مدخلات جعلت صانع القرار في الجزائر يدرج هذه المقاربة في الإصلاحات السياسية التي باشرها على أمل أن تكون أهم مخرجات التطبيق السليم لها التجليات التالية:

الفرع الأول: تعميق الديمقراطية المحلية

من بين الرهانات الأساسية لإعتماد مقاربة الديمقراطية التشاركية حديث في تسيير شؤون الجماعات المحلية في الجزائر تبرز في المقام الأول الضرورة المحلة لتحقيق أركان الديمقراطية المحلية كأحد أهم مخرجات التطبيق السليم لهذه المقاربة.

في هذا السياق يشكل مفهوم الديمقراطية المحلية أحد المفاهيم المرتبطة بالديمقراطية التشاركية التي تجعل النظام السياسي يقوم على المواطنة و الشفافية من خلال المشاركة السياسية للأفراد في إتخاذ القرارات المحلية. فالديمقراطية المحلية في هذا الإطار تجعل من المواطن ومتطلباته والمجتمع المدني ومختلف تشكيلاته الفاعلين الأكثر حيوية في التفاعل المشاركاتي للمجتمع المحلي مع مؤسسات الحكم المحلي. فهي تستند أساسا على ضرورة تقريب الإدارة من المواطن خدمة لمصالحه وهذا من خلال إنفتاحها عبر الإطلاع على كافة رغباته وتطلعاته بتطوير شبكة إتصالات وفقا لوسائط إفتراضية و أخرى مادية لتمكين السكان من المعلومة في حينها و إتاحة الآليات المناسبة لهم لتقديم الإقتراحات والبدائل اللازمة. [1] والأكيد أن الديمقراطية غالبا ما تستخدم في التعبير عن المشاركة المستمرة في النقاش المحلي لإدارة شؤون الجماعة المحلية وفي ضبط السياسات العمومية المحلية كما تشمل كذلك حق السكان في الإعلام وفي الإستشارة والتشاور وحتى حق المشاركة في اتخاذ القرار.[2]

1ـ أمحند برقوق مرجع سابق، ص.ص، 43-44.

2ـ **تقرير صادر عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية DRI**، مرجع سابق، ص 10.

وفي هذا الصدد، ترى السلطات العمومية في الجزائر أن هذا الخيار المزدوج لتعميق كل من الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية يندرج ضمن رؤية شاملة للامركزية و إعتقاد قائم على أنه لا يمكن للإقليم أن يكون فعالا سوى بفضل جسور التواصل بين ضفتي الديمقراطية المحلية والتفاعل المتبادل بين مؤسسات الدولة القاعدية على المستوى المحلي مع القوى الحية للمجتمع. [1] وبناء على هذا التصور فإن خيار إعتماد المقاربة التشاركية ليس الغرض منه تجاوز النظام التمثيلي بل كدعامة أساسية له. كما أن الغاية من تكريس التشاركي المحلي هو ضمان المشاركة المستمرة لمختلف الفاعليين المحليين في تسيير الشؤون العمومية إلى جانب المنتخبين المحليين و الإدارة المحلية وتدارك العجز المسجل من خلال التسيير العمومي بما يتيح بلوغ الأهداف وتصويب الخطط والسياسات والاستجابة لتطلعات المواطنين.

ومن أهم الإنعكاسات الإيجابية لإعمال السلطات الجزائرية للمقاربة التشاركية هو التمكين السياسي لمختلف التكوينات والفئات المجتمعية على المستوى المحلي فالتمكين السياسي هو توسيع وتعزيز لقدرات وإمكانيات الأفراد الفقراء والفئات المهمشة والضعيفة والأقليات من أجل إكسابهم القدرة على الإختيار وإفساح المجال أمام مشاركتهم المتساوية في الحقل السياسي و الإدارة الراشدة والتأثير في القرارات التي تمس حياتهم من أجل الحيلولة دون إنفراد الصفوة القادرة بالتخطيط وسلطة إتخاذ القرار. ويقدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية تعريفا للتمكين السياسي يرى فيه أنه تمكين المواطن من حقوقه وتوسيع خيارته وإكسابه القدرة على إختيار المتحرر من العوز والحرمان وغياب التعسف و الإقصاء والعنف، وتعزيز قدرات إمكانيات الفقراء والفئات المهمشة والضعيفة و الأقليات و المرأة. فرغبة الناس في أن يكونوا أحرارا في أن يقرروا مصيرهم و الإعراب عن أرائهم والمشاركة في القرارات التي تشكل حياتهم. وبذلك، فإن التمكين السياسي يقضي على كافة أشكال اللامساواة ويضمن الفرص المتكافئة للأفراد في إستخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديدا وصولا إلى قدرة المشاركة النشطة للأفراد والفئات والجماعات في صنع القرار والتأثير في السياسة العامة.[2] وهو ما يفرز الرباط الوثيق بين الديمقراطية التشاركية والتمكين السياسي فالتمكين السياسي لمختلف الفواعل

1ـ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "مداخلة حول اللامركزية"، مرجع سابق، ص 11.

2ـ فوزية بن عثمان، **حقوق الإنسان السياسة وإشكالية بناء الأمن السياسي في المغرب العربي** (الجزائر: دار الهدى، 2017) ص.ص. 106-108.

المجتمعية غير الرسمية لا يكون إلا في ظل الديمقراطية التشاركية التي لايمكن تجدير إعمالها إلا بالتمكين السياسي الذي يتيح مشاركة تلك الفواعل في إدارة الشؤون العامة.

وعليه، فإن التمكين السياسي للمواطن على المستوى المحلي يتيح مشاركة جميع الفئات الاجتماعية وأطياف المجتمع المدني بعيدا عن مختلف أنواع الاستبعاد والإقصاء مهما كان نوعها سواءا من حيث الجنس والمكانة الاجتماعية أو الانتماء الجماعاتي الهوياتي.

ولا يمكن لإرساء التسيير التشاركي المحلي وفقا لمقاربة الديمقراطية التشاركية إلا أن يقوم على دعائم الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال الحديثة وشبكات الاتصال والانترنيت. وهو ما يهيئ للديمقراطية الالكترونية المحلية كأداة يقوم عليها هذا النمط الحديث من التسيير.

فالديمقراطية المحلية كأهم رهانات مقاربة الديمقراطية التشاركية في الجزائر تهدف إلى استكمال المشاركة السياسية للمواطنين في اختيار مسؤوليهم في المجالس المحلية بتوفير الضمانات اللازمة والبيئة المناسبة للاستمرار في المشاركة في صنع القرارات المحلية ذات المصلحة العامة بواسطة الوسائل القانونية والرقمية المتاحة في إطار التدبير المشترك المحلي.

الفرع الثاني: ارساء الحوكمة المحلية وتعزيز التنمية المحلية

أفرزت التحولات الدولية المعاصرة وبرامج الأمم المتحدة للتنمية والمؤسسات الدولية مفاهيما حديثة وممارسات جديدة. ومن بين أهم المقاربات الحديثة الحوكمة المحلية أو الحكم المحلي الرشيد هذه المفاهيم أو المصطلحات سادت على لسان الخطاب الرسمي للنظام السياسي الجزائري كهدف ينبغي الوصول إليه وتجسيده في إدارة الشأن العام خصوصا على المستوى المحلي.

ويعتبر مفهوم الحوكمة المحلية نتاج ظهور مفهوم الحكم الراشد في سياق التغيير والتحولات العالمية ونتيجة التحول في مفهوم ووظائف الحوكمة وتطور الدراسات في علم الإدارة، حيث ارتبطت الحوكمة المحلية بالتداخل والتشابك في صنع القرار وصنع السياسات العامة ما بين فواعل سياسية واجتماعية واقتصادية محلية عديدة، أضحت أطراف لايمكن استبعادها في سياق التسيير الديمقراطي للشؤون العامة بعدما احتكرها القطاع الحكومي والمؤسسات الرسمية في ظل الأنظمة المغلقة وحتى في بعض الأنظمة الديمقراطية. لينتقل الأمر حديثا بعد ظهور مفهوم

الحكم الراشد إلى تحول نقل النظام المحلي من نظام تسيطر عليه المجالس المنتخبة إلى نظام تشارك فيه مختلف الفعاليات المجتمعية المحلية.[1]

وتسعى السلطة السياسية في الجزائر إلى تعزيز الحوكمة المحلية كآلية جديدة في تسيير الشأن المحلي، تستدرك من خلالها الإفرازات السلبية للتسيير العمومي المحلي المنفرد في ظل المجالس المحلية المنتخبة التي كرست لمظاهر الاختلال والضعف والقصور في تسيير شؤون الجماعات المحلية والاستجابة للمتطلبات المعاصرة للفرد الجزائري. ولعل ما يؤكد هذا الطرح ويعزز التوجه نحو الحوكمة المحلية هو الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية أين تم إدراج مديرية جديدة أطلق عليها مديرية الحكامة المحلية تابعة للمديرية العامة للجماعات المحلية تتكون من مديريتين فرعيتين الأولى المديرية الفرعية لتنظيم وتسيير الإدارة اللامركزية والثانية المديرية الفرعية لمشاركة المواطنين والشراكة مع الحركة الجمعوية ذات المنفعة العمومية.[2]وبهذا تسعى السلطات العمومية في الجزائر إلى وضع الأسس السليمة التي ترتكز عليها مقاربة الحوكمة المحلية والقائمة على الفعل السلطوي المشترك في ظل وجود مؤسسات رسمية محلية قوية في صورة المجالس المنتخبة والتي بدورها تمهد الأرضية الملائمة للشراكة بفعل إتاحة تقاسم السلطة بينها وبين أطراف المجتمع المحلي غير الرسمية في بناء الفعل التنموي في إطار الشراكة والشفافية والمساءلة.

والأكيد أن هذا المسار يقوم على المقومات الأساسية للحكم الراشد المحلي التي وضعتها المؤسسات الدولية والتجارب العالمية. وتسعى السلطة السياسية في الجزائر لإرساء هذه المرتكزات واعطاء صورة جديدة مخالفة عن النمط القديم الذي عرف هيمنة المجالس المحلية المنتخبة على تسيير الشأن المحلي:

– المشاركة: تشير المشاركة إلى حق كل مواطن جزائري أيا كان بعيدا عن التمييز الجنسي في إبداء الرأي والمشاركة في صنع القرار وإدارة النقاش العمومي مباشرة أو عن طريق المجالس التمثيلية المنتخبة، وهذا ما يتطلب منظومة قانونية تضمن الحقوق السياسية والمدنية للأفراد والجماعات داخل المجتمع؛

1ـ محمد سنوسي، "الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر" مدخل نظري"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 15، فيفري 2018، ص. 273.

2ـ المادة 04، مرسوم تنفيذي رقم 104/14المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، مؤرخ في 10 جمادي الأولى عام 1435 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 15، في 2014/03/20).

– تعميق مفهوم المواطنة: فالمواطنة تعني الشعور الدائم للفرد الجزائري الذي يجعله ملتزما بمسؤولية العيش المشترك في الإقليم المحلي، هذا الشعور الذي ينتاب المواطن وينمو لديه يجعله يجتهد في العمل على الاندماج فيه لتحصيل قدرات مادية ومعنوية، تؤهله للمشاركة لإنجاح مهام المواطنة من خلال المشاركة السياسية في الشأن العام المحلي؛

– حكم وسيادة القانون: جميع الأفراد والمؤسسات سواء على المستوى المركزي أو المحلي داخل الدولة تخضع لحكم القانون دون أي تمييز في إطار قوانين الجمهورية الحامية لحقوق الإنسان وموضحة للعلاقات العامة بين الأفراد والسلطات والتي تعتبر كضمانات قانونية لممارسة المواطنة الإيجابية في ظل نظام سياسي ديمقراطي قائم على الشرعية الدستورية؛

– الشفافية: يعني مبدأ الشفافية التي تسعى السلطات العمومية في الجزائر لجعله سمة بارزة في تسيير الشأن المحلي حق المواطن الجزائري في التعرف والاطلاع على المعلومات والبيانات الضرورية والحصول على الوثائق اللازمة، وهذا كآلية لتجسيد مبدأ الرقابة الشعبية في أشغال المؤسسات الدستورية؛

– الكفاءة والفعالية: تعني قدرة المؤسسات والمجالس المحلية المنتخبة على تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ودرجة الاستجابة لاحتياجات المواطنين وتلبية مطالبهم على المستوى المحلي من خلال الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد المادية والبشرية المتوافرة بالاعتماد على الخطط الاستراتيجية الملائمة؛

– المساءلة: المساءلة من المرتكزات الأساسية للحكم الراشد والحوكمة المحلية. والتي تعمل على إخضاع المسؤولين والمنتخبين المحليين ومؤسسات القطاع الخاص وحتى منظمات المجتمع المدني إلى المساءلة الشعبية والمحاسبة الدورية لتقويم السياسات العمومية التنموية وضمان فعاليتها وانعكاساتها الإيجابية على حياة الأفراد وواقع المجتمع.[1]

ويكشف تصور السلطات العمومية في الجزائر أنه بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجماعات المحلية والمنتخبين المحليين في تقديم الخدمات للمواطنين، إلا أن تحديد حاجيات الأفراد وترتيبها والاستجابة لتطلعاتهم لا يكون إلا في ظل شكل جديد في العلاقة بين الإدارة

1ـ محمد سنوسي، **الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر**، مرجع سابق، ص.ص 16-18.

المحلية والمواطنين والانخراط في المسعى التشاركي.[1] وهو ما يجعل الاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية في جميع ميادينها المجتمعية من رهانات التوجه التشاركي المنتهج عبر بعث روح المبادرة والمشاركة والشفافية في تسيير الجماعات المحلية بين مختلف الشركاء المحليين.

ومن المهم التأكيد في الختام إلى أن نجاح مسار إرساء الحكم الراشد المحلي في الجزائر يحتاج إلى التطبيق الأنجع لنموذج الفعل التشاركي، ومرتبط بالقدرة على الممارسة العملية للمعايير والمؤشرات التي تقوم عليها كلا المقاربتين وبلورة السياسات العمومية المحلية من قبل كافة الفواعل المجتمعية المحلية.

الفرع الثالث: ترسيخ اللامركزية الإدارية

يعكس النظام اللامركزي مظهرا مهما من مظاهر الديمقراطية وهو المشاركة الشعبية لجميع الأفراد و الكيانات المجتمعية غير الرسمية على المستوى المحلى في صناعات السياسات العمومية وصنع القرارات المحلية التي تهم الحياة اليومية للساكنة وتعالج مشاكله. ولعل ما يساعد على ذلك هو القرب الذي يساعد على التشاور والتشارك وتبادل الآراء والإصغاء. وتظهر العلاقة الجدلية وتبادل التأثير والتأثر ما بين مقاربة الديمقراطية التشاركية واللامركزية، حيث أنه من الصعب إدراك وتطبيق الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي في الجزائر إذا لم يتم نقل وتحويل كافة الصلاحيات والمسؤوليات إلى الجماعات المحلية من خلال اللامركزية. كما أن اللامركزية قد تكون غير مجدية إذا لم يصاحبها التسيير التشاركي الديمقراطي.[2] فهي أحد أهم النظم التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين في المجتمع المحلي من المشاركة الفعالة و الحقيقية في إدارة الشؤون العامة للأقاليم المحلية التي يعيشون فيها ولقد أثبتت التجارب العالمية أن طريق التنمية الشاملة لا يمر عبر إلا عبر التنمية المحلية والتي بدورها لا تحقق إلا من خلال تطبيق اللامركزية.[3] فالمستوى المحلي من سمات ومقتضيات إعمال وممارسة الديمقراطية التشاركية. في هذا الصدد أكدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية

---

1 ـ وزارة الداخلية والجماعات المحلية،"الإقتصاد المحلي عامل مشجع للتنمية الوطنية""، (الجزائر: لقاء الحكومة– الولاة ، 12 و13 نوفمبر 2016) ص. 07.

2ـ صبرينة عجابي، **حوكمة المجالس المنتخبة– المشاركة في التشريع الجزائري** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة ، 2018) ص.77–78.

3ـ الناجم ظاهر،"من الحكم المركزي إلى الحوكمة المحلية: لامركزية التنمية بين الواقع والطموح في تونس"، **مجلة التخطيط العمراني و المجالي**، المجلد رقم01، العدد 01 (المركز الديمقراطي العربي: برلين، سبتمبر 2019) ص .04.

و التهيئة والعمرانية على أن تكريس اللامركزية أصبح شرطا ضروريا في تسيير الشأن العام المحلي قصد تحقيق التنمية المستدامة المنسجمة والمتوازنة بين مختلف ربوع الجزائر. لهذا، فإن تنمية الأقاليم تعتبر من صميم دور الجماعات المحلية.[1]

لذلك تمضي الجزائر في المسعى القائم على إنتهاج اللامركزية، وفك التمركز بأسلوب عملي وتدريجي وذلك من أجل التحكم الأفضل في الواقع الميداني وتقريب المسافات بين مراكز القرار والفضاء الإقليمي وتحقيق تسيير جواري شفاف وفعال يقضي على كل العراقيل البيروقراطية.[2]

ولعل من أهم رهانات إعتماد نموذج الديمقراطية التشاركية في الجزائر هو العمل على إرساء اللامركزية المحلية التي تتيح للجماعات الإقلمية سلطة البث في العديد من المسائل دون الرجوع إلى الحكومة المركزية، وهو ما يفرز مظاهر مجتمعية محلية إيجابية في الميادين التالية:

- الناحية الإجتماعية

تفرز اللامركزية من الناحية الإجتماعية ظهور روابط إجتماعية من قبيل التضامن والتعاون والتلاحم الاجتماعي فيما بين أفراد تجمعهم رقعة جغرافية ويحملون مؤهلات مختلفة وتتنوع ميولاتهم الساسية وتتظافر جميع جهودهم لتحقيق الأهداف المنشودة من أجل التنمية المحلية. فهذا التنوع هو مصدر للثراء وللتلاحم الإجتماعي والعمل لتحسين جودة البرامج التنموية.

- الناحية السياسية

إذا كانت المشاركة الشعبية هي جوهر الممارسة الديمقراطية، فإن اللامركزية هي الآلية الفعالة لتجسيد هذه الفكرة عبر تمكين المواطنين من تسيير شؤونهم المحلية عن طريق ممثليهم في المجالس المنتخبة محليا. ووفقا لهذه الرؤية يري البعض أن الديمقراطية من الناحية السياسية نظام أجوف إذا لم تلازمها ديمقراطية إدارية. حيث يتحول الإقليم المحلي في ظل اللامركزية من دائرة إنتخابية في الفترات الإنتخابية أين يتم إختيار المجالس المنتخبة لهاته الأقاليم إلى فضاء لإدارة الشأن العام المحلي في إطار التسيير التشاركي.

- الناحية الإدارية

يساعد التنظيم الإداري اللامركزي الذي اعتمدته الجزائر على تطبيق مبدء تقريب الإدارة من المواطنين وتبسيط مختلف الإجراءات خصوصا الإدارية منها والبت فيها على المستوى المحلى.

1ـ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "حكامة غير ممركزة من أجل جماعة إقليمية حصينة مبدعة ومبادرة"، **مجلة الداخلية**، عدد خاص، 28 نوفمبر 2018، ص 24.

2ـ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "الإقتصاد المحلي عامل مشجع للتنمية الوطنية"، مرجع سابق، ص 08.

وهو ما يشكل تخفيفا من أعباء السلطات اللامركزية بفعل المرونة والحركة والنشاط والمشاركة في إتخاذ القرارات المحلية وإتخاذ القرارات وهو ما يمكنهم من التدرب أكثر على العمل الإداري.[1] وفي هذا الإطار بادر النظام السياسي الجزائري لإجراء تعديل للتنظيم الإقليمي للبلاد بإضافة عشر 10 ولايات جديدة. ليصبح بذلك عدد الولايات في الجزائر 58 ولاية مع الإبقاء على نفس عدد البلديات المقدر بـ 1541 بلدية عبر إقليم البلاد. [2]

- الناحية الاقتصادية

يتيح النظام اللامركزي عبر تعزيز الأخذ بنظام الإدارة المحلية من الناحية الاقتصادية العديد من المزايا الإقتصادية، حيث يؤدي إلى جدية البحث عن مصادر جديدة للتمويل المحلي تتسم بالاستمرار والإستقرار،كما يسمح بتوسيع مناطق النشاطات والنهوض الصناعي عبر مختلف المناطق الوطنية بما بعمل على تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بالأقاليم المحلية.

كما أن الجماعات المحلية الإقليمية عبر ربوع الوطن أكثر دراية بمعرفة حاجات ومشاكل المجتمع المحلي. وهو ما يساعد في وضع خطط تنموية فعالة تستجيب للمشاكل المجتمعية· كما أن المقومات الإقتصادية تختلف من إقليم لآخر. فالمقومات الإقتصادية للمناطق الساحلية تختلف عن مقومات المدن الصناعية والتي بدورها تختلف عن المناطق الحدودية الصحراوية. فتنوع هذه الأقاليم في إطار التنظيم اللامركزي يفرض تنوع مظاهر النشاط الاقتصادي، فهناك الأنشطة الزراعية والصناعية والخدماتية والسياحية للإستثمار المحلي قصد بلوغ تنمية محلية في الميدان الإقتصادي.

من هذا المنطلق، عمدت السلطات العمومية إلى وضع مبدأ اللامركزية كأساس للعمل في جميع المجالات المجتمعية المحلية وفق مقاربة شاملة ونوعية من شأنها ترقية دور الجماعة الإقليمية في تجسيد توجهات السياسات العمومية وإعادة توجيه المجهودات نحو مهام أكثر استراتيجية تتناسب أكثر المهام المخولة قانونا للولاية والبلدية.[3]

وعليه، فإن تعدد وتزايد مهام الجماعات الإقليمية في ظل زيادة المطالب الشعبية لتحسين أوضاعهم المعيشية تماشيا مع التطورات المجتمعية يتطلب المزيد من التوجه نحو اللامركزية

1ـ عمار بوضياف،**شرح قانون الولاية**، ط1 (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012) ص.ص. 48-51.

2ـ القانون رقم 12/19، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، المؤرخ في 2019/12/11 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، القانون المعدل والمتمم للقانون 09/84 المؤرخ في 1984/02/04).

3ـ نفس المرجع ، ص 03 .

لضمان التعرف على الإنشغالات المحلية ويمكن إشراك الفاعلين المحليين في وضع الخطط التنموية وتدبير الشأن العام المحلي بالإرتكاز على الإقليم المحلي وتجاوز النظرة المركزية للدولة.

ختاما، فإن اعتماد الديمقراطية التشاركية كمنهج للفعل العام على المستوى المحلي من خلال إشراك واستشارة المواطنين ومنظمات المجتمع المحلي والمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الناشئة في تحديد الخطط التنموية ووضع السياسات العمومية المحلية ومتابعة تنفيذها وتقييمها إلى جانب الجماعات الإقليمية يهدف بالأساس، إلى جانب تعميق الديمقراطية المحلية ومبادئ الحكامة المحلية والتنظيم، إلى دفع حركة التنمية المحلية لقطع أشواط إيجابية في عملية تحسين المستوى المعيشي للساكنة وهي الحلقات الأهم في مخرجات الديمقراطية التشاركية المحلية.

خلاصة الفصل الثاني

يعبر التسيير التشاركي عن مجموعة الميكانيزمات والإجراءات التي تمكن من رفع درجة إقحام المواطنين في الحياة السياسية وكذا الرفع من دورهم في أخذ القرارات على المستوى المحلي كل ذلك في إطار تسيير الشؤون العامة إلى جانب السلطات الإدارية لتعكس بذلك الديمقراطية التشاركية حسب السلطة وضع المواطن في قلب اهتمامات السياسات العمومية ويكرس حقه في الحصول على المعلومات، كما أنه يضمن مشاركته في تسيير الشأن العام عبر إلزام الدولة بتشجيع الديمقراطية التشاركية وتعزيز جوارية عمل السلطات العمومية وقربها أكثر من انشغالات المواطن، وعلية تنطلق نظرة النظام السياسي الجزائري لمقاربة الديمقراطية التشاركية بأن المجالس المنتخبة على المستوى المحلي لا تعكس التمثيل الكامل لمختلف شرائح المجتمع ولكل المواطنين والذي أفرز ضرورة أن يتم إيجاد آلية جديدة لا تعوض النظام التمثيلي وإنما كآلية لتجاوز العديد من سلبيات الممارسة الإنتخابية ومخرجاتها.

وبالرغم من كل الجهود الاستثنائية على المستوى المركزي لوضع الأطر القانونية والتنظيمية بهدف التكفل العاجل والناجع بالإنشغالات اليومية للمواطن ودفع الحركة التنموية إلا أن هذه المجهودات لم ترقى إلى مستوى تطلعات الأفراد بفعل تأخر وتعطل مسار الحركة الإقتصادية وتعقيدات أخرى أثرت سلبا على التنمية المحلية وعلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين. ولتجاوز هذه الإختلالات وبعث الحركة التنموية محليا ترى السلطات المحلية في الجزائر أن هذا لا يتحقق إلا ظل تعميق اللامركزية القائمة وإقامة جماعات محلية بمجالس منتخبة قوية تشكل الإطار الأنسب لتطبيق مقاربة الديمقراطية التشاركية من أجل النهوض بالتنمية المحلية والقضاء على المشكلات المجتمعية والإختلالات المسجلة بواسطة إصلاحات سياسية وهو ما توج بدسترة الديمقراطية التشاركية وتدعيم فرص وأطر مشاركة الفواعل المجتمعية غير الرسمية في التعديل، وهو ما تجسد خاصة ما تعلق بالتعديل الدستوري لسنة 2016 وفي النص الدستوري 2020 الذي أكد على أن الدولة ماضية في تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية التي تعتبر الفضاء لنجاح وفعالية هذه المقاربة، كما وضحت الوثيقة الدستورية 2020 لإقامة الفواعل الرسمية للمقاربة التشاركية في إطار التحولات الإجتماعية والسياسية التي يشهدها المجتمع الجزائري ويكون من خلال مشاركة جميع المواطنين بناء على ما يتمتعون به من ضمانات للحريات، كما عززت الأسس الدستورية 2020 المكانة التي

أصبحت توليها السلطة السياسية لمؤسسات المجتمع المدني باعتبارها شريكا إجتماعيا مهما بإدراج المجتمع المدني والسهر أكثر على تنشيط أدواره في تسيير الشأن العام والضمانات الممنوحة لكل منظماته بداية بإنشاء الجمعيات وتشجيعها على المستويين الوطنى والمحلي، إلى جانب الإعلام عن طريق الصحافة بمختلف أنواعها واختصاصاتها ومجالات نشاطاتها.

وبالحديث عن الشريك الإقتصادي لهذه المقاربة من خلال النص الدستوري2020 فإنه يعمل على تعزيز وضمان حرية الإستثمار وهو ما يعنى إقامة مؤسسات إقتصادية خاصة وإضفاء الحركة الإقتصادية وتقليل من هيمنة الدولة على هذا المجال والاستفادة من تجارب الخواص التي تتسم بالكفاءة والفعالية .

فالديمقراطية التشاركية حسب الحكومة الجزائرية تعنى بوضع المواطن في قلب إهتمامات السياسات العمومية وتكريس حقه في الحصول على المعلومات، كما أنها تتضمن مشاركته في تسيير الشأن العام عبر إلزام الدولة بتشجيع هذه المقاربة وتعزيز جوارية عمل السلطات العمومية وقربها أكثر من انشغالات المواطن وهو ما سيمكن المجالس الشعبية المحلية من التشاور مع مختلف فعاليات المجتمع المدني المحلي وإستشارة مواطينها حول الخيارات ذات الأولوية في مجالات التهيئة والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. كما تهدف هذه المقاربة إلى تفعيل مختلف أنواع العلاقات بين المنتخبين المحليين ومشاركة جميع المتدخلين المحليين قصد الإستجابة لتطلعات وطموحات السكان فالعمل التشاركي يقتضي التعاون والتشاور والتشارك بين مختلف الأطراف المحلية للإستجابة لمختلف متطلبات الحياة اليومية للساكنة المحلي وفي جميع الميادين.

الفصل الثالث

واقع التنمية المحلية

في الجزائر

تمهيد

يعتبر التسيير التشاركي للشأن العام المحلي النموذج المعاصر لتدبير الشؤون العمومية ومعالجة النقائص المسجلة على جميع النواحي المجتمعية على المستوى المحلي، حيث تشكلت في خضم التسيير العمومي في إطار النظام التمثيلي القائم على الإدارة المحلية والمجالس المحلية المنتخبة صورة نمطية تتسم بمجال جامع لنظرة ترسم جميع المظاهر السلبية للوضع التنموي المحلي في الجزائر. وهو مايستدعي الإنتقال بإدارة الفعل العام من نظام حكم تهيمن فيه المجالس المحلية المنتخبة إلى نظام حكم محلي تشاركي يستوعب جميع الأطراف غير الدولاتية للمجتمع المحلي في إطار محاولة استدراك الإختلالات المسجلة وتدني المستويات المعيشية للساكنة المحلي، لأجل الإنتقال بها إلى مستويات العيش الكريم بالإستجابة إلى حد مقبول لمتطلبات الأفراد والقضاء على مشاكلهم اليومية وتوفير الرضى المجتمعي. وهو ما يعني أن إستيعاب الأطراف المحلية غير الرسمية بالأطر المشاركاتية المناسبة من شأنه إضفاء الفعالية والكفاءة في إدارة الشأن المحلي وصنع القرارات المحلية في سبيل تحقيق تنمية محلية مستجيبة ومستمرة.

المبحث الأول: أوضاع التنمية المحلية في الجزائر

يعالج هذا المبحث في ثلاث مطالب رئيسية أوضاع التنمية المحلية في ظل التسيير العمومي القائم على المجالس المحلية المنتخبة للجماعات المحلية. تناول المطلب الأول مختلف أدوار المجالس المحلية المنتخبة في دفع حركة التنمية المحلية. ويقدم المطلب الثاني نظرة عميقة عن واقع التنمية في الجزائر وأسباب إختلالها.

المطلب الأول: أدوار المجالس المحلية المنتخبة في دفع حركة التنمية المحلية

يتناول هذا المطلب الأول من المبحث الأول التعريج على مختلف أدوار وتدخلات الجماعات الإقليمية الجزائرية في سبيل دفع عجلة التنمية على مستوى كياناتها المحلية في إطار تنفيذ سياساتها العمومية وخططها التنموية المتعددة.

الفرع الأول: دور المجالس الولائية المنتخبة في تحقيق التنمية

يعتبر هدف تحقيق التنمية المحلية من الأهداف الجوهرية التي يتولاها المجلس الشعبي الولائي في الجزائر لإستدراك الإختلالات والنقائص المسجلة على المستوى المحلي. والتي قد تعجز البلدية عن بلوغها أو تغفلها، أو التي لم تشملها البرامج التنموية الوطنية المتعددة في إطار السياسات العمومية الوطنية المختلفة. وتتعدد مجالات تدخل المجلس الولائي بمختلف لجانه وهياكله والتي يضمنها قانون الولاية وفصلها كالآتي:

أولا- في مجال التنمية الإقتصادية والهياكل القاعدية الإقتصادية

في هذا مجال يتم إعداد مخطط التنمية للولاية في المجال الإقتصادي وهذا بتحديد المناطق الصناعية التي سيتم إنشاؤها إلى جانب تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط الموجودة وذلك من خلال تسهيل وتشجيع إستفادة المتعاملين الإقتصاديين من العقار الصناعي وتمويل الإستثمارات.

إلى جانب القيام بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق و المسالك الولائية وترميمها وصيانتها، كما يعمل المجلس الشعبي الولائي على دفع التنمية الريفية لاسيما تدخلات فك العزلة والربط بالكهرباء.

ثانيا- في مجال الفلاحة والري

تتنوع الأدوار المتعلقة بهذين المجالين. ففي مجال الفلاحة يعمل المجلس الشعبي الولائي والمصالح الولائية على ترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي وحماية الأملاك الغابية وتنمية التشجير إلى جانب حماية الصحة الحيوانية والنباتية عبر إقليم الولاية.

أما جانب الري فيتولى تنمية الري والتكفل بمشاريع التزود بالمياه الشروب والتطهير. كما يعمل على تهيئة وتنقية مجاري المياه في إطار المبادرة بتجنب مخاطر الفيضانات.

ثالثا- في المجال الإجتماعي والثقافي والسياحي

تتسع شبكات التدخل في هذا الشأن بإتساع هذه المجالات، حيث يتكفل بإنشاء المؤسسات التربوية للطورين المتوسط والثانوي ومؤسسات التكوين المهني وإنجاز المؤسسات الصحية وحفظ الصحة العمومية، والمبادرة بكل نشاط إجتماعي من شأنه الحفاظ علي الأفراد بكل أعمارهم وحالتهم الإجتماعية إلى جانب إنشاء الهياكل الثقافية والرياضية والترفهية وحماية التراث. ويعمل على النهوض بالتشغيل وتنظيم مخطط الإسعافات ومجابهة الكوارث الطبيعية ومكافحة الأوبئة، إلى جانب تشجيع الإستثمارات السياحية وحماية القدرات السياحية الموجودة.

رابعا- في مجال السكن

يساهم المجلس الشعبي الولائي في إنجاز برامج السكن والإشراف على عمليات تجديد الحظيرة العقارية والحفاظ على الطابع المعماري والقضاء على السكن الهش ومحاربته.[1]

والأكيد من خلال عرض تدخلات المجلس الشعبي الولائي أنها تشمل جميع القطاعات والمجالات على المستوي المحل. ففي الجانب الإقتصادي يتولي ترقية الإستثمار وتنفيذ الخطط التنموية ومتابعتها إلى جانب تدخلاتها في المجال الفلاحي والسياحي. وفي الجانب الإجتماعي يعمل على توفير السكن و العلاج وضمان ظروف التمدرس الحسن. كما تتسع صلاحياته لتشمل كافة الجوانب الثقافية والبيئية ذات الصلة بالحياة اليومية لساكينها.

1- عمار بوضياف، **شرح قانون الولاية**، مرجع سابق، ص.ص.232-236.

الفرع الثاني: دور المجالس البلدية المنتخبة في التنمية المحلية

تفرض الديمقراطية المحلية والحاجة إلى النوعية في الخدمة العمومية على البلديات الإستجابة للمتطلبات الجديدة ولتوقعات مختلف الشركاء الإجتماعيين المحليين [1] ويعتبر الوصول إلى تحقيق تنمية محلية تقضي على المشاكل المجتمعية وتستجيب لمطالب المجتمع المحلي من أولويات عمل المجالس الشعبية البلدية. وما يعزز هذا الطرح ما تضمنه قانون البلدية الحالي الذي عكس إتساع مجال تدخل البلدية كأهم جماعة قاعدية في التنظيم الإداري من خلال الصلاحيات اللامحدودة الملقاة على عاتقها عبر اللجان البلدية في المجالات والميادين الآتية.

أولا- في إطار ميزانية البلدية

1- التنمية الإقتصادية

تشكل التنمية الإقتصادية عصب التنمية المحلية والرهان الحالي للمجالس البلدية المنتخبة حيث أنها تعكس الجانب المادي في العملية التنموية الذي تضطلع البلدية على تحقيقه بإشرافها على عملية إختيار العمليات الملائمة. وتبرز أدوار هذه الجماعة المحلية في تعزيز التنمية الإقتصادية بمبادرتها بإجراءات تحفيز وبعث تنمية النشاطات الإقتصادية التي من شأنها تشجيع وترقية الإستثمار. كما تخضع عملية إقامة المشاريع الإستثمارية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة والتخطيط في إطار أي صيغة تمويلية للرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي وذلك حفاظا على الأراضي الفلاحية والبيئة.[2] وعليه، تشكل التنمية الإقتصادية المحلية أهم أبعاد التنمية المحلية الشاملة لتجسيدها المتطلبات المادية للحاجيات الأساسية لمتطلبات الحياة اليومية للفرد.

2- ميدان التنمية الإجتماعية

يشكل الجانب الإجتماعي مجالا حيويا في صلاحيات المجالس البلدية المنتخبة الجزائرية بما تتضمنه من نشاطات في مجال التربية والتعليم والحماية الإجتماعية والشباب والرياضة.[3] إضافة إلى الثقافة والتسلية والسياحة. أين تتمتع بمهمة إنجاز وضمان صيانة المدارس الإبتدائية والمطاعم المدرسية والنقل المدرسي. إلى جانب تدابير ترقية تفتح الطفولة والإشراف على دور

1ـ الشريف رحماني، **أموال البلديات الجزائرية- الإعتلال- التحكم الجيد في التسيير (الجزائر**: دار القصبة للنشر،د.ت.ن) ص. 161

ـ المادة 122 من القانون رقم 11/10 المتعلق بالبلدية.2

3ـ نفس المرجع.

الحضانة والروضات وإنجاز الهياكل البلدية الجوارية المتعلقة بالشباب والتسلية، والتكفل بالفئات الإجتماعية الهشة، إضافة إلى صيانة المساجد والمدارس القرآنية، والعمل عل ترقية العمل الجمعوي في جميع المجالات على مستوى البلدية.

وبذلك تحمل البلدية الجزائرية ومجالسها المحلية المنتخبة على عاتقها وفي حدود إمكانياتها المالية في إطار ميزانياتها ومواردها البشرية والمادية الذاتية التكفل بالجوانب الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والبيئية ذات العلاقة بتحقيق مطالب ساكنتها بكل الأطياف والقضاء على مشاكلها المتزايدة في جميع القطاعات لبلوغ تنمية محلية مستجيبة وفعالة.

ثانيا- في إطار ميزانية التمويل العمومي

إلى جانب الميزانية البلدية أو التمويل الذاتي، تتدخل المجالس البلدية المنتحبة في تحريك العجلة التنموية على مستوى تراب إقليمها عبر برامج متنوعة في إطار صيغ متعددة للتمويل العمومي في إطار ميزانية الدولة ومن بينها:

أ- المخططات البلدية للتنمية PCD

تعد المخططات البلدية للتنمية PCD تجسيدا للامركزية. وهي من أهم صلاحيات المجلس الشعبي البلدي الذي يعمل على إعداد هذه المخططات ويسهر على حسن تنفيذها لما لها من أثر في تلبية حاجات المواطنين وكذا تحسين إطارهم المعيشي. كما تشكل هذه المخططات عنوانا بارزا لمرافقة الدولة للجماعات المحلية، من خلال تخصيص الإعتمادات اللازمة لتجسيد البرامج التنموية التي تدخل في إطار مدونة المخطط البلدي للتنمية وفقا للجدول الآتي:

جدول رقم 01: مدونة المخططات البلدية للتنمية PCD

الفصول	المـــــــــواد
التزويد بالمياه الشروب	التخزين والمعالجة / تمديد القنوات / شبكة التوزيع
التطهير	شبكات التطهير
الأسواق الجوارية	المنشآت الجديدة/ التهيئة والتوسعة
الطرقات / المسالك	المنشآت الجديدة / التصليحات الكبرى بسبب التقلبات الجوية
البريد والهاتف	إنجاز وكالات ومكاتب البريد
البنايات البلدية	إنجاز مقر البلدية / ملحقات البلدية
التربية والتكوين	إعادة البناء والتهيئة / تجديد التجهيزات وبناء قاعات التدريس
التهيئة الحضرية	إنجاز ممرات وإنارة العمومية/ إنجاز الحدائق العمومية/ تهيئة المساحات الخضراء
الصحة والنظافة	إنجاز وتجهيز المكتبات البلدية
الثقافة والتسلية	بناء وتجهيز المكتبات البلدية
الشباب والرياضة	بناء وتجهيز مخيمات الشباب ودور الشباب مساحات اللعب ومراكز رياضية جوارية
البيئة	إنجاز مفرغات عمومية بلدية (لصالح البلديات غير المستفيدة من مراكز الردم)

المصدر: مجلة الداخلية، عدد شهر فيفري 2018، مرجع سابق، ص 79.

والملاحظ عند الإطلاع على مدونة المشاريع التنموية في إطار هذه الصيغة التمويلية العمومية هو الثراء والتنوع والتعدد ليشمل كافة الميادين الإقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعبر عن الإحتياجات الفعلية للمواطن الجزائري على مستوى كافة الأقاليم ويسعى إلى تجسيدها.

وتطورت الإعتمادات المالية المخصصة بعنوان المخططات البلدية للتنمية على حساب ميزانية الدولة الممنوحة للبلديات للتكفل بكل تدخلاتها وفقا لإحتياجات السكان في جميع المجالات على المستوى المحلي بغرض تحقيق تنمية محلية. ويوضح الجدول الآتي المبالغ المالية المرصودة في هذا الجانب خلال المخطط الخماسي 2019/2015.

جدول رقم 02: الإعتمادات المالية بعنوان المخططات البلدية للتنمية للخماسي 2019/2015

	السنة	الإعتمادات المالية المخصصة
المخطط الخماسي 2019/2015	2015	100 مليار دج
	2016	36 مليار دج
	2017	70 مليار دج
	2018	100 مليار دج
	2019	306 مليار دج

المصدر: مجلة الداخلية، عدد شهر فيفري 2018، مرجع سابق، ص 79.

ب- صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية

تتعدد أجهزة الدعم المالي الحكومي للجماعات المحلية وتتنوع الصناديق الداعمة للعملية التنموية في الجزائر، غير أن صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية يبرز كأهمها على الإطلاق باعتباره مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي موضوعه تحت وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية.[1] حيث تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم 134/73 المؤرخ في 1973/08/09.[2] وكان يدعى سابقا صندوق الجماعات المحلية المشترك.[3] وبذلك، فهو يشكل الآلية التي من خلالها تتولى الدولة الجزائرية تمويل البلديات وتقديم الإعانات المالية اللازمة لتحقيق توازناتها المالية لضمان إستمرارية تسيير هذه الوحدة الإدارية المحلية وتقديم خدماتها العمومية والإستجابة لمتطلبات الساكنة المحلي.

وتتسع وظائفه ومهامه. فإضافة إلى إرساء التضامن ما بين الجماعات المحلية عبر تعبئة الموارد المالية وتوزيعها وضمان الموارد الجبائية التي تسجل ناقص قيمة جبائية مقارنة بالتقديرات يكلف بالمهام التالية:

- العمل على تعاضد الوسائل المالية للجماعات المحلية والوساطة البنكية لفائدتها؛
- توزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة للجماعات المحلية؛

1- المرسوم التنفيذي رقم 14/ 116 المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره، المؤرخ في 22 جمادي الأولى عام 1435 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، الموافق في 2014/03/24) المادتين. 02 و03 .

2- جمال زيدان، **مرجع سابق**، ص .61 .

3- المرسوم رقم 266/86 المتضمن تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك وعمله، المؤرخ في 1986/11/04 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، بدون عدد)

– توزيع مخصصات مالية للتسيير لفائدة الجماعات المحلية لتغطية النفقات الإجبارية؛

– منح مساهمة مالية للجماعات المحلية التي تشهد كوارث أو حالات طارئة أو صعوبات مالية؛

– منح مساهمات بصفة مؤقتة أو نهائية للجماعات المحلية لإنجاز مشاريع تنموية وبرامج تجهيز محليا أو في إطار التعاون المشترك ما بين البلديات؛

– إعادة تأهيل المرفق العام المحلي من خلال إعانات مالية لفائدة البلديات؛

– ترقية الجماعات المحلية من خلال القيام بالدراسات والتحقيقات والأبحاث و إنجازها؛

– تمويل عمليات تكوين منتخبي وموظفي الجماعات المحلية وتحسين مستواهم.[1]

فهذه الإعانات التي يمنحها الصندوق تتصدى لمشكل العجز الميزانياتي وتسمح باستمرارية هذه المؤسسات المحلية ومرافقها العمومية وتقديم الخدمات العمومية اللازمة للمواطنين والإستجابة لإنشغالاتهم. فهو بذلك يضمن إستمرار تدخلات المجلس البلدي المنتخب في العملية التنموية.

وتتنوع المخصصات الإجمالية التي يمنحها الصندوق وتتوزع على قسمي التسيير والتجهيز.[2] حيث تشمل مخصصات قسم التسيير إعانات معادلة التوزيع بالتساوي وتخصيص الخدمة العمومية وإعانات إستثنائية، إلى جانب إعانات التكوين والدراسات والبحوث. أما التخصيص المالي الموجه للتجهيز والإستثمار فيضم إعانات التجهيز والمساهمات المؤقتة أو الدائمة لتمويل المشاريع المنتجة للمداخيل وبرامج التجهيز وهي البرامج التنموية المحلية.

ج ـ تدخلات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لتعزيز التنمية المحلية

لعب الصندوق منذ تأسيسه دورا جوهريا في ضمان تمويل البلديات للحفاظ على توازناتها المالية قصد الحفاظ على السير الحسن لمختلف وظائفها ومرافقها العمومية وتحسين الخدمات العمومية التي تقدمها. في هذا الإطار شهد تدخل الصندوق جميع أبعاد التنمية المحلية، على النحو التالي:

– تجسيد برنامج إستهلاك الطاقة وإستعمال الطاقات المتجددة وجعلها أولوية من الأولويات التي تقوم عليها التنمية المحلية وفق خارطة طريق تقوم على استراتيجية إستعمال الطاقة

1ـ المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 14/ 116، مرجع سابق.

2ـ المادة 06، نفس المرجع.

برشادة وعقلانية واللجوء تدريجيا إلى تطوير الطاقات المتجددة على المستوى المحلي[1] . وهو الأمر الذي يفرض على المنتخبين المحليين أن يكونوا فاعلين أساسيين في عملية التحول الطاقوي والتحول تدريجيا في إستعمال هذه الطاقات في شبكات الإنارة العمومية والمؤسسات والإدارات العمومية. وهو مايوفر على ميزانيات البلديات نفقات مالية ويقدم خدمات جيدة؛

– إطلاق برامج تنمية المناطق الحدودية التي تدخل في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم في إطار التنمية المستديمة، من خلال مختلف البرامج التنموية الهادفة إلى العدالة والإنصاف والجاذبية عبر مختلف الأقاليم عبر توزيع عادل للسكان والأنشطة الإقتصادية.[2] بما يساهم في الحفاظ على التوازن المجالي للتنمية الوطنية ويسهم في دفع العجلة التنموية بهذه الأقاليم والإستجابة لتطلعات الساكنة في جميع النواحي؛

– الإشراف على تحضير مواسم الإصطياف على مستوى المناطق الساحلية بإشراك مجالس البلديات الساحلية في عملية تثمين قدراتها السياحية وتحسين الفضاءات التي يرتادها السياح وتشجيع المستثمرين الخواص على إستغلال السياحة لهذه الأقاليم[3]. ما أتاح تقديم خدمات عمومية لقاصدي المناطق السياحية الساحلية وجعلها مناطق جذب السياح، ومصادر تمويل إضافية لميزانيات بلديات هذه الأقاليم، توسع من خلالها تدخلاتها في العملية التنموية المحلية؛

– الإشراف على الدورات التكوينية الشاملة التي إستفاد منها رؤساء البلديات والأمناء العامون للبلديات ومختلف أصناف الجماعات المحلية لجميع المصالح. وهذا لتطوير كفاءاتهم حيث تم تكوين ما مجموعه 25.208 من مستخدمي الجماعات المحلية خلال العهدة الإنتخابية 2012-2017.[4] ما من شأنه تحسين نوعية الخدمات المقدمة من قبل المنتخبين والموظفين وعامل دفع للحركية التنموية المحلية.

– إعادة تأهيل المدارس الإبتدائية وتحسين ظروف التمدرس لتلاميذ الطور الإبتدائي، حيث تم التكفل بإعادة تأهيل المدارس الإبتدائية وإنجاز عمليات التدفئة على مستوى المدارس الإبتدائية، إضافة إلى إقتناء وتركيب المكيفات الهوائية وترميم وتجهيز المطاعم المدرسية، وكذا تنظيم برامج التكوين والتوظيف. حيث تم تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 23.5 مليار دينار خلال

1ـ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **مجلة الداخلية**، العدد 03، جانفي فيفري 2019، ص.ص 35-36.

2ـ **نفس المرجع**، ص 18.

3ـ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **مجلة الداخلية**، العدد 02، جويلية 2018، ص 75.

ـ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **مجلة الداخلية**، عدد شهر فيفري، مرجع سابق، ص4.76

الدخول المدرسي 2019/2018 في هذا الشأن.[1] لضمان التمدرس اللائق لتلاميذ الطور الإبتدائي.

كما تعززت حلقات تدخلات الصندوق بقسم التجهيز خلال سنة 2017 نظرا لعدم إمكانية إستغناء الوحدات الإقليمية عن دعم الدولة وتحقيق إستقلاليتها المالية خصوصا البلديات. حيث مول هذا الصندوق العديد من المشاريع في مختلف المجالات لفائدة الجماعات المحلية لاسيما منها برامج تهيئة التجزئات الإجتماعية المنشأة على مستوى بلديات ولايات الجنوب والهضاب العليا، إضافة إلى برنامج صيانة الطرق البلدية وفتح المسالك، وبرنامج تدعيم المقطاعات الإدارية المنشأة في ولايات الجنوب[2]، وإسهاما من الصندوق في دعم التنمية المحلية. مول خلال السنوات القليلة السابقة العديد من برامج التجهيز التي تدخل في إطار تحسين الإطار المعيشي للمواطن كإنجاز المكتبات وروضات الأطفال.

جدول رقم: 03 برامج تجهيزية ممولة من طرف الصندوق خلال سنوات سابقة

البرامج	عدد العمليات	عدد البلديات المستفيدة	الغلاف المالي (دج)
المكتبات	986	1.108	17.116.400.000.00
قاعات المطالعة	179		
روضات الأطفال	487	485	5.357.000.000.00
الملحقات الإدارية	1.199	757	9.450.380.000.00

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **مجلة الداخلية**، عدد شهر فيفري، مرجع سابق، ص 83.

والملاحظ من خلال إستقراء البرامج التنموية التي مولها الصندوق لفائدة بلديات الوطن منذ إنشائه إلى يومنا هذا هو تعدد المجالات المجتمعية التي مستها عملية التمويل لتشمل المجالات الإدارية والإجتماعية والإقتصادية. حيث أن كل هذه الإنجازات والإسهامات كالهياكل القاعدية والمرافق العمومية تمثل دعما للتنمية المحلية يستفيد منها الساكنة المحلي.

ـ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **مجلة الداخلية**، العدد 03، مرجع سابق، ص.ص. 50-1.51

2ـ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **مجلة الداخلية**، عدد شهر فيفري، مرجع سابق، ص 83.

المطلب الثاني: واقع التنمية المحلية في الجزائر وأسباب اختلالها

إن المقتضيات الرئيسية لتدبير الشأن العام المحلي هو بلوغ تنمية محلية رائدة تستجيب لتطلعات الكيان المحلي بكل مكوناته وعلى جميع مستوياته المحلية الحضرية والريفية على قد من الكفاءة والفعالية، بما يعكس المجالس المحلية ومختلف الموارد البشرية والمخصصات المالية لدفع هذه الدينامية التنموية. حيث أخذت الإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة على عاتقها التسيير المحلي للبرامج التنموية في إطار تدخلاتها النابعة من صميم صلاحياتها.

مرت الجزائر – في إطار محاولة رسم تصور عام للنهوض بالأوضاع المجتمعية للبلاد في جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية خصوصا على المستوى المحلي – بمراحل تنموية تأرجحت بين النظرة الضيقة إلى فقدان النظرة الكلية والشاملة لمطالب المجتمع الجزائري عكس تطلعات المواطنين بفعل عدم إعتماد المشاركة الشعبية المثمرة. وهو ما آل ببعض البرامج التنموية إلى الفشل وعدم تحقيق الأهداف المبتغاة منها.[1] وهو ما يعكس ضعف التخطيط الإستراتيجي للسياسات والبرامج التنموية التي تعكس المطالب الحقيقية لأفراد الأقاليم المحلية بفعل عدم الوعي بالمشاكل اليومية للمواطنين. ما أدى إلى عدم القدرة على ضبطها وترجمتها واقعيا.

تمثل التنمية المتوازنة هدفا إستراتجيا للسياسات التنموية في كافة دول العالم. ويشمل هذا التوازن أبعادا عديدة تتجسد في التوازن الإقليمي، القطاعي، الفئوي، النوعي. وهو ما يعني تحقيق مبدء العدالة الاجتماعية والاقتصادية في توزيع الفرص وتثمين الموارد. ومن ثمة تنمية تطال الجميع بصورة متوازنة. غير أن واقع مسارات التنمية المحلية في الجزائر يدلنا على إختلالات بنيوية في كافة تلك الأبعاد السابقة. مما ترك مدلول التنمية خاوي الدلالة بالنسبة لشرائح إجتماعية واسعة وبمناطق عدة بالجزائر، لاسيما المعزولة في الجبال والصحاري والمناطق النائية البعيدة. بل حتى في بعض التجمعات السكانية المتاخمة لكبريات المدن الجزائرية والتي ظلت تعاني من التهميش والحرمان بسبب ضعف فعالية السياسات التنموية المحلية المتعاقبة، مما عمق من شرخ اللاتوازن الجهوي. وعليه، فإن واقع التنمية على المستوي

1ـ يوسف بالنور، **الخطاب التنموي في الجزائر– دراسة في الأبعاد المجتمعية لمشاريع التنمية في مرحلة التعددية السياسية في ضوء برنامج الأحزاب** (أطروحة دكتوراه في العلوم الإجتماعية، تخصص علم إجتماع التنمية) (بسكرة:جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2019/2018) ص.ص. 65 –67.

المحلي في بلادنا يقر وضعية المركز عل حساب الهوامش والأرياف ويوطد منطق المركز والهوامش المكرس واقعا. والمقصود بالمركز هنا هو المدن الكبرى أو عواصم الولايات والهوامش هي الأرياف والمناطق المعزولة بهذه الأقاليم والتي تقع خارج دائرة التنمية بنسب متباينة وعدم التكافؤ في الاستفادة من البرامج.

ولتجاوز لهذا الخلل التنموي واللاتوازن المناطقي، أعيد طرح خيارات تنموية جديدة أفضت برامجها إلى تطورات معتبرة لا سيما في مجال البنى التحتية والتنمية البشرية. أبرز هذه البرامج برنامج تنمية الهضاب، برنامج دعم التجديد الريفي، برنامج الدعم الفلاحي، البرنامج الوطني لمكافحة التصحر وغيرها من البرامج. هذا إلى جانب ما تمت الإستفادة منه في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي يجسد المخطط الوطني للتنمية لتحسين الظروف المعيشية و إنجاز البرامج التنموية البلدية وتوسيع شبكة الطرقات والسكك الحديدية وإنجاز المناطق الصناعية ومناطق النشاط. [1] ومن المهم في ضوء ما سبق التأكيد على أن هذه البرامج وبالرغم من انعكاساتها الإيجابية أحيانا، إلا أنها كشفت عن تعميق لمظاهر الهوة بين بعض المناطق في نفس المجال والأثار الجانبية لها، والتي وإن وانعكست بالإيجاب على بعض الجوانب المعيشية للسكان إلا أنها إنعكست بالسلب على البعض الآخر في الإقليم الواحد بفعل اللاعدالة في التوزيع.

كما ارتبط واقع التنمية المحلية في الجزائر ارتباطا وثيقا بمظاهر التخلف السياسي والإداري والتنموي الآتية، مما تظهره المؤشرات التالية:

– ضعف المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار لا سيما من قبل المؤسسات الديمقراطية كالمجالس المنتخبة المحلية ومؤسسات المجتمع المدني. ما أدى إلى ظهور مظاهر سلبية كالرشوة والمحاباة والإختلاسات حيث عرفت الجزائر حالات هدر عام على جميع المستويات والأصعدة؛

– غياب شفافية المعلومات وغياب الرقابة الفعالة والمساءلة وحكم القانون في الإدارة المحلية الجزائرية وغموض التسيير الإداري المحلي. ما أنتج ظواهر بيروقراطية وأضعفت ثقة المواطن

1ـ عبد المجيد هلال وآخرون، **المدن وإعادة تشكيل الأحياز الترابية الريفية المتوسطية– دراسات لحالات من المغرب وفرنسا والجزائر**، ط1 (المغرب: مختبر الدراسات حول الموارد والحركيات والجاذبية، 2016) ص.ص. 14–16.

في تسيير الشأن المحلي ونوعية الخدمات العمومية المقدمة. كما أدى إلى إحتقار العمل كقيمة حضارية الأمر الذي عمق الفشل التنموي وفاقم المشكلات المجتمعية؛

– عشوائية السياسات العامة المحلية وعدم وضوحها في ظل غياب مخطط هيكلي عام، إضافة إلى عدم مرونة القوانين والتشريعات وعدم العمل بالمعايير العلمية مقارنة بحجم الرهانات المجتمعية المتسارعة والمتجددة. ما انعكس بالسلب على التسيير المحلي ولا يعالج القضايا المطروحة؛

– تفشي ظاهرة المحسوبية والجهوية في تسطير البرامج التنموية وإهمال وضع المواطنين في صلب إهتمام الإدارة الأمر. ما أدى إلى تدني مستوي الخدمة العمومية المقدمة للمواطن في جميع المجالات[1]، و انجز عنه المزيد من المظاهر السلبية التي أصبحت تساير الحياة اليومية للمواطن خصوصا في بعض البلديات والمناطق النائية؛

– إستشراء ظاهرة الفساد كأحد أهم الأغراض المرضية على المستوى المحلي بحيث تشهد مؤشرات الفساد مستويات أعلى بفعل غياب الرقابة والشفافية وحكم القانون[2] على مستوى الإدارة المحلية وارتفاع معدلات الفساد المالي والإداري والسياسي. الأمر الذي اتضح جليا في ضعف التسيير المحلي وسوء إدارة الشأن العام محليا، إلى جانب عدم جودة الخدمات العمومية المقدمة وفشل برامج واستراتيجيات التنمية المحلية.

كما تعاني الخدمة العمومية على المستوى المحلي في الجزائر مجموعة من المشكلات انعكست بصورة جلية على الحياة اليومية للمواطن واختزلت في المظاهر التالية:

– إفتقار الإحساس بالمظاهر الجمالية في الخدمات العامة كالنظافة والجاذبية؛

– سوء الخدمات العمومية وعدم القدرة على المحافظة على جودتها ومستواها بفعل غياب المعايير الخاصة بالرقابة؛

– إنتشار الرشوة وتفشي ظاهرة الوساطة بين الكثير من موظفي الخدمة العمومية في البلديات؛

– غياب الإتصال بين الجمهور والهيئات المقدمة للخدمات العمومية محليا، ما أنتج فجوة بين ما يتم تقديمه وبين ما يتوقعه الجمهور ؛

1ـ بن عثمان فوزية، مرجع سابق، ص.ص. 239–241.

2ـ وفاء معاوي، **الحوكمة المحلية الإلكترونية كآلية للتنمية في الجزائر–دراسة حالة ولاية سطيف** (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية)(باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017/2016) ص.ص.123–125 .

– إفتقار الإبتكار والتطوير الناتج عن السياسات المخططة والمدروسة للتغيير في عمليات وإجراءات إنتاج وتقديم الخدمة العامة للأفراد؛

– ضعف نظم المتابعة والتقييم للخدمة العامة وتحقيق الرقابة الفعالة بغرض التحقق من وصول هذه الخدمات للمواطنين؛

– سوء إستخدام الموارد التنظيمية المتاحة في إنتاج وتقديم الخدمة العامة بسبب الإهمال أو اللامبالاة أو عدم الخبرة والكفاءة؛

– تفشي مظاهر الفساد الإداري في الهياكل والعلاقات التنظيمية لوحدات الخدمة العامة وعلى قيم العمل ومستوى أداء وجودة الخدمات؛

هذه المظاهر السلبية بشكل عام أصبحت مشكلات أساسية يواجهها المواطن الجزائري في سعيه لتلبية حاجياته والحصول على خدمات عمومية ذات جودة من المرافق العمومية والمحلية.

بالرجوع إلى الخدمات العمومية التي تقدمها البلديات، أكد التقرير السنوي لـ **2019** لمجلس المحاسبة أن تسيير النفايات المنزلية عن طريق الإستغلال المباشر الذي اعتمدته بلديات ولاية الشلف يتميز بنقص الموارد البشرية المؤهلة والموارد المالية وسوء وعدم فعالية التنظيم الذي تميز بعدم ضبط ساعات مرور الشاحنات وبالمواقع العشوائية للتفريغ العمومي.[1] وإن كان هذا التقرير لم يشمل جميع البلديات والولايات غير أن الأمر يكاد يكون نفسه ليس فقط في بلديات ولاية الشلف وإنما في أغلب البلديات الجزائرية التي تناولها التقرير كبلديات ولايات البليدة وبجاية والبويرة وبومرداس أو التي لم يتناولها هذا التقرير. وهو ما يعني فشل آلية التسيير العمومي لهذه الخدمة العمومية عبر الإستغلال المباشر من خلال ما يطبع المشهد اليومي للجزائري حتى في بعض المدن الكبرى.

وعليه، فإن هذا الخلل التنموي تفاقم أكثر على مستوى الأقاليم المحلية والمناطق النائية. حيث تجلى في مظاهر سلبية يتفاوت حجمها وتأثيرها. وشملت مختلف أبعاد التنمية المحلية بسبب ضعف أداء وفاعلية السلطات المحلية والمجالس المنتخبة من جهة أخرى وضعف قدراتها البشرية والمالية والمادية. ليتأزم الوضع أكثر بعد الإنتكاسة الإقتصادية التي شهدتها الجزائر بسبب السقوط الحر لأسعار النفط في الأسواق العالمية وتقلص عائدات البترول لمستويات جد منخفضة، فانعكس هذا الوضع بالسلب على سيرورة العملية التنموية خصوصا بالمناطق النائية

1ـ مجلس المحاسبة، **التقرير السنوي لـ 2019** (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 75) ص 280.

والحدودية مؤديا إلى إلغاء العديد من المشاريع التنموية على المستوى المحلي وتجميد مشاريع أخرى بداعي التقشف وعقلنة النفقات العمومية. لتتوقف بعدها عجلة التنمية وتتعطل السياسات العامة التنموية الوطنية والمحلية.

كما أن التعقيد الإجتماعي والثقافي والجغرافي لمختلف المدن والمناطق الجزائرية أدى إلى إنتشار وتفاقم المشكلات المجتمعية التي أصبحت تؤرق وتقلق السكان والمسؤولين على حد سواء. إن تزايدها وتراكمها وتعقيدها رسم في النهاية ملامح أزمة تنمية وطنية إمتدت على المستوى المحلي. وعلى الرغم من اختلاف المجال الجغرافي والإجتماعي والثقافي وغيرها من النواحي للأقاليم والمدن في الجزائر إلا أن المشكلات تكاد تكون نفسها وهي:

– القصور الواضح في المرافق والخدمات الإجتماعية وخصوصا في ظل زيادة حاجيات السكان إلى المرافق والخدمات المختلفة خاصة الإجتماعية منها كالتعليم والصحة؛

– تدهور البيئة وجماليتها بسبب مظاهر تراكم الأوساخ والنفايات والتلوث بكل أنواعه؛

– شيوع كثير من مشاكل الواقع الحضري مثل النقل، الفقر، التسول، البطالة، السرقة، الجريمة، المخدرات، اهتراء شبكات الصرف الصحي و الكهرباء، الضوضاء ، الإنحراف والتفكك الأسري والإجتماعي. على أن المشهد البارز هو الإنفجار السكاني الذي صاحبه مزيد من التردي والنمو الحضري والعشوائي، مع زيادة مظاهر الهجرة الداخلية في ظل قلة التعايش والتداخل بين الأنساق والقيمة الريفية والحضرية. مما جعل نمو السكنات يناقض وتيرة نمو السكان خصوصا في المدن الكبرى التي تعيش أزمة حقيقة في السكن تولدت عنها أوضاع إجتماعية خطيرة كالحرمان ومظاهر التخلف ونقص الخدمات الإجتماعية وانعدام بعضها.[1] فقد أكدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية أن المناطق الحدودية للجزائر تعاني من العزلة وقلة الكثافة السكانية ونقص التجهيزات والهياكل القاعدية وتتأثر مباشرة بما يجري في دول الجوار لاسيما بالنسبة لظاهرة الهجرة غير الشرعية[2]. فهذه المناطق الحدودية تباينت عبرها المظاهر وإختلفت بحكم الجهات المختلفة للوطن.

1ـ سعيدة رحامنية، "خصائص المدن الجزائرية– مدينة قسنطينة نموذجا"، **مجلة العلوم الإجتماعية**، العدد الثالث (ألمانيا: المركز الوطني العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية، مارس 2018) ص.ص.261 /263 .

2ـ المديرية العامة لتهيئة الإقليم وجاذبيته، "الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها" (مداخلة مقدمة خلال فعاليات الملتقي الوطني الموسوم بـ: **تهيئة المناطق الحدودية وتنميتها أولوية وطنية المنظم من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية**)(الجزائر: المركز الدولي للمؤتمرات، 13 و14 أكتوبر 2018) ص.ص.14–28.

وتؤكد التقارير والإحصائيات الدورية السنوية للديوان الوطني للإحصائيات ONS تدني المستويات المعيشية والإجتماعية للمواطنين ومختلف صور الآفات الاجتماعية والتي تزيد حدتها على الخصوص في الأقاليم والمناطق الجبلية والريفية.

جدول رقم:04 معدلات البطالة في الجزائر خلال سنتي 2017/2016

الشهر / السنة	أفريل 2016	سبتمبر 2016	أفريل 2017	سبتمبر 2017
معدل البطالة (%)	9.9	10.5	12.3	11.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، "الجزائر بالأرقام نتائج 2017/2015"، **نشرة 2018**، رقم 48، ص. 05.

حيث يلاحظ الإرتفاع في معدلات البطالة بنسبة مئوية قدرت بـ:1.8% ما بين أفريل 2016 إلى غاية سبتمبر 2017. ومهما كانت مبررات هذا الإرتفاع فإن النتائج الوخيمة المترتبة عليه تزيد الوضع الإجتماعي تدهورا والمستوى المعيشي تدنيا.

أدى تطور المشاكل اليومية للمواطن الجزائري في جميع المجالات وازدياد الإحتياجات الشعبية إلى امتعاض و استهجان شعبي لتأزم حدة المشكلات وقصور إيجاد حلول تعالج هذه الإختلالات. ما حذا بالسلطات العمومية وعلى رأسها رئيس الجمهورية على إطلاق مفهوم مناطق الظل كمفهوم يختزل كافة الوضعيات المتأزمة والنقائص التي تعاني منها هذه المناطق. والتي لا يقتصر على الأرياف والتجمعات السكانية الثانوية بل يتعداه إلى المناطق الحضرية في البلديات والمدن الولايات. ليعبر عما يعانيه ساكنتها من انعدام للمياه الصالحة للشرب وقنوات الصرف الصحي واهتراء الطرقات وانعدام الهياكل اللازمة الضرورية للعيش الكريم للمواطن على مستوى هذه المناطق. ويشكل بذلك إعترافا صريحا من قبل السلطات العمومية بالمشاكل التنموية للمواطن الجزائري.

إن الصور النمطية السلبية التي تمت الإشارة إليها سابقا والمؤشرات غير المُرضية التي تم عرضها – والتي جعلت السلطات السياسية في الجزائر تصف هاته المناطق بمناطق الظل حتى، وإن كانت هناك بعض النتائج المحفزة في بعض الجهات من الوطن، وكذا نمط التسيير العمومي المنفرد في ظل نظام تمثيلي تعترضه العديد من المشاكل والمعوقات – عطلت عجلة التنمية المحلية أحيانا وأوقفت الديناميكية التنموية في حالات كثيرة. وقصد رصد هذه المعوقات في إطار هذا النموذج من التسيير، إلى تحديات هي الإدارية والمالية والبشرية.

الفرع الأول: التحديات الإدارية

تعاني الجماعات الإقليمية صعوبات كبيرة في تجسيد التدابير التنموية المحلية. وهو ما انجر عنه تعطيل لمسار الديناميكية التنموية في جميع المجالات عبر العديد من الأقاليم والجهات.

ويبرز التحدي الإداري على وجه الخصوص كأحد أهم العوائق التي يواجهها تدبير الشأن العام المحلي في الجزائر. ويتجلى في سوء التنظيم الإداري التي تشهده المعاملات الإدارية للجماعات المحلية في الجزائر. والتي تعتبر أهم مخرجات الميل الشديد للممارسة المركزية، بالرغم من أن التشريعات الرسمية تنص على إعتماد الممارسة اللامركزية في التنظيم الإداري.

إن التركيز الشديد للصلاحيات في قمة الهرم المركزي مع قصور شديد في تفويضها للمستويات الإدارية المحلية يطبع العمل الإداري في الجزائر.[1] وهو ما يعني أن الفاعل الرسمي المحلي لا يملك أهم آلية للمضي في دفع التنمية، وهي الصلاحيات الموسعة. حيث تعترضه في إطار ضمان هذا المسعى القرارات الفوقية المركزية.

وفي الوقت الذي يفترض أن تجسد اللامركزية ما يعرف بأسلوب التخطيط من أسفل عبر تفعيل المشاركة الشعبية ومختلف أدوار المجموعات المحلية المستهدفة من البرامج التنموية لتحقيق التنمية الإقليمية [2] فإن الجماعات المحلية في الجزائر تخضع إلى التبعية في حدود قصوى في عملها الإداري للسلطات المركزية، ولا يتمتع بالإستقلالة إلا في صورة شكلية وفي مجالات محددة. وما يعزز هذا الوضع هو التبعية المالية للبلديات إلى الدولة.

كما أن التنظيم الهيراركي للجماعات المحلية أفرز نوعا من المركزية المحلية التي تمارسها الولايات على البلديات حيث تفرض بدورها المزيد من القيود على العمل الإداري أو تسيير الشأن العام البلدي من خلال بعض التعليمات و اللوائح التنظيمية المحلية.

يضاف إلى ذلك استشراء الفساد الإداري في الإدارة المحلية الذي أدى إلى اضعاف الأدوار المحتملة وعدم فاعلية معظمها. وقد تجلت في الممارسات الآتية:

– شيوع الفساد في الأوساط الإدارية المحلية في ظل غياب الرقابة بمختلف أنواعها خصوصا الإدارية والشعبية وعدم المساواة وتكافؤ الفرص بفعل المحسوبية والوساطة. ما جعل المواطن

1ـ محمد سامر دغمش، **إستراتيجيات مواجهة الفساد المالي والإداري والمواجهة الجنائية والآثار المترتبة على الفساد المالي– دراسة مقارنة**، ط1(جمهورية مصر العربية: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2018) ص.ص. 63–64 .

2ـ سيد سالم عرفة، مرجع سابق، ص. 176 .

خارج إهتمامات صلب الإدارة المحلية. والذي أنتج طغيان المصالح الشخصية للمنتخبين والإداريين المحليين على المصلحة العامة للسكان؛

– إنسحاب المواطن الجزائري على جميع المستويات والأقاليم المحلية من المشاركة في العملية التنموية بفعل زيادة قناعته وإدراكه بإستشراء الفساد في المجالس المحلية وهياكلها الإدارية في ظل غياب الشفافية والمساءلة وحكم القانون؛

– إنعدام المصداقية لدى الإدارة المحلية نظرا لعدم الإعتراف الصريح بالمشكلات والإخفاقات أمام الرأي العام وضبابية المعلومات وتناقضها من الواقع؛

– إسهام المؤسسات الإدارية المحلية في إنحسار المد القيمي الأخلاقي وانحلال القيم المهنية والأخلاق الوظيفية والتصرفات الرسمية وغير الرسمية التي توجه السلوك الإداري والقرارات الناتجة عنه. ما فتح المجال أمام إعتلاء المسؤولية والمناصب القيادية من أشخاص غير مؤهلين وغير نزهاء بطرق مشبوهة.[1]

يضاف إلى ما سبق الإعتراف الرسمي المتواصل للسلطات العمومية به طغيان الفساد الإداري على جميع الأصعدة والذي ازدادت حدته محليا بشهادة الوزارة الوصية بسبب العراقيل الآتية:

– تعقيدات إجراءات الصفقات العمومية وعدم إستجابتها لبعض حالات التكفل ببعض المشاريع الإستعجالية ذات العلاقة المباشرة بالحياة اليومية للأفراد؛

– العديد من عمليات تحديد الأولويات محليا وإتخاذ القرارات التي تخص المشاريع الصغيرة على مستوى إقليم البلدية هي ذات طبيعة مركزية لا تأخذ بعين الإعتبار إشراك الجماعات الإقليمية في تحديدها باعتبارها صاحبة دراية بالأوضاع المجتمعية وإحتياجات ساكنتها بفعل القرب؛

– ترجيح المقاربة القطاعية العمودية على حساب المقاربات الإقليمية المحلية. ما أدى إلى ضعف كبير في تنفيذ السياسات العمومية على المستوى المحلى من طرف الجماعات الإقليمية.[2]

1ـ يحياوي نور الهدى، زحل حفاظ،"المقاربة التشاركية للحوكمة كمدخل لتحقيق التنمية المحلية– دراسة تجارب دولية رائدة بالإسقاط على حالة الجزائر"(ورقة بحثية مقدمة إلى فعاليات الملتقى الوطني الموسوم ب: **التنمية المحلية في الجزائر: رهان التحول الإقتصادي المريح**)(ميلة: المركز الجامعي، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 19 و20 أكتوبر 2015) ص.ص. 636– 637.

2ـ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "مداخلة حول اللامركزية"، مرجع سابق، ص. 03– 04 .

ومن خلال المعطيات السابقة، يبدو جليا أن هذه التعقيدات الإدارية ومركزية أهم القرارات ذات الأثر التنموي أصبح يشكل حاجزا أمام الفعل التنموي المحلي ووقف عائقا أمام تنفيذ الخطط والبرامج التنموية التي يحتاجها المواطن في سير حياته اليومية العادية. كما أدى إلى تشكل نوع من المركزية داخل التنظيم اللامركزي في حد ذاته مجسدا في الرقابة الوصائية الكبيرة التي تمارسها الولايات كجماعة محلية على البلديات بإعتبارها الجماعة اللامركزية الأساسية. والتي تحولت في غالب الأحيان إلى آلية للتحكم حتى في المشاريع التنموية. والتي يخضع في غالب الأحيان إلى شروط غير موضوعية وبدون الرجوع إلى دراسات مسبقة أو استشرافية. مما تسبب في هدر المال العام دون أي أثر إيجابي على الوضع الإجتماعي.

الفرع الثاني: التحديات المالية

تتجه السلطات العمومية في الجزائر إلى تعميق اللامركزية الإدارية في صورة الجماعات الإقليمية وتعزيز إستقلاليتها المالية وإعطاء صلاحيات موسعة لمجالسها المنتخبة، غير أن الإمكانيات المالية المحدودة لهذه الجماعات تقف في وجه سيرورة الفعل التنموي، وتعود الصعوبات المالية التي تشهدها هذه الجماعات إلى عاملين أساسين هما:

أولا- ضعف الجباية المحلية

إن معظم المداخيل المالية للميزانيات المحلية ذات الطابع جبائي مرتبط أساسا بتوفر الأنشطة الإقتصادية و التجارية التي تعتبر مصدرا للمداخيل بتشكيل وعاء ضريبي من جهة وبجهود الإدارة الجبائية عبر إمكانياتها المادية والبشرية لتحديد الضريبة والرسوم الجبائية من جهة أخرى. [1] غير أن ما يميز عملية تحصيلها هو الركود والضعف. ما انعكس سلبا على الميزانيات المحلية باعتبار أن الجباية المحلية مصدر تمويل مهم لتدخلات هذه الجماعات الإقليمية في صناعة الفعل التنموي محليا وتأثير هذه الوضعية على الحياة اليومية للسكان.

فالجماعات المحلية في الجزائر لا تملك أي صلاحيات جبائية. فهي لا تستطيع خلق الضرائب والرسوم ولا تحدد وعاءها الضريبي. مما جعل موضوع الجباية المحلية لا ينطبق على التجربة الجزائرية،[2] لكون عملية تحديد الضرائب والرسوم وظيفة حصرية للسلطة التشريعية وفقا للدساتير الجزائرية. وأمام هذه الوضعية أصبحت الجماعات المحلية الإقليمية في الجزائر مكلفة

1- كمال تبي، "الجباية المحلية وإصلاحها"، (مداخلة مقدمة في أشغال اليوم البرلماني حول: **الجباية المحلية في الإصلاح الجبائي** (الجزائر: المجلس الشعبي الوطني، 22 أفريل 2013) ص. 95.

2- فراري محمد، مرجع سابق، ص. 64.

بتحصيل ضرائب ورسوم لا تملك صلاحيات فرضها. ما جعلها في غالب الأحيان تجهل عددها وتسمياتها وعائداتها التي تؤول إليها. وما أزم الوضع أكثر – إضافة إلى عدم إكتساب المؤسسات المكلفة بجمع الضرائب ممثلة في أمناء خزائن الولايات والبلديات للإمكانيات المادية والبشرية لعملية التحصيل – عزوف المواطنين عن دفعها، إلى جانب التهرب الضريبي لأصحاب الأنشطة الإقتصادية و التجارية.

ثانيا– ضعف مداخيل أملاك الجماعات المحلية

تواجه الجماعات المحلية أثناء إستغلالها لممتلكاتها العقارية المنتجة للمداخيل جملة من العراقيل تحول دون الإستغلال الفعال لها. مما يؤثر سلبا على عملية التمويل الذاتي ويؤدي إلى ضعف الإيرادات مما يعيق ديناميكية الحركية الإقتصادية والتنموية على المستوى المحلي. ويمكن حصر المعوقات فيما يلي:

1– عدم التحكم في إحصاء وجرد الأملاك

تتميز أغلب الجماعات الإقليمية الجزائرية بضعف تحكمها في أملاكها. والتي غالبا ما تكون في حالة متدهورة. كما أنها لا تول الأهمية اللازمة لتسييرها بإهمالها لعملية إحصائها. ولاتعرف بالأخص الطبيعة القانونية لمرافقها وأملاكها. مما يؤدي أحيانا إلى رفض عمليات ترميمها وصيانتها. حيث أن كل هذه التعقيدات والعراقيل القانونية والإدارية والإجرائية تصعب من عملية إستغلالها أو تفويضها.[1] ليقوض هذا الواقع مجهودات السلطة الوصية لجعل الأملاك العقارية وبعض المرافق العمومية القابلة للتفويض آلية للتمويل الذاتي، في ظل تراجع إعانات الدولة بفعل إنخفاض موارد الدولة الناتج عن تهاوي أسعار النفط في السوق الدولي.

2– عدم مراجعة أسعار إيجار الأملاك العقارية

إن العديد من الممتلكات البلدية مستأجرة بأسعار رمزية لا تغط حتى تكاليف صيانتها. ومنها ما هو مستغل بدون أي سند قانوني ولا بدل إيجار فزيادة الإنفاق العمومي المحلي وإرتفاع الأسعار لم يصاحبه مراجعة في المبالغ الإيجارية لهذه الممتلكات. وهو ما ينطبق أيضا على أملاك الولاية ويعكس التأثير السلبي لضعف إستغلال أي مرفق على تسيير مرفق آخر بفعل المداخيل الذي يمكن أن يفوت تدخلات لترميم وتهيئة مرافق أخرى لتأجيرها وإستغلال عائداتها.

1ـ مذكرة وزارة الداخلية والجماعات المحلية رقم 96، المؤرخة في 2016/03/10 المتعلقة بتثمين أملاك الجماعات المحلية.

وبهذا، تشهد أغلب البلديات الجزائرية عجزا ماليا في ميزانياتها بسبب ندرة الإيرادات والمداخيل وعائدات إستغلال الممتلكات. وهو ما أدى إلى تراجع برامج التجهيز والإستثمار. وتجلى في قلة المرافق العمومية المنتجة للمداخيل في بعض البلديات وانعدامها الكلي في البعض الآخر. كما أن هذه الوضعية المالية أثرت بشكل كبير على النفقات المخصصة لتأهيل وصيانة هذه الممتلكات[1]. وهو ما يؤدي إلى صعوبات في إستغلالها وضآلة عائداتها المالية.

وبالرغم من توفر البلديات على إمكانيات معتبرة في مجال الممتلكات العقارية المنتجة للمداخيل التي تضاعفت أعدادها في إطار تجسيد مختلف برامج التجهيز العمومي للدولة، إلا أن التقرير السنوي لمجلس المحاسبة ل 2019 يشير إلى ضعف مواردها وضآلة مبالغها، حيث لا تتعدى مساهمتها في قسم التسيير من الميزانية البلدية 05% في أغلب الحالات. وترجع هذه الوضعية على الخصوص إلى عدم تحكم البلديات في إحصاء ومسك ممتلكاتها، إضافة إلى التسيير العشوائي لها من خلال غياب الإجراءات الدورية لتثمينها، وعدم التحصيل الفعلي لإيراداتها واستغلالها غير القانوني بدون أي سندات أحيانا.[2] وهو تقريبا ما ينطبق على الولايات. ويبين أن هذه الأملاك العقارية المنتجة للمداخيل التي تعتبرها السلطات العمومية مصدرا للتمويل الذاتي المحلي لم تبلغ على الأقل في الظرف الراهن محاولة الإرتقاء بها كمصدر لتمويل التدخلات الضرورية للجماعات الإقليمية الجزائرية على المستوى المحلى، في ظل صلاحياتها المضطردة بفعل سرعة التغيرات المجتمعية وزيادة المطالب الشعبية. والذي لم يسايره بالمقابل وفرة الموارد المالية اللازمة المتأنية من الإستغلال العقلاني والفعال لهذه الأملاك العقارية.

من يظهره هذا العرض أن الصعوبات المالية التي تشهدها الجماعات المحلية تعكس واقع النظام اللامركزي المهدد بعدم الإستقلالية المالية لوحداته المحلية بفعل ضعف الجباية المحلية وقلة عائدات مختلف أساليب إستغلال المرافق والأملاك المنتجة للمداخيل. وهو ما جعل البلديات – أقرب مؤسسات الدولة إلى المواطنين – لا تملك أي صلاحيات أو موارد للإستجابة للمتطلبات المحلية التي تشهد إتساعا وتشابكا بفعل التغيرات المتسارعة التي يشهدها المجتمع الجزائري.

1ـ جمال زيدان، مرجع سابق، ص. 116.

2ـ مجلس المحاسبة، **التقرير السنوي ل 2019**، مرجع سابق، ص.117.

الفرع الثالث: الصعوبات البشرية

يقود البحث عن الصعوبات البشرية التي تعانيها الإدارة المحلية في الجزائر والتي شكلت عائقا أمام السير الحسن للمشاريع التنموية المحلية إلى الفصل بين منتخبي المجالس المحلية وبين مستخدمي هذه الإدارات المحلية من موظفين ومؤطرين.

أولا- طبيعة المجالس المنتخبة المحلية في الجزائر

إن طبيعة المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر – والتي تأخذ على عاتقها عملية التسيير العمومي للشؤون المحلية للإستجابة لمتطلبات العيش الكريم لساكنة أقاليمها، عبر محاربة المشاكل وتوفير أحسن الظروف الممكنة، في إطار صلاحياتها الدستورية والقانونية للتكفل بالعملية التنموية – تفرض واقعا لصيقا تجسد في العديد من المظاهر السلبية التي تصاحب أداء الصلاحيات ومباشرة التدخلات الموكلة لهذه المجالس، ومن أبرزها :

– العديد من المنتخبين الحاليين – ومن بينهم رؤساء مجالس محلية منتخبة، هم منتخبون سابقون، سواءا على المستوى المجالس المحلية والولائية أو البلدية – مارسوا عهدات إنتخابية وتحت مظلة أحزاب سياسية مختلفة مما يشكل انتهاكا لمبدء التداول على السلطة؛

– ميل القوائم المنتخبة الفائزة بالأغلبية إلى تهميش باقي المنتخبين من القوائم المتبقية خصوصا في المناصب النوعية كرؤساء اللجان والمندوبين البلديين، إلى جانب الظروف المادية لأداء الوظائف والمهام الملقاة على عاتقهم كحرمانهم من المكاتب ووسائل النقل؛

– تدخل أطراف خارجية في عمل المنتخبين المحليين أثناء تسييرهم للشأن العام المحلي لاسيما مسؤولي الأجهزة الحزبية بطريقة أو بأخرى؛

– حدة الصراعات بين المنتخبين المحليين في العديد من البلديات والولايات. والتي أفرزت حالات انسداد متكررة ومتشعبة أضحت معضلة تميز العهدات الانتخابية المحلية خصوصا الحالية بفعل العوامل التالية؛

– تركز الصلاحيات بيد رئيس المجلس المنتخب ومعاونيه من المنتخبين؛

– نزوع كثير من رؤساء البلديات إلى تركيز الصلاحيات، وقيام بقية أعضاء المجلس برفض هكذا سلوكات تهميشيه، وعدم احترام رؤساء البلديات أو نوابهم للسلم الإداري وقواعد التسيير السليم في توجيه التعليمات، بسبب بعض الحساسيات الشخصية. ما أفرز صراعات بين المنتخبين على خلفيات مادية إنتهازية ضيقة والموظفين وبين هؤلاء بعضهم ضد بعض أحيانا؛

– قلة كفاءة عدد كبير من المنتخبين المحليين خاصة في البلديات الصغيرة والهامشية، بفعل تقديم الأحزاب السياسية لمترشحين لإعتبارات ضيقة، بعيدا عن الشروط العلمية والأكاديمية التي تأتي في ذيل المعايير، إن لم تنعدم تماما. لتحل محلها شروطا غير موضوعية كالولاءات الضيقة وإعتبارات الزبائنية والمصلحة المادية الشخصية؛

– عدم تفعيل آليات المشاركة والرقابة الشعبية على أعمال المجالس الشعبية البلدية، خصوصا ما تعلق منها بالإطلاع على القرارات البلدية ومحاضر المداولات أو تسليم نسخ منها للمعنيين بها بناءا على طلباتهم، وإشراك المواطنين والشخصيات المحلية وفعاليات المجتمع المدني المحلي في أشغال اللجان المحلية وأشغال المجلس الشعبي البلدي على سبيل الإستشارة، إلى جانب ضعف وظيفة الإعلام والإتصال لدى كثير من المجالس الشعبية البلدية في علاقتها مع المواطنين...[1]

وعليه، فإن هذا الوضع السلبي والممارسات العقيمة لمنتخبي المجالس المحلية أثرت عكسيا وسلبا على الفعل العمومي وصنع القرار المحلي. ومن المفرزات الأساسية لهذا الواقع هو الاختلالات والقصور في خطط ونتائج المشروع التنموي المحلي. حيث أضحى الغرض الأساسي منها هو الصالح الخاص بدل النفع العام الجواري. وانتقل المنتخبون المحليون من ممثلين لمنتخبيهم إلى ممثلين لأنفسهم خدمة لمصالحهم الضيقة على حساب التكفل بالمصالح العامة المحلية.

ثانيا– مشكلة التأطير

شهدت الجماعات المحلية في الجزائر حالة نزيف من المواطنين والكفاءات المحلية بفعل استفادتهم من أحكام شروط التقاعد المسبق للفئات العمرية البالغة من العمر 50 سنة بالنسبة للموظفين و45 بالنسبة للموظفات.[2] ليزداد النزيف حدة خلال أواخر سنة 2016 بالتزامن مع تعديل قانون التقاعد وفقا لشروط مسبقة. [3] حيث تسبب هذا الوضع في نقص ملحوظ في

1ـ مولاي محمد بلكرشة، "التسيير البلدي في الجزائر: جدلية العلاقة بين الولاء الحزبي والأداء الوظيفي"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المجلد 02، العدد 11 (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، أيلول/ سبتمبر 2018) ص.ص. 199–200 .

2ـ المرسوم التنفيذي رقم 317/98 ، في 1998/10/03 المتضمن توسيع التقاعد المسبق لموظفي المؤسسات والإدارات العمومية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، المؤرخ في 1998/10/05).

3ـ القانون رقم 15/16المتعلق بالتقاعد المؤرخ في 01ربيع الثاني1438(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، المؤرخ في 2016/12/31، يعدل ويتمم القانون رقم 12/83 المؤرخ في 1983/07/02).

الإداريين والموظفين. خاصة أن هذه المرحلة العمرية للموظف هي مرحلة النضج وقمة العطاء والقدرة على صنع وتنفيذ وتقييم القرار المحلي وصنع القرار التنموي.

وبفعل إنخفاض إيرادات الدولة بسبب تهاوي أسعار النفط لجأت السلطات العمومية في الجزائر إلى إيقاف عملية التوظيف [1] في إطار عملية ترشيد النفقات العمومية من أجل الحفاظ على التوازنات المالية للدولة. وأضحت الولايات والبلديات في مأزق ضعف التأطير وانعدام الأعداد الكافية من أعوان التحكم والإطارات المتأرجح ما بين تقاعد الموظفين بفعل امتيازات التقاعد النسبي من جهة وغلق أبواب التوظيف من جهة أخرى، إلى جانب تأخر وعدم إستكمال عملية إدماج أصحاب عقود الإدماج المهني والإدماج الإجتماعي لحاملي الشهادات.

ويضاف إلى المؤشرات السابقة، ما يشوب عمليات التوظيف الجزئية من خروقات قانونية وإجرائية حيث أصبحت هذه العمليات ترتكز على معايير لا علاقة لها بشروط الكفاءة والشهادة إلى جانب غياب عامل التحفيز للموظفين على مستوى الجماعات الإقليمية، واقتصار دورات التكوين المبرمجة لهم على أصحاب النفوذ والولاءات.

والأكيد أن اجتماع المعايير والمواصفات التي تم استعراضها في منتخبي المجالس المحلية وموظفي الإدارات المحلية قد ساهم بدرجة كبيرة في الأوضاع المزرية التي يعيشها ساكنة بعض الأقاليم بفعل فشل المشاريع التنموية التي يشرف عليها العنصر البشري المحلي الذي اجتمعت فيه كامل الأعراض السلبية عوضا عن المميزات الايجابية اللازمة لتحريك عجلة التنمية المحلية في الأقاليم المحلية بالجزائر.

ختاما، فإن إجتماع جملة المعوقات السابقة – بداية بالمعوقات المالية التي تصب في ضعف الموارد المالية اللازمة لتدخلات الجماعات المحلية، مرورا بالنقائص التي تطبع العنصر البشري المحلي المنتخب منه والإداري باعتباره المحرك الأساسي للاستراتيجية التنموية ، وصولا إلى البيئة الإدارية الحاضنة للفعل التنموي وغير المواكبة له من خلال عدم كفاءة الهيئات الإدارية المحلية، وخضوعها للهيمنة المركزية، وضيق هامش المبادرة في تسيير الشؤون العمومية – هي كلها عوامل تطبع التسيير العمومي وتساهم في فشل المشروع التنموي المحلي وعدم مواكبته لتطلعات السكان.

1ـ الجمهورية الجزائرية الديقراطية الشعبية، التعليمة المؤرخة في 2014/12/25 بخصوص تدابير التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد.

المبحث الثاني: دور المقاربة التشاركية في تعزيز ديناميكية التنمية المحلية في الجزائر

إن تطور أقاليم الجماعات المحلية في الجزائر يتوقف بدرجة كبيرة على إسهام شركاء براديغم الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي في المجهودات التنموية لتحقيق الإقلاع التنموي وتحقيق نسب إستجابة متقدمة لمطالب المواطنين والقضاء على مشكلات حياتهم اليومية، وبالتالي استدراك مخلفات وأزمات التسيير العمومي المنفرد من قبل السلطات العمومية المحلية بواسطة المجالس المحلية وإستكمال مقومات الديمقراطية المحلية محليا بواسطة التسيير التشاركي التعددي للشأن المحلي وإدارته بإستحضار أدوار مختلف الفاعلين والشركاء المحليين. وعليه، فإن مقاربة الديمقراطية التشاركية التي انبثق عنها التدبير التشاركي المحلي، تضفي على التسيير المحلي إمتيازات إجرائية كالتفاعل والتشاور والمساهمة الوطنية المباشرة والمحاسبة والتقييم والتخلص من الخيارات البيروقراطية السابقة السائدة على المستوى المحلى.[1] والتي كانت سببا في تدهور بيئة وظروف الحياة على المستوى المحلي. وهو ما يمكن المواطنين وجميع المتدخلين والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين الإسهام المباشر والفعال في تنمية هذه المناطق من خلال التعبير الحقيقي عن المشاكل والحلول.

المطلب الأول: دور المجتمع المدني في تعزيز التنمية المحلية في إطار تطبيقات المقاربة التشاركية

يستند إرساء المقاربة التشاركية على ركيزة جوهرية هي مشاركة المجتمع المدني بكل أطيافه في تدبير الشؤون العمومية وإدارتها. والتي بدورها لا يمكن أن تتحقق إلا بثقافة مجتمعية مشاركة في بناء العمل التنموي في ظل مجتمع مفتوح وبيئة سياسية تشجع على النمط التشاركي.

الفرع الأول: هيكلة المجتمع المدني على المستوى المحلي في الجزائر

باشرت السلطات العمومية جملة من الإصلاحات السياسية للتأسيس لقيام مجتمع مدني متنوع وقوي، فعال وشريك أساسي للسلطات العمومية الرسمية في تسيير شؤون الدولة والمجتمع. واستهدفت هذه الإصلاحات تسهيل تواجد مختلف فعاليات المجتمع المدني لإثراء

1ـ بن شناف منال، "التسيير المحلي التشاركي آلية لإصلاح الخدمة العمومية في الجزائر" (أطروحة دكتوراه ل. م.د في الحقوق، تخصص النشاط الإداري والمسؤولية) (سطيف 02: جامعة محمد لمين دباغين، كلية الحقوق، 2020/2019) ص. 44.

الشأن المجتمعي في مختلف المجالات وعلى جميع المستويات وبالأخص على المستوى المحلي.

أولا- الجمعيات

تعتبر الجمعيات بمختلف مجالات عملها شريكا فعالا للسلطات العمومية على جميع مستوياتها في تدبير الشأن العام. وهو ما جعل من قانون الجمعيات مصدرا لبعث هذا الشريك الإجتماعي. حيث يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي الإشتراك في تأسيس جمعية بصفة تطوعية ولأغراض غير ربحية في المجالات المهنية والإجتماعية والعلمية والدينية والتربوية والثقافية والرياضية والبيئية والخيرية والإنسانية حسب المادة 02 منه. ويتعدد المجال الإقليمي للعمل الجمعوي ليشمل الجمعيات البلدية والولائية وما بين الولايات والجمعيات الوطنية، حسبما جاءت به أحكام المادة السادسة 06 منه.[1] وهو ما يعزز التواجد المحلي للجمعيات الوطنية عبر مختلف الجماعات الإقليمية، وإمكانية أن يتوسع إلى جمعيات ما بين بعض الجماعات المحلية. حيث يضم النسيج الجمعوي أزيد من مائة وعشرون ألف 120.000 جمعية بمختلف الأشكال والصيغ إلى غاية شهر سبتمبر 2020 حسب إحصائيات قدمها مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالحركة الجمعوية.[2] والرقم مرشح للزيادة أكثر بفعل الإهتمام الكبير للدولة بالنشاط الجمعوي، الذي أضحى حسبها شريكا مهما ينتظر منه لعب المزيد من الأدوار كمكمل للسياسة الحكومية وهمزة وصل مع المواطن.

ويمكن للجمعيات الشراكة مع السلطات العمومية للقيام بالأنشطة ذات العلاقة بأهداف الجمعية في إطار التسيير التشاركي بين الطرف الحكومي والشريك الإجتماعي الذي تتيحه مقاربة الديمقراطية التشاركية تحقيق أهداف أعضائها ومتطلبات باقي الأشخاص في مجال عملها. وهو ما يشجع الجمعيات المحلية سواءا البلدية أو الولائية على الشراكة مع السلطات العمومية المحلية لتحقيق أهداف عامة ذات علاقة بنشاط هذه الجمعيات.

1ـ القانون العضوي رقم 06/12 المتعلق بالجمعيات المؤرخ في 18صفر 1433 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، المؤرخ في 2012/01/12).

2ـ محمد سليمان، "المستشار نزيه بن رمضان يسير بخطى ثابتة لأخلقة وتنظيم المجتمع المدني"، **جريدة التنمية**، العدد 07، الأحد 13 سبتمبر 2020، ص. 04.

ويشكل القيام بتنظيم تظاهرات علمية واصدار منشورات متنوعة – تتوافق ومجال نشاط عملها، وفقا للمادة 24 من قانون الجمعيات – قاعدة عملية لعمل بعض الجمعيات تساعد على دعم المجهود التنموي خصوصا على المستوى المحلي.

وفي إطار التسهيلات للراغبين في ممارسة العمل الجمعوي – بإنشاء مختلف لجان الأحياء والجمعيات للمساهمة في الأعمال التضامنية والخيرية في مواجهة وباء كورونا – خصصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية أرضية رقمية من خلالها يتم ملؤ استمارة إلكترونية أو طلب الإلكتروني لتشكيل جمعية خيرية محلية أو لجنة حي أو قرية ومتابعة مختلف المراحل إلى غاية التأسيس[1]. وتجسيدا للتسهيلات السابقة أعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية عبر صفحتها الرسمية على الفايسبوك عن حصول 1.213 جمعية إلى غاية 18 جوان 2020 [2] عن الإعتماد الرسمي في إطار التحفيزات الممنوحة لإنشاء الجمعيات البلدية ذات الطابع الخيري والتضامني ولجان القرى والتجمعات السكانية. وبتواصل هذه العملية ستشهد الحصيلة المزيد من الجمعيات ولجان الأحياء على مستوى كافة المناطق.

وتتوزع الحركة الجمعوية في الجزائر في مجالات متنوعة ومسارات معينة هي أبعد مما يمكنها من العمل على خدمة التنمية المحلية. حيث تتراوح نسبة الجمعيات الرياضية بـ 16.55% والدينية بنسبة 14.66%، وجمعيات أولياء التلاميذ بنسبة 15.27%، أما جمعيات لجان الأحياء فتقدر بنسبة 21%. وهي ذات التأثير والعلاقة المباشرة بالتنمية المحلية، إلى جانب جمعيات أخرى كالجمعيات المهنية والخيرية والتضامنية.[3] غير أن هذا التنوع – وبالرغم من اختلاف النسب بارتفاعها فيما يتعلق بالجمعيات التي لا تربطها أي علاقة بدفع المشروع التنموي المحلى، وانخفاض نسب تلك التي من شأنها الإسهام في دفع عجلة التنمية المحلية وفاعليتها واستجابتها للمتطلبات الشعبية المحلية – يعبر عن الثراء والتعدد الذي يحتاج إلى

1ـ للإطلاع أكثر على الموضوع على الأرضية الإلكترونية، يمكن زيارة موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تم الإطلاع عليه بتاريخ 04 / 04 /2023 على الرابط التالي:/https://www .prestations.interieur.gov.dz/association /

2ـ بيان على صفحة الفايسبوك لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تم الإطلاع عليه بتاريخ 10/ 04 / 2023 . على الرابط التالي: /http://www .facebook.com/interieur.dz/

3ـ حنان بلقاسم وآخرون، **المجتمع المدني: الديمقراطية ومتطلبات التنمية** (المغرب: أكادير، مركز تكامل للدراسات والأبحاث، 2020) ص.42.

المزيد من المرافقة والتشجيع بعد نشأته الذاتية بعيدا عن تدخلات أجهزة الدولة ومؤسساتها على المستوى المحلي.

وبالرغم من غياب إحصائيات دقيقة عن العدد الكلي لمختلف الجمعيات الناشطة في مختلف أنحاء الوطن وطبيعة عملها وتوجهاتها، إلا أن الملامح الأساسية للظاهرة الجمعوية في الجزائر تشهد تزايدا مستمرا في العدد. وهو ما يعي زيادة الإنخراط الشعبي في العمل الجمعوي، مع توسع في مجالات النشاط. وهو المشهد الذي من شأنه المساهمة في اثراء فعاليات المجتمع المدني والحركة الجمعوية و إحياء العملية الديمقراطية والإرتقاء بهذه الجمعيات كشريك إجتماعي للسلطات العمومية في تسيير شؤون الأفراد والإستجابة لإنشغالتهم.

ثانيا- النقابات

تضمن القوانين الأساسية في الجزائر ممارسة العمل النقابي وتكوين مختلف النقابات والكنفيدراليات والإتحادات باعتبارها أحد أهم تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر وإضافة إلى الحركة الجمعوية. حيث تشهد الحياة النقابية في الجزائر حركية بارزة على المستويين الوطني والمحلي.

في هذا الشأن يمكن القانون المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي للعمال الأجراء والمستخدمين[1] المنتمين إلى المهنة الواحدة أو الفرع الواحد أو قطاع النشاط الواحد وبإنشاء تنظيمات نقابية للدفاع عن مختلف المصالح المادية والمعنوية وفقا للمادة الثانية02 منه أو بالإنخراط في تنظيمات نقابية موجودة حسب المادة الثالثة 03 منه. وتخضع إتحادات التنظيمات النقابية واتحاداتها وكنفدرالياتها لنفس القوانين التي تطبق على التنظيمات النقابية بنص المادة الرابعة 04.

ويمكن أن يشكل العمال الأجراء والمستخدمون تنظيما نقابيا حسب أحكام الباب الثاني من الفصل الأول عقب جمعية عامة تأسيسية من طرف أعضاء مؤسسين عبر إجراءات قانونية انطلاقا من تصريح التأسيس المسجل لدى السلطة العمومية المعنية بعد إستيفاء شكليات الإشهار القانونية. وتضمن الفصل الثاني الحقوق والواجبات التي تتعلق بالممارسين النقابين بعد

1ـ القانون رقم 14/90 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي المؤرخ في 09 ذي القعدة 1410 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، المؤرخ في 02 يونيو 1990).

اكتساب الشخصية القانونية لهذه التنظيمات. والتي تمكنها من أن تصدر نشريات ومجلات ووثائق إعلامية ونشرات ذات علاقة بأهدافها.

وهو ما مكن تشكيلات تنظيمات نقابية في أغلب الهيئات العمومية وفي جميع مجالات الأنشطة والقطاعات. وأثرت الساحة الوطنية بالتعدد والتنوع من الكنفدراليات والاتحادات. كما مكن من إتاحة الفرص لأغلب العمال الأجراء والمستخدمين من ممارسة الحق النقابي والقيام بعديد الأنشطة للدفاع عن مختلف الحقوق المشروعة لأعضائها ومنتسبيها. مما ساهم في تحسين بعض مستويات الخدمات العمومية في جميع المستويات والهيئات العمومية ومختلف المنظمات.

ثالثا- الإعلام

في إطار ضمان حق المواطن في الحصول على المعلومات والإطلاع على البيانات بكل شفافية، جاءت أحكام قانون الإعلام[1] لتنظم إطار عمل هذا الشريك الإجتماعي بجميع أصنافه سواءا الصحافة المكتوبة أو النشاط السمعي البصري أو وسائل الإعلام الإلكترونية. والتي تشهد رواجا كبيرا وتوسعا ملحوظا في السنوات الأخيرة.

يؤكد القانون في مادته الثالثة على حرية ممارسة نشاط الإعلام المكفولة دستوريا للجمهور أو فئة معينة منه. وهو كل نشر أو بث لوقائع أحداث أو رسائل أو أراء أو أفكار أو معارف، عبر أي وسيلة مكتوبة أو مسموعة أو متلفزة أو إلكترونية. وهو ما يتيح للموظفين الإطلاع على المعلومات والبيانات وكافة الأخبار المتعلقة بواقعه اليومي.

ويمكن الغرض الأساسي من العمل الإعلامي وفقا لهذا القانون في مادته الخامسة في الإستجابة للحاجيات المجتمعية للفرد وترقية القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وروح المواطنة والإرتقاء بالثقافة الوطنية. وبهذا يلعب الإعلام دورا بارزا، إلى جانب هيئات رسمية وغير رسمية أخرى، في ضمان بعض الحقوق الأساسية للأفراد وتعدد مصادر تلقي المعلومة والخبر.

ويتعزز دور الإعلام على المستويات المحلية والجهوية في الجزائر باشتراط المادة 10 ضرورة تخصيص نسبة 50% من المساحات التحريرية للصحافة المكتوبة إلى شؤون هذه الأقاليم المحلية والجهوية والعمل على ضمان توزيعها عبر كامل التراب الوطني بنص المادة

1- القانون العضوي 05/12 المتعلق بالإعلام، المؤرخ في 18 صفر 1433 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، المؤرخ في 12/ 01/2012).

36. وذلك بتناول مشاكل وقضايا المواطنين على مستوى الأقاليم وضمان حقهم في الإطلاع على المعلومات وتمكينهم من الأخبار.

وإضافة إلى الصحافة المكتوبة، تطرق هذا القانون العضوي إلى الصحافة الإلكترونية والنشاط السمعي والبصري عبر البث الإذاعي والتلفزي أو عن طريق الأنترنيت الموجهة للجمهور لإستقبالها في آن واحد من قبل الجمهور كله أو فئة منه.[1]

وبفضل التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم وانتشارا الإنترنيت وتنوع شدة التدفقات ونظرا لكون الجزائر ضمن مجال هذا التحول أصبحت الأنترنيت عصب حياة المواطن الجزائري لإستقاء المعلومات والأخبار بفعل ازدياد المواقع والصحف الإلكترونية ووسائل التواصل الإجتماعي.[2] وتشهد الساحة الإعلامية في الجزائر انتشارا كبيرا للإعلام المحلي بمختلف تصنيفاته من إعلام محلي خاص إلى جانب الإعلام الإلكتروني. وهو ما يساعد في إيصال المعلومة للمواطن والتعرف على أوضاعه ومحاولة الإرتقاء بها وتحسين ظروفه المعيشية.

الفرع الثاني: دور المجتمع المدني في دفع حركة التنموية على المستوى المحلي

إنطلاقا من أن الحكم الراشد يعنى بتفاعل المجتمعات والمؤسسات المدنية المحلية لتتحمل المسؤولية والمشاركة في رسم السياسات العامة كما يرى جيمس سبث، فإن ترويج الحكم الراشد لا يعن تقوية قدرات الدولة لتحكم فقط، بل يعني أيضا تجديد روح مشاركة تنظيمات المجتمع المدني في كافة مجالات الشؤون العامة. هذه المؤسسات المدنية تلعب دورا مهما ومصيريا في تعزيز المشاركة، وبناء الثقة وفي تصميم الإهتمامات ووجهات النظر المحلية والمساهمة في تعزيز ودعم التنمية المحلية في شتى المجالات.[3] وبإعتبار المقاربة التشاركية إحدى الملامح الأساسية للحكم الراشد – من خلال تمكين الشريك الإجتماعي في تسيير الشأن العام– فإن ثراء وتعدد فعاليات المجتمع المدني محليا في الجزائر – من جمعيات ولجان أحياء وغيرها إلى جانب تعدد مجالات عمل المجتمع المدني الثقافية والبيئية والرياضية والخيرية وانتشارها بدرجة كبيرة حيث يشمل جميع شرائح المجتمع العمرية والنوعية من أطفال وشباب ونساء – يعكس مساهمة براديغم التسيير التشاركي في المجهودات التنموية إستجابة للمتطلبات المحلية. وتبرز أدوار المجتمع المدني في تحقيق التنمية في الجوانب التالية:

1ـ المواد: 60، 67، 68، 69، 70 من القانون العضوي رقم 05/12 المتعلق بالإعلام.

2ـ المادة 127، نفس المرجع.

3ـ زهيد الكايد، مرجع سابق، ص. 16.

أ- الجوانب الإجتماعية (التطوعية التضامنية) والثقافية

هي من المهام التقليدية التي دأبت مختلف مكونات المجتمع المدني على القيام بها منذ عقود. والتي تتضمن الجمعيات والهيئات الخيرية المتخصصة التي تتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنها من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، فضلا عن قدرتها على الوصول إلى الفئات الأكثر حاجة ولاسيما في الأرياف والمناطق النائية [1] عبر ممارسة وظيفة التنشئة الإجتماعية من خلال الجمعيات الثقافية وسعيها لتلقين مقومات الثقافة العربية الإسلامية الجزائرية والهوية المحلية والعادات والتقاليد وتعزيز الانتماء و المواطنة و الاستقرار والإستقرار السياسي. كما تتولى العديد من التنظيمات المدنية المحلية القيام بحملات تحسيسية وتوعوية وتقديم خدمات على غرار تلك المهتمة بالشأن الصحي للوقاية من الأمراض والأوبئة وجمعيات المستهلكين.

كما أدت الحركة الجمعوية خلال جائحة كورونا كوفيد19 أدوارا تحسيسية بخطر هذا الوباء وانخرطت في حملات التطهير والتعقيم وكذا توزيع المواد الغذائية للعائلات المتضررة، إلى جانب حملات التبرع والإعانات للفقراء والمساكين.[2] لتخفف بذلك الجمعيات من الآثار السلبية للوباء العالمي على المستوى المعيشي للمواطنين وتساهم في العمل التوعوي و حملات التطهير جنبا إلى جنب مع الجماعات المحلية.

ب- الجوانب البيئية

إنتشرت عبر كامل المناطق في الجزائر الحملات التطوعية للعديد من الجمعيات المحلية الناشطة في مجال البيئة والمحافظة عليها أسفرت عن القضاء على مختلف النقاط السوداء للنفايات والأوساخ وأعطت منظرا لائقا لهذه المدن والأقاليم. كما ساهمت بعض مكونات المجتمع المدني وفقا لآلية المساءلة أو إبداء الرأي في التأثير على إقامة برامج تنموية في العديد من المناطق وفي جميع القطاعات الإقتصادية والإجتماعية عن طريق تقديم مقترحات أو اعتراضات في التحقيقات العمومية المتعلقة بالجانب البيئي. ما ساعد على تحسن الإطار الإجتماعي والإقتصادي لمواطني بعض هذه المناطق.

1ـ محمود كيشانة، **المجتمع المدني أسسه المفهومية والإصلاحية وإختياراته التاريخية**، ط1 (المركز الإسلامي للدراسات الإستراتجية، 2017) ص. ص.22-23.

2ـ مبروك ساحلي، "دور المجتمع المدني في مكافحة جائحة كورونا كوفيد19"، **مجلة الحقيقة للعلوم الإجتماعية والإنسانية**، المجلد19، العدد 2020، ص.150.

ج- الجوانب الرقابية

و ذلك من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها. ولتحقيق أهدافه، يقوم هذا النوع من منظمات المجتمع المدني بتنفيذ استراتيجيات أهمها المرصد والمراقبة.[1] حيث يساهم حق الإطلاع والحصول على المعلومات من طرف فعاليات المجتمع المدني المحلي في الإطلاع على السياسات التنموية المحلية المقترحة و إبداء الرأي حيالها سواء بالقبول أو التعديل والتقويم أو بالرفض، وبالتالي الإطلاع على سبل تنفيذها وعلى نتائجها، إضافة إلى الضغط على السلطات المحلية والمدافعة من أجل الإعتراف بحقوق المواطنين وتأمينها باستخدام الأدوات المتاحة والمعترف بها التي تكفل الحقوق الإقتصادية والإجتماعية للساكنة بما يشكل مشاركة في صنع القرار المحلي.

وفي سياق الإصلاحات المنتهجة خصوصا إدماج الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية. وفى إطار برنامج كابدال" ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية" قامت جمعيات محلية بالبلديات النموذجية بإقتراح مشاريع تنموية وبتمويل حكومي لإستقطاب السكان المحليين والمجتمع المدني في مسار التنمية المحلية تحت إشراف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. وتم إختيار 10 بلديات نموذجية في هذا الشأن.[2] وعرفت هذه المشاريع تنوعا في مجالات النشاط في جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية ذات علاقة مباشرة بحياة الساكنة، إذ عكست خصوصية هذه الأقاليم المحلية وثراءها الذي ينتظر هذه المبادرات.

1ـ مرجع سابق، ص.111.

2ـ "كابدال ، شراكة ثلاثية مبتكرة من أجل الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر"، أطلع عليه بتاريخ 13 / 04 /2023، على الرابط التالي: http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar

جـدول رقــم05: المشـاريع الجـمعوية للتنــمية المـحلية في إطـار تنــفيذ بـرنامج كابـدال

البـلديـــة	إســـمالجمعية	إســـم وطبيـــعة المشـروع الممول
الغزوات	أمل الحيـاة للأمراض السرطانية	مشروع "نور الأمل" لإنشـاء ورشة للأعمال التقليدية لفائدة النســاء المعرضة للإستضعاف
أولاد بن عبد القادر	الحسـنات الخـيرية	"منتزه سيدي يعقوب" لتـهيئة فضـاءات ترفهيه في سد سيدي يعقوب
جميـــلة	أصدقاء جميلة	مشروع "تمهيد" للقولبة والفسيفساء
الخـــروب	أصدقاء البيئة	مشروع "التدفق الأخضر «لإعادة إحياء مهنة البستنة في المحيط الحضري
تيمـــمون	الرمال الذهبية	مشروع "اللؤلؤة الذهبية" لإنتاج وتطوير الزي التقليدي
الخـــروب	مديري، مسيري ومؤطري النشاطات التربوية والتكوين لترقية الشباب	مشروع" مدينتي الصحية" للتكوين في مجال الصحة المجتمعية في مدينة علي منجلي الجديدة
الخـــروب	ترقية تربية النحل	مشروع" ملكة نحل الخروب" للتكوين في مجال تربية ملكة النحل وإنتاج الهلام الملكي
مسعـــد	مبادرة الشباب	مشروع "معا أقوى" للتمكين الإقتصادي للمرأة الريفية ومكافحة تهميشها

المصدر: كابدال، "شراكة ثلاثية مبتكرة من أجل الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر"، http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar

والملاحظ من خلال الإطلاع على هذه المشاريع التنموية – التي تم إقتراحها وإطلاقها من طرف الجمعيات المحلية بالبلديات النموذجية في إطار كابدال وتمويلها في إطار نفس المشروع – أنها تشمل جميع أبعاد التنمية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية ذات العلاقة بالطابع المحلي وتمس جميع الشرائح المجتمعية. كما أنها تساعد على زيادة فرص الإندماج الإقتصادي والإجتماعي وفتح آفاق الشغل والتكوين للشباب والنساء في الوسطين الريفي والحضري وضمان وفرة المنتوجات التقليدية بما يؤدي إلى تحسين الإطار المعيشي لساكنة هذه البلديات.

ويلعب الإعلام الجواري المحلي دورا رياديا في دعم التنمية على مستوي الأقاليم المحلية ينطق أساسا من تقاليد الإتصال والإعلام الجواري وبناء شبكة علاقات وطيدة مع المجالس

المحلية المنتخبة. حيث أصبح همزة وصل بين انشغالات المواطنين المطروحة على مستوى كيانهم المحلي مع المسؤولين المحليين عبر برامج تهدف للتعاون مع مختلف الفاعلين لدعم التنمية المحلية. كما تمتلك الإذاعات والصحف المحلية من خلال وظيفتها الإتصالية قدرة بناء سلوكات جديدة وتصورات مبتكرة لدى المواطنين ومختلف تنظيمات المجتمع المدني من شأنه تقديم الإضافة للمجتمع المحلي والتنمية المحلية.[1] وبذلك، فإن الإعلام المحلي شريك أساسي في المسعى التنموي في جميع مراحله، خصوصا إسهامه في وضع تصور عام لدى المسؤولين المحليين لعمليات وبرامج تنموية لأقاليم حدود بلدياتهم بناءا على انشغالات ومشاكل مواطني هذه الأقاليم اليومية أمام المؤسسات الإعلامية والصحافة الإلكترونية التي تقوم بإذاعتها، ما يمكن المسؤول المحلي من الإطلاع عليها والتكفل بها في حدود الإمكانيات المتوفرة.

كما ساهم الإعلام بصفة عامة على تبني السلطات العمومية لبرنامج مناطق الظل كبرنامج تنموي للقضاء على المشاكل المجتمعية اليومية والإستجابة للمطالب الشعبية. ليساهم بعدها الإعلام المحلي بكل تشكيلاته في الكشف عن هاته المناطق وكشف معاناة المواطن الجزائري على مستوى هذه المناطق. مما مكن القضاء على بعضها ومعالجة بعضها وبرمجة أخرى في إطار مختلف صيغ البرامج التنموية للدولة وجماعاتها المحلية.

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في تعزيز التنمية المحلية في إطار تطبيقات المقاربة التشاركية

يتناول هذا المطلب في فرعين إثنين دور القطاع الخاص في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر في ظل تطبيقات الديمقراطية التشاركية. حيث يتطرق الفرع الأول إلى واقع القطاع الخاص في الجزائر وطرق تدخله في دفع العمليات التنموية المحلية. أما الفرع الثاني فيقدم دور القطاع الخاص في تعزيز التنمية المحلية.

الفرع الأول: واقع القطاع الخاص المحلي في الجزائر وطرق تدخله في مجال التنمية

أولا- واقع القطاع الخاص في الجزائر

من أهم الإشكالات التي تواجه القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – على غرار باقي البلدان العربية، وفقا لتقرير التنمية العربية لسنة **2019** – ندرة وعدم كفاية البيانات حول واقع القطاع الخاص بإعتباره الركيزة الأساسية التي يتم الإنطلاق منها لتقييم دوره

1ـ محمد مرواني، "الإعلام الجواري ودوره التنموي"، **جريدة التنمية** (النسخة الورقية)، العدد 10، 04 أكتوبر 2010 ، ص.11.

في التنمية المحلية. والتي تتسم غالبا بتقادمها وعدم دقتها وحداثتها. [1] وهو ما يتجسد في غياب إحصاءات دقيقة عن التنوع والتعدد الذي يشهده هذا القطاع لعدة عوامل أبرزها تطور مجالات العمل والذي يصاحبه تطور في العدد.

وتسير السلطات العمومية في الجزائر إلى تشجيع القطاع الخاص ومختلف المؤسسات الإقتصادية، وكذا تشجيع المؤسسات الناشئة وحاضنات المشاريع من خلال عقد ندوة دولية لدعم المؤسسات الناشئة في مجال المرفق العام[2] لتدعيم المجهودات المبذولة لعصرنة المرفق العمومي، بهدف تحسين الإطار المعيشي للساكنة، عبر إيجاد الحلول التكنولوجية وفرض تحسين وتبسيط المرفق الجواري، إلى جانب خلق فضاء بينها وبين المتدخلين الإداريين للتعرف على المقترحات والمشاريع والعراقيل التي تعترضهم، والعمل على وضع خريطة وطنية للمؤسسات الناشئة، لاسيما الناشطة في مجال المرفق العمومي وتحسين الإطار التعاقدي بينها وبين الجماعات المحلية.

ولعل ما يعزز هذا المسعى استحداث وزارة للمؤسسات الناشئة وأخرى لحاضنات المشاريع بالتشكيلة الجديدة للحكومة بعد الإنتخابات الرئاسية 2019. [3] وهو ما يساعد من خلال هذه الإضافة على الزيادة الكمية والنوعية لهذه المؤسسات في جميع المجالات خصوصا منها ذات العلاقة بالمرفق العمومي الجواري ويضفي المزيد من الحركية والفعالية في إدارته. ما يؤدي في النهاية إلى تعزيز الخدمة الجوارية وزيادة النفع العام وتحسين المستوى المعيشي للمواطن.

جدول رقم 06: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص في الجزائر

السنة	2016	2017	2018	2019/06/30
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للخواص	1.022.231	1.074.236	1.141.602	1.171.701

1ـ "تقرير التنمية العربية لسنة 2019، الإصدار الرابع، معهد التخطيط القومي– مصر، المعهد العربي للتخطيط– الكويت"، 2019، ص.22/21.

2ـ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "دليل الندوة الدولية لدعم المؤسسات الناشئة في مجال المرفق العام"(الجزائر: المركز الدولي للمؤتمرات المنعقد بتاريخ 16 نوفمبر 2019)، ص. 04-06.

3ـ مرسوم رئاسي رقم 01/20يتضمن تعيين أعضاء، المؤرخ في 2020/01/02 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 01)

المصدر: كلثوم فرحات، عبد اللاوي مفيد، "تقييم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية خلال الفترة 2019/2001"، **مجلة التنمية الإقتصادية**، المجلد 05 (جامعة الوادي،جوان 2020) ص .24.

ويبرز الجدول أعلاه، تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص في الجزائر. حيث بلغت الزيادة ما بين 2016 إلى غاية 2019/06/30 ما قدره 149.470 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وجديدة. وهو ما يعني الزيادة السريعة في العدد والتعدد في مجالات النشاط.

ثانيا: الآليات القانونية لتدخل القطاع الخاص في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

تتنوع آليات مساهمة القطاع الخاص المحلي في الجزائر في عملية التنمية المحلية بتنوع المنظومة القانونية التي تؤطر تدخله مباشرة في الفعل التنموي المحلي، والتي من خلالها يشكل القطاع الخاص بكل تشكيلاته الفاعل الحكومي الوحيد الذي يملك إطارا عاما ينظم شراكته مع الجماعات المحلية في إطار تعاقدي يضمن مشاركته الفعلية في المجهود التنموي بالرغم من بعض الصعوبات التي تعترضه في هذا الشأن، ولعل أبرز هذه المنظومة القانونية التي تشكل آلية رسمية لتدخله في العملية التنموية ما يأتي:

أ- القانون رقم 09/16المتعلق بترقية الإستثمار

أقر هذا القانون جملة من التسهيلات في ممارسة الأعمال وتأسيس الشركات وإنجاز المشاريع، إلى جانب دعم المستثمرين ومرافقتهم ومساعدتهم واستفادتهم من بعض الإمتيازات والتحفيزات الجبائية والإعفاءات الضريبية. [1] كل هذا في إطار تشجيع وتفعيل إشراك المتعاملين الخواص ورجال المال والأعمال والمؤسسات الناشئة في تدبير الشأن العام الوطني والمحلي في إطار نموذج التسيير التشاركي.

ب- قانون الصفقات العمومية

تعتبر الصفقات العمومية عقودا يلتزم من خلالها أحد الأشخاص ذاتيا أو معنويا اتجاه شخص معنوي الدولة والجماعات المحلية إنجاز عمل لحسابها وتحت مسؤولية هذه الأخيرة، أو

1- قانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الإستثمار، المؤرخ في 29 شوال 1437 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، المؤرخ 2016/08/03).

مشروعا عاما أو القيام بتوريدات أو خدمات تهم تسيير مرفق عام مقابل ثمنيحدد طبقا للشروط المنصوص عليها في هذا العقد. [1]

تتضمن الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام في المرسوم الرئاسي رقم 247/15 [2] جملة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها مقاربة الديمقراطية التشاركية. والتي تشكل دعامة أساسية لعمل القطاع الخاص كفاعل أساسي في تنمية المناطق المحلية، بداية من الحرية في الوصول إلى الطلبات العمومية بين جميع المتعاملين الخواص انطلاقا من شفافية الإجراءات بما يضمن المساواة والعدالة في عملية الإنتقاء والتي تقوم على مبادئ الكفاءة والتأهيل وفقا للشروط المحددة مسبقا.

كما تضمن هذا القانون جملة من التحفيزات للقطاع الخاص الجزائري خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين والمؤسسات الصغيرة المنشاة في إطار جميع الصيغ التي تستجيب للحاجات المطلوبة. [3] وذلك بالسماح بمشاركتها مع تقديم بعض التسهيلات لها ومنحها الأفضلية أحيانا، وتخصيصها لها حصريا أحيانا أخرى، وتدعيما لها وللمنتوج المحلي مع إشتراط الجودة والكلفة و آجال الإنجاز.

ج- تفويضات المرفق العام

تعتبر تفويضات المرفق العام من أهم الآليات القانونية تجسيدا للمقاربة التشاركية من خلال تحويل بعض المهام غير السيادية التابعة للسلطات العمومية لمدة محددة إلى مفوض له بهدف الصالح العام[4]. فهي تعتبر مدخلا من مداخل الخصخصة عبر تشجيع الإدارة الخاصة للمرافق العامة مع الإحتفاظ بملكيتها للقطاع الحكومي[5]، أي خصخصة الإدارة وليس خصخصة الملكية. فاللجوء إلى التعاقد مع القطاع الخاص لتسيير مرفق عام ما إجراء مؤقت غرضه

1- سعاد بوشعاب، **الصفقات العمومية كرافعة للتنمية** (ألمانيا: برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2017) ص.19.

2- المادة 50، المرسوم الرئاسي رقم 247/15، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، المؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1436 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد50، المؤرخ في 2015/09/16).

3- المواد: 85،86 ،87، نفس المرجع، العدد 50.

4- المادة 02، المرسوم التنفيذي رقم 199/18، المتعلق بتفويضات المرفق العام، المؤرخ في 20 ذي القعدة 1439 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، المؤرخ في 2018/08/02).

5- أحمد جمال الدين موسى، **الخصخصة**، ط1 (جمهورية مصر العربية: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007) ص.09.

الأساسي مساعدة المنشأة أو المرفق العام على الوصول إلى مستوى معين من الكفاءة والربحية.[1]

كما أن تفويض المرفق العام هو نوع من التسيير العمومي الجديد مستوحى من العلوم الإقتصادية ومن سياسات التسيير في القطاع الخاص. ومن أهم أسباب ظهور هذا النوع من التسيير هو الرغبة في تحسين ومعالجة الإختلالات التي ميزت التسيير العمومي التقليدي المستمد من العلوم القانونية والإدارية والتي من بينها البيروقراطية، وكذا محاولة الإرتقاء بالإدارة العمومية إلى مستوى الكفاءة والفعالية. فتفويض المرافق العمومية ضمن التسيير العمومي الجديد أسلوب لإدارة المنشآت والمرافق العمومية بروح وتقنيات ومنهجيات ناجحة في القطاع الخاص وتستند إلى نقلة نوعية في ثقافة الإدارة أو القطاع العام تؤكد على مركزية المواطن. وهو ما يُظهر أن المقاربة التشاركية تمكن في النهاية الإستفادة من الخبرات والتجارب المكتسبة للقطاع الخاص إلى جانب الإستثمار في موارده البشرية والمالية في إستكمال العمليات التنموية المحلية.

وعليه، فقد ساهم فشل المؤسسات العمومية أو القطاع العام في تدبير المرافق العمومية المحلية بالأنماط والتوجهات التسييرية المعتمدة سابقا في حتمية إشراك القطاع الخاص. فقد أتاحت المقاربة التشاركية تمكن الخواص والمتعاملين الإقتصاديين من تدبير المرافق العمومية المحلية،[2]سواءا الولائية أو البلدية على تعدد أشكالها من حدائق عمومية وأسواق للجملة ودور الحضانة ومصالح عمومية كالنظافة العمومية والنقل المدرسي وتسيير المياه الصالحة للشرب.

وبالرجوع إلى أحكام المرسوم التنفيذي المتعلق بتفويضات المرفق العام الذي اقتصر على تفويض المرافق لفائدة الأشخاص المعنوية الخاصة مستثنيا بذلك الأشخاص الطبيعيين أي الأفراد. فلقد حدد الأنماط الأربع التالية لتفويض المرافق البلدية والولائية:

- الإمتياز: بأن تعهد السلطة المفوضة للمفوض له لمدة ثلاثين سنة30 قابلة للتجديد أربع 04 سنوات، إنجاز منشآت أو اقتناء ممتلكات ضرورية لإقامة مرفق عام واستغلاله وإما استغلاله وعلى مسؤوليته تحت مراقبتها ويتقاضى أتاوى من المستخدمين؛[3]

1ـ نفس المرجع، ص 96-97

2ـ بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 74.

3ـ المادة 53 من المرسوم التنفيذي رقم 199/18 المتعلق بتفويضات المرفق العام.

- **الإيجار**: بأن تعهد السلطة المفوضة للمفوض له لمدة خمسة عشر15 سنة تجدد مرة لمدة ثلاث 03 سنوات بتسيير مرفق عام وصيانته مقابل إتاوة سنوية يدفعها لها ويتصرف المفوض له حينئذ لحسابه وعلى مسؤوليته بتحصيل أتاوى مستعملي المرفق؛[1]

- الوكالة المحفزة: بأن تعهد السلطة المفوضة للمفوض له لمدة عشر10 سنوات تجدد مرة واحدة بسنتين 02 بتسيير وصيانة المرفق العام لحساب السلطة المفوضة التي تمول بنفسها إقامة المرفق العام وتحتفظ بإرادته؛[2]

- التسيير: بأن تعهد للمفوض له لمدة خمس05 سنوات غير قابلة للتجديد بتسيير أو بتسيير وصيانة المرفق العام لحساب السلطة المفوضة التي تمول بنفسها المرفق العام وتحتفظ بإرادته. ويدفع أجر المفوض له السلطة المفوضة بواسطة منحة تحدد بنسبة مئوية من رقم الأعمال تضاف إليها منحة إنتاجية.[3]

الفرع الثاني: دور القطاع الخاص في دفع الديناميكية التنموية على المستوى المحلي

يتمتع القطاع الخاص بمزايا وإيجابيات عديدة يتبوأ بواسطتها أدورا متقدمة في توفير خدمات عصرية حسب احتياجات الأفراد بكفاءة عالية وجودة متميزة. ذلك، لأن بيئة أعماله تجاوزت الروتين والبيروقراطية التي يتسم بها القطاع العمومي لتتميز بالديناميكية وإتخاذ القرارات بسرعة نتيجة ما يمتلكه من وسائل وبدائل ومرونة. وأمام هذه المحفزات تمكن من الإشراف على العديد من الأنشطة الإقتصادية المحلية وخصوصا الخدمات على المستوى المحلي.[4] وهو ما ينطبق على القطاع الخاص المحلي في الجزائر الذي أصبح فاعلا ضروريا لا يمكن استبعاده من التوجه نحو تحقيق التنمية المحلية. حيث أتاحت مقاربة الديمقراطية التشاركية تمكين المتعاملين الإقتصاديين الخواص من تدبير الشأن العام المحلي عبر الآليات المتعددة السابقة التي تمكن من تحسين الإطار المعيشي والخدمة المقدمة. ومن أبرز أدواره تعزيز التنمية المحلية ما يأتي:

أ- مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

ساهم القطاع الخاص في الجزائر بشكل واضحى في ترقية الناتج الداخلي الخام، حيث أن حصة القطاع الخاص في الناتج الخام خارج المحروقات تتزايد. وهي تعبر عن النمو الذي

1ـ المادة 54، نفس المرجع.

2ـ المادة 55، نفس المرجع.

3ـ المادة 56، نفس المرجع.

4ـ صفوان المبيضين وآخرون، **المركزية واللامركزية في الإدارة المحلية** (الأردن: عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011).

حققه هذا القطاع. ويعود هذا التطور الذي شهده الناتج الداخلي الخام من مؤسسات القطاع الخاص إلى تحسين وارتفاع عدد المؤسسات الخاصة خصوصا الصغيرة والمتوسطة وزيادة الإهتمام بها ولتطبيق الجزائر ميكانيزمات إقتصاد السوق وفتح باب الإستثمار الخاص.

وتشير البيانات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بمساهمة القطاع الخاص ممثلا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي إلى الإرتفاع المسجل في نسب خلق الثروة المسجلة خلال سنتي 2016 و2017. حيث بلغت هذه المساهمة سنة 2016 ما مجموعه 8.529.27 مليار دج. أي بنسبة مئوية تقدر بـ 85.77%. لترتفع بذلك نسبة هذه المساهمة في القيمة المضافة إلى 8.815.62 مليار دج. أي بنسبة مئوية تقدر 87.22% [1]. أي بزيادة تقدر نسبتها المئوية بـ 1.45% أو ما يعادل 286.35 مليار دينار جزائري. لتتعدى بذلك مساهمة القطاع الخاص مساهمة القطاع العام الحكومي خارج المحروقات بفارق كبير في خلق الثروة محليا.

ب- مساهمة القطاع الخاص في تطوير القطاعات الإقتصادية

لقد أصبح للقطاع الخاص دور أساسي في تطوير القطاعات الإقتصادية المحلية، وذلك بالنظر لما أصبح يتمتع به اليوم من مزايا و إمكانيات كبيرة أهلته للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الإقتصادية. حيث هيمن على مجالات التجارة والخدمات والبناء والأشغال العمومية والفلاحة. ويعود هذا إلى البرامج الكبيرة المسطرة لتطوير هذه القطاعات. من جهة أخرى ظلت مساهمة القطاع الخاص في المجال الصناعي متواضعة بإستثناء بعض الصناعات الصغيرة والصناعات الغذائية.[2] فالتنوع في مجالات القطاع الإقتصادي يعزز فرص توفير جميع الخدمات المجتمعية التي يحتاجها الفرد الجزائري ويرتقي بمستويات حياته اليومية.

ج- المساهمة في إنجاز مشاريع إستثمارية جديدة

بحيث إزدهر دور القطاع الخاص في الجزائر ما حتم على الدولة وجماعتها المحلية الإستعانة به كشريك فاعل في التنمية المحلية الشاملة. وهو ما ساهم في دعم الإستثمار المحلي وتعزيز إقامة مرافق عمومية جديدة على المستوى المحلي وتحسين الخدمات الضرورية

1- كلثوم فرحات، عبد اللاوي مفيد، مرجع سابق، ص 22.

2- شريط عابد، بلحاج جلول ياسين، "دور القطاع الخاص في دعم التنمية الإقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر"، **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، العدد 10(مستغانم: جامعة عبد الحميد ابن باديس) ص.ص .244-248.

لدعم التنمية المحلية[1]. فبفعل تعدد المتعاملين الخواص والمؤسسات الخاصة محليا تطور حجم الإستثمارات التي يحققها الخواص وحجم رؤوس الأموال المودعة في مختلف المشاريع الإستثمارية عبر قطاعات الخدمات والتجارة وغيرها.

جـدول رقـم07: تطـور المشـاريع الممـولة خـلال سنـة 2016

مـــؤسسة الد عـــم	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب
عدد المشاريع الممولة	8.902	11.262

المصدر: بوحنية قوي، مرجع سابق، ص. 146.

ويُظهر الجدول عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب سواءا كان هذا التمويل ثلاثي ما بين الهيئتين والبنك أو أصحاب هذه المشاريع. حيث بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 8.902 مشروعا. بينما بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب 11.262 مشروعا، أي بمجموع إجمالي قدره 20.164 مشروعا جديدا.

هـ- مساهمة القطاع الخاص في التشغيل

إن إحصائيات مساهمة المتعاملين الخواص في توفير فرص شغل المواطنين على المستويين الوطني والمحلي غير محددة بقوة. مما يجعل من الصعوبة بما كان تقدير حصة القطاع الخاص في التشغيل[2]، إلا أنه يوفر أعدادا معتبرة من الأيدي العاملة ومن الجنسين على حد سواء موزعة عبر مختلف أصناف القطاعات والمجالات التي يشرف عليها.

ويُشغل القطاع الخاص بمختلف مؤسساته حسب دراسة مسحية أجراها الديوان الوطني للإحصائيات 6.95 مليون عاملا من مجموع السكان المشتغلين في الجزائر المقدر عددهم بـ 11.048.000، أي بنسبة مئوية تقدر بـ 63% إلى غاية شهر أفريل 2018.[3] يتوزعون على مختلف القطاعات والأنشطة عبر مختلف الجهات والأقاليم كالفلاحة والصناعات التحويلية والبناء والأشغال العمومية ومختلف القطاعات.

1- بوحنية قوي، مرجع سابق، ص. 146.

2- إكرام مياسي، مرجع سابق، ص.ص.105-106.

3- الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ التصفح 2023/04/25، على الساعة 21:00، على الرابط التالي: www .aps.dz/ar/economie/59169-63

د- مكافحة الفساد

حيث أن الشراكة مع المتعاملين الخواص تعمل على حماية حقوق الملكية وضمان التنافسية والشفافية في الإفصاح عن المعلومات ومساعدة المستثمرين على إتخاذ القرارات الإستثمارية.[1] كما أن الوظيفة السابقة للقطاع الخاص في الجزائر تقترن أيضا بمنع ضلوعه هو الآخر في الفساد من خلال جملة من التدابير التي نصت عليها أحكام المادة 13 من قانون مكافحة الفساد. والتي تشمل:

- تعزيز التعاون بين القطاع الخاص وبين أجهزة كشف قمع الفساد؛
- تعزيز نزاهة كيانات القطاع الخاص بإعتماد قواعد سلوك تحكم ممارسة نشاطاته بصورة عادية ونزيهة وسليمة، إلى جانب علاقاته التعاقدية مع الدولة، بما في ذلك الجماعات الإقليمية؛
- الوقاية من سوء استخدام الإجراءات الناظمة لكيانات القطاع الخاص وتعزيز الشفافية بينها بإعداد تدقيقات داخلية لحسابات مختلف المؤسسات الخاصة.

والأكيد أن التدابير لمحاربة ومعالجة قضايا الفساد في إطار قانون مكافحة الفساد يسيره إطار مؤسسي. وهو الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والديوان المركزي لقمع الفساد وخلية معالجة الإستعلام المالي.[2] وهي المنظومة القانونية التي تعزز دور القطاع الخاص في مكافحة مختلف أنواع الفساد، إلى جانب وضع الحواجز أمام أي محاولة للضلوع فيه وتوضيح الخطوط الفاصلة بينهما. وهذا ما تتيحه المقاربة التشاركية من خلال الآليات التي يرتكز عليها العمل التشاركي. وبالتالي، أصبح القطاع الخاص طرفا أساسيا في محاربة الفساد والقضاء عليه إلى جانب الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.

1- بن عبد العزيز خيرة، **الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي- دراسة مقارنة** (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية،) (باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013-2014) ص.ص. 217-218 .

2- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، **الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر** (الجزائر، 2014) ص.ص 198-221.

خلاصة الفصل الثالث

إن مقاربة الديمقراطية التشاركية لها دور كبير في دفع عملية التنمية كنموذج معاصر تبنته الجزائر يعني التطرق إلى الأدوار المختلفة للفاعلين الإجتماعيين غير الرسميين على المستوى المحلي في تنشيط الحركية التنموية إلى جانب الجماعات المحلية عبر مختلف مستويات ومراحل التنمية المحلية.

فهي تقوم على الجهود الذاتية سواء كانت بشرية أو مادية أي يقوم بها أبناء المجتمع المحلي، حيث يعتمد التغيير التنموي أساسا على المشاركة الشعبية الفعالة في جميع مراحلها، في إطار منظم يعبئ ويوظف مختلف الموارد المحلية المتاحة، أي السعي إلى تحقيق التنمية المحلية يتم عبر إشراك جميع الفواعل المجتمعية المحلية الحكومية وغير الرسمية في الغايات والأهداف المنشودة، فالإضافة إلى الهيئات العمومية المحلية والمجالس المنتخبة فإن المشاركة الشعبية ومشاركة مختلف تنظيمات المجتمع المدني المحلي والقطاع الخاص تساهم في ذلك عبر التدبير المشترك لمختلف العمليات التنموية محليا.

الفصل الرابع

مستقبل تطبيقات الديمقراطية التشاركية

في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد

تواجه عملية تطبيق الديمقراطية التشاركية كنموذج حداثي لدفع دينامية التنمية المحلية في الجزائر تحديات جسيمة حالت دون التطبيق السليم للبراديغم التشاركي، تتمثل في جملة من المعوقات المجتمعية التي تزداد حدتها أكثر على المستوى المحلي. وتتجلى تأثيراتها بصفة مباشرة بإعتبارها تفرز التوزيع العمودي للمعوقات والتحديات الوطنية للمشروع التنموي. فالحديث عن المعوقات التي تقف في وجه الديمقراطية المحلية لا تقتضي فقط سرد سلبيات النظام التمثيلي المحلي القائم في شكل المجالس المحلية المنتخبة وإنما يتعداه ليعدد التحديات التي تواجه الأطراف غير الدولاتية المحلية في التدبير المشترك للفعل التنموي المحلي. إضافة إلى تقديم الأدوات اللازمة للمساعدة على التجسيد الفعلي لهذه المقاربة وإنجاح الشراكة المحلية في دفع عجلة التنمية المحلية والوطنية. غير أن بعض المشاهد والمؤشرات التي تصاحب الممارسة التشاركية في الظرف الراهن قد ترهن مستقبل المقاربة في إدارة الفعل التنموي.

المبحث الأول: التحديات المجتمعية للمقاربة التشاركية في إدارة الفعل التنموي المحلي في الجزائر

إن تتبع مسارات أدوار مختلف الجهات غير الرسمية المحلية على مستوى الجماعات الإقليمية في الجزائر، يجعلنا نستخلص مجموعة من الحدود التي جعلتها غير قادرة على الإسهام بشكل فعال في تحقيق التنمية المحلية المنشودة وولدت تشكل مناخ غير ملائم للنشاط التشاركي التنموي. ذلك، بالنظر إلى التحديات المجتمعية التي تزداد تعقيداتها وتتشابك حلقاتها محليا معترضة بذلك الأدوار الممكنة في ضمان دينامية الشأن التنموي المحلي.

ولعل من المناسب قبل الخوض في مختلف التحديات المجتمعية التي تعترض إسهام المتدخلين غير الرسميين في الجزائر هو أن إعتماد المقاربة التشاركية في المجتمعات الغربية جاء لإستكمال النجاحات المسجلة في إطار النظام التمثيلي وبلوغ مستوى متقدم من التنمية في جميع الميادين، جعلها أي المشاركة تبحث عن الرفاه والرفاهية والرضى المجتمعي.[1] وهو ما يعني أن إدارة الشأن المحلي في إطار النظام التمثيلي قد حقق حدودا قصوى من التنمية بصفة عامة، بما في ذلك التنمية المحلية. على النقيض من ذاك، فإن اللجوء إلى تجربة هذا النموذج الحداثي في الجزائر جاء في وضع عام تعيشه البلاد واختلالات واضحة في التسيير من قبل الإدارة المحلية ومجالسها الشعبية المنتخبة، إنعكست بصورة سلبية على الأوضاع المجتمعية للمواطن الجزائري في جميع النواحي وبدرجات متفاوتة من منطقة لأخرى. هذا الوضع العام الذي أثر بصفة كبيرة على مختلف أنشطة ومجهودات الشركاء المحليين غير الرسميين. حيث يقف الوضع الكارثي لواقع التنمية المحلية أو ما اصطلح عليه بمناطق الظل كبرنامج تنموي من قبل السلطات العمومية المركزية والمحلية بعد الإعتراف بالمشاكل التنموية وإهمال شؤون المواطن الأساسية.

المطلب الأول: التحديات السياسية والقانونية

إن من بين ما يعيق إرساء وإنجاح مقاربة الديمقراطية التشاركية للنهوض بالتنمية المحلية وتسيير الشأن العام وجود بعض التحديات تحول دون تطبيق هذه الأخيرة ومن بينها مايلي:

1- بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 25.

الفرع الأول: التحديات السياسية

يعتبر البحث عن التحديات السياسية التي تعترض المقاربة التشاركية وتحد من التدبير المشترك للشأن العام المحلي وتكبح المشاركة الإيجابية للفواعل غير الرسمية، ذات أهمية قصوى على إعتبار أنها تمثل المرتكز الثاني للديمقراطية المحلية التي تعنى في شقها السياسي بإدارة شؤون الأفراد وحسن تسيير شؤونهم العامة. وتبرز التحديات السياسية فيما يأتي:

أولا- حداثة الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي في الجزائر

تقوم الممارسة السياسية في الجزائر منذ الإستقلال في مجال إدارة الشأن العام وصنع القرار على الإنتخابات كآلية لإسناد السلطة وممارستها عبر إقامة مؤسسات منتخبة في إطار النظام التمثيلي، غير أن جملة من العوامل المجتمعية التي فرضتها مختلف الأوضاع الخارجية والداخلية جعل من اللجوء إلى النموذج الحداثي التشاركي من الديمقراطية ضرورة مجتمعية وفقا لضوابط وحدود معينة.

وفي المقابل، فإن هذه النقلة النوعية الجديدة في الجزائر التي تقوم على مساهمة مباشرة أكبر للشركاء غير الرسميين في علاقاتهم مع المسؤولين بتقديم مقترحات تتعلق بإدارة شؤون الدولة والمجتمع تعترضها العديد من التحديات خصوصا من الجانب السياسي كعوائق لتطبيق النمط التشاركي على المستوى المحلي في إدارة شؤون المواطنين وحل مشاكلهم والإستجابة لمقترحاتهم. [1]

ولتوضيح ما سبق، فإن محاولة رصد التحديات السياسية لتطبيق الديمقراطية التشاركية ينطلق من حداثة المقاربة التشاركية فيها. هذه الحداثة وليدة حداثة الدولة الجزائرية والممارسة الديمقراطية فيها والتي انتهت باللجوء إلى اعتماد التسيير التشاركي للشأن العام التنموي المحلي.

ويطرح إعمال المقاربة التشاركية في الجزائر حاليا العديد من الإشكاليات أهمها:

- كيفيات تفعيل السماح للمواطنين بالمشاركة في إدارة الشأن العام المجتمعي وعلى أي مستوى يكون أنجع؟
- مدى كفاءة المواطن العادي ومختلف الشركاء الإجتماعيين والإقتصاديين لتقديم الإضافة اللازمة لإيجاد حلول للمشكلات المجتمعية؟
- هل يتوفر المجتمع الجزائري على أرضية سياسية ملائمة للممارسة التشاركية محليا ؟ [2]

1- برابح عبد المجيد، "الديمقراطية التشاركية"، **مجلة القانون- المجتمع والسلطة**، العدد الأول، 2012، ص 104.

2- برابح عبد المجيد، **الديمقراطية التشاركية**، مرجع سابق، ص 104.

وتقود هذه التساؤلات إلى الكشف عن جملة من المؤشرات السياسية التي تطبع المشهد وفعل السياسيين في الجزائر، وأصبحت تشكل عائقا بحد ذاتها ضد تطبيقات هذه المقاربة بسبب عدم ملاءمتها كأرضية سياسية لإقامة التدبير المشترك للفعل التنموي المحلي. ومن المهم في ضوء ذلك التعرف على أهم هذه المؤشرات:

ثانيا- الإستبعاد السياسي والعزوف السياسي للمواطن الجزائري

يقوم الإستبعاد على التهميش الإجباري والحرمان من المشاركة إلا وفقا لمعايير السلطة بحيث يؤدي ذلك إلى اللامبالاة وعدم التفاعل والإغتراب. فابتعاد الناس عن السياسة يخلي الساحة للتنظيمات السياسية التي أنشأتها السلطة لملء الفراغ السياسي الناتج عن إنسحاب قسم كبير من الساحة السياسية. هنا ينبغي التأكيد على أن هذه السلبية واللامبالاة والإغتراب الذي تعاني منه الشخصية العربية المعاصرة بما في ذلك شخصية المواطن الجزائري لا تعود لأسباب تاريخية أو نفسية أو بمزاج عقلية بعينها، بل تعود لأسباب سياسية مباشرة فالعيش في ظل نظام إجتماعي يؤمن بالعدالة والمساواة والندية يؤدي إلى تحفيز المواطنين ودعم وتفعيل مشاركتهم. أما لو عاش الشخص في ظل نظام سياسي يشعره بإمتياز الآخرين عنه وأنه بلا قيمة ما يجعله مكتئبا ومشلولا [1]. كما يفقد ثقتهم في السلطة الحاكمة محليا بسبب انعدام الشفافية والحوار الصريح حول الأمور. فالفرد الجزائري لا يستطيع التعبير عن رأيه بكل حرية إما خوفا من العقاب أو لغياب روح المبادرة معتبرا أن الدولة أو السلطات المحلية هي المسؤولة عنه[2]. كل هذا قلص إقبال المواطنين على المشاركة والمساهمة في عملية صنع السياسات التنموية، وعزز هذه الوضعية غياب الأطر الحقيقية للمشاركة وأفرز اللامبالاة نهائيا بالمسؤولية الملقاة على عاتقه كفاعل مهم في التسيير المحلي من جهة أو كمتلق لمخرجات عملية صناعة القرار محليا.

وأشار عالم الإجتماع الجزائري ناصر جابي في دراسة له أجريت حول الأهمية السياسية لتحول الأجيال في الجزائر أن انشغالات الجيل الحالي في الجزائر هي إقتصادية إجتماعية أكثر منها من الإهتمامات الإيديولوجية والسياسية. فهو منشغل أكثر بتلبية حاجياته الخاصة

1- رشيد الحاج صالح، **الوجه السياسي للثقافة العربية المعاصرة**، ط 1(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012) ص.ص.77-78.

2- عمر عبد الله مرزوقي، فايزة ميلود صحراوي، "الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر: إشكالية العلاقة"، **مجلة العلوم السياسية**. ص39.

اليومية من حيث التعليم وفرص العمل والسكن والحراك الإجتماعي. كما يعبر الناس عن إحباطهم من الدولة وقياداتها من خلال مظاهرات الشوارع وأعمال الشغب بدلا من توجيه هذه المطالب والمظالم من خلال المؤسسات السياسية. وبالنسبة إلى العديد من الجزائريين فإن إغلاق الطريق وحرق الإطارات وغلق المباني الحكومية والمشاركة في مسيرات احتجاجية أو أي اجراء آخر هو عمل سياسي. حيث تتم حركات الإحتجاج يوميا. وهذا يعني أن كل الأعمال السياسية تجري في الشارع بفعل الهوة بين النخبة الحاكمة والمواطنين[1]. ليتطور الأمر بعد ذلك إلى حراك شعبي عارم اجتاح مختلف أرجاء البلاد ابتداءا من 2019/02/22 في شكل تحدي مباشر للنظام السياسي وبذلك أصبح الشارع فاعلا أساسيا وفضاء مناسبا للتعبير عن السخط المجتمعي العام على الوضع المتأزم في ظل غياب قنوات واضحة للمشاركة وإسماع المطالب.

وتعد المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية عاملا مهما في نجاحها وفق مقاربة التسيير التشاركي التي تقوم على تظافر جهود كافة الأطراف المحلية الرسمية وغير الرسمية حيث تجسد كفاءة التسيير المحلي من طرف المسؤولين المحليين. كما تمكن الإستجابة لإحتياجات سكان الأقاليم المحلية والقضاء على مشكلات حياتهم اليومية.

بالمقابل، وبالحديث عن مشاركة مواطني بلديات وولايات الجزائر في إدارة الشأن المحلي يبرز العزوف الجماهيري كأحد العوامل في عدم نجاح العديد من المشاريع التنموية المحلية بفعل طبيعة العلاقة القائمة بين المجالس المنتخبة والسكان المحليين التي سدت كل قنوات الإتصال المتاحة التي قلتها في وجه المواطن وعدم الإهتمام بإنشغالاته. وهو ما استوعبه هذا الأخير بأن من انتخبهم لا يولون له أدني إهتمام. لتزول الثقة فيهم نهائيا مؤدية في النهاية إلى رفض التعامل معهم وعدم مشاركته الحقيقية في إدارة الشؤون المحلية. وعليه، فقد ساهم الإقصاء الممارس من قبل السلطات المحلية على المشاركة الشعبية في رفع معدلات العزوف المنتهج أصلا من قبل المواطنين في التسيير التشاركي لأمورهم اليومية. لتظهر مشاكل جديدة إلى المشاكل اليومية الموجودة والمتفاقمة نظرا لعدم التصدي لها. وهو ما ساهم في تدني المستويات التنموية المحلية في العديد من البلديات والجهات في الوطن.

1- ريكاردو لينه لاريمونت، يوسف محمد الصواني، **الربيع العربي والإنتفاضة والإصلاح والثورة**، تر: لطفي زكراوي، ط 1(بيروت: منتدى المعارف، 2014) ص.ص .184-185.

إضافة إلى كل ما سبق، فإن الثقافة السياسية الغالبة في المجتمع الجزائري هي ثقافة تابعة تتميز بمشاركة سياسية متواضعة للأفراد تصل غالبا إلى حد العزوف في بلورة مدخلات النظام السياسي بمساعدة مجموعة من المؤثرات أبرزها الإقصاء والتهميش لمختلف الفاعليين المجتمعيين غير الرسميين. ما ساهم في مظاهر على شكل شاكلة الزبونية والأبوية والإغتراب السياسي والولاءات التقليدية. كما أن المنتخبين في الجزائر لا تفرزهم الإنتخابات بل عملية تسبق الإنتخابات قائمة على التوافق الضمني بين مختلف شرائح المجتمع على أساس لإعتبارات تقليدية كالولاء والمحسوبية. [1] وهي الوضعية التي أدت إلى تأزيم في مؤسسات الدولة المركزية والمحلية من قبل المواطنين والمؤسسات المدنية.

كما يمكن القول أن الثقافة السياسية السائدة في الجزائر ثقافة خاضعة رعوية ترتكز على القوة والإقصاء ولا تتضمن قيما كالتسامح والقبول بالتعدد التي تفتح المجال أمام مشاركة كل فئات المجتمع في الحياة السياسية على أساس المواطنة الحقة. هذا راجع كما يرى الأستاذ مصطفى حجازي في كتابه التخلف الإجتماعي" إلى سيكولوجية الإنسان المقهور والسمات الشخصية التي تميز الفرد في البلدان النامية بما في ذلك الفرد الجزائري وهي الشعور بالدونية التي تشجع على شيوع تصرفات المبالغة في تعظيم السيد والشعور بالشك والحذر من الآخر.[2] وهو ما أفرز الإبتعاد عن أي نشاط تشاركي مع السلطات المحلية وفق الآليات التشاورية والإستشارية مكتفيا بمخرجات تسييرها الذي أثر سلبا على مستواه المعيشي وحياته اليومية

ثالثا– ضعف المؤسسات السياسية المحلية

إن ضعف المؤسسات السياسية والإدارية، بما في ذلك الجماعات المحلية في الجزائر، يعتبر من بين أهم العوامل السياسية التي تعرقل عملية المشاركة السياسية في صنع القرار على المستوى المحلي ويضعف الإتصال بين المسؤولين المحليين والمواطنين خارج المواعيد الإنتخابية. في حين يفترض أن يكون للفرد الدراية التامة بالواقع الإجتماعي بما يتضمنه من مشكلات وقضايا ولعب دور في تسيير الوضع المحلي و إيجاد الحلول. غير أن الواقع أفرز وضعية من اللامبالاة من قبل غالبية الأفراد. [3] وازداد هذا الضعف بفعل التركيبة البشرية للمجالس المحلية وعدم كفاءتها وكيفية وصولها إلى مناصب التسيير والمسؤولية ليضاف إلى

1ـ بوجلال عمر، مرجع سابق، ص 104.

2ـ عمر عبد الله مرزوقي، فايزة ميلود صحراوي، مرجع سابق، ص 39–40.

3ـ دريس نبيل، مرجع سابق، ص 104.

القوانين المكبلة والتي جعلت المجالس المنتخبة والجماعات المحلية امتدادا حصريا للمؤسسات المركزية بمشاكلها البنيوية والوظيفية ويدعم الوضع السابق الذي قوى الإستقالة الشعبية المحلية في تدبير الشأن المحلي وضعف وعدم كفاءة المجالس المحلية والإنسدادات المتكررة والصرعات بين المنتخبين الممتدة إلى الموظفين.

رابعا- ضعف المجتمع المدني

يرى الأستاذ طاشمة بومدين أنه بالرجوع إلى مختلف التعاريف والمفاهيم الأكاديمية لظاهرة المجتمع المدني، فإنه لا وجود لهذه المنظمات في الجزائر نتيجة الغياب أو التغييب للعديد من الإعتبارات المجتمعية سواءا ما تعلق منها بهيمنة الدولة على مختلف مؤسسات المجتمع المدني تأسيسا وتشكيلا من خلال مختلف القوانين التي تنظمه أو بالضعف الكامن في مختلف مؤسساته وتشكيلاته البشرية في حد ذاتها.

ولذلك لم تشهد الجزائر حسبه ما تسميه الأدبيات الإجتماعية حين الحديث عن نشأة هذه الفعاليات بأسلوب الإدماجية المجتمعية Sociétal Corporation واقتصرت على أسلوب إدماجية الدولة State Corporation. [1] فالأول لا وجود له إلا في حدود ضيقة تتعلق أساسا بالجانب التضامني الخيري أو المصلحي الضيق، أما الأسلوب الثاني فيجسد سيطرة الدولة على هذا الحيز. وتجلى مؤخرا بعد انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون الذي دعى إلى ضرورة قيام مجتمع مدني يرافق الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية والتكفل بالإنشغالات المطروحة. وهو ما أدى إلى ظهور العديد من الجمعيات ولجان الأحياء بفعل تسهيلات عملية التسجيل والإنشاء.

مما سبق، فإن الحديث عن ضعف المجتمع المدني في الجزائر وحسب أغلب الدراسات والدارسين يرجع إلى عاملين إثنين الأول هو هيمنة الدولة ومؤسساتها على تأسيس وعمل كل تلك التكوينات والثاني إلى الضعف البنيوي والوظيفي لهذه التنظيمات.

أ- هيمنة الدولة على تكوينات المجتمع المدني في الجزائر

يتعلق الأمر بحركية مؤسسات المجتمع المدني المتجهة نحو مزيد من التراجع لتبقي عاجزة عن مواجهة التحديات طالما أنها غير قادرة على حفظ وجودها واستقلالها بذاتها. وعليه، فمن دون شك فإن عدم المقدرة على حفظ الوجود بصفة مستقلة، هو في حقيقة الأمر ليس في

1- بومدين طاشمة، **مدخل إلى علم السياسة- مقدمة في دراسة أصول الحكم** ، مرجع سابق، ص.ص 175-177.

صالح الدولة والجماعات المحلية بل هو إضعاف لها وتقويض لدعائم شرعية سلطتها بسبب تغييب المؤسسات المدنية عن المشاركة في صنع السياسات العامة والوطنية والمحلية. ففاعلية المؤسسات الرسمية مرهون باستمرارية فاعلية المجتمع المدني الذي أصبحت مؤسساته بدون مضمون لا تقوى على الحركة والإنتاج والإبداع وغير مستقرة خاضعة باستمرار للتغيرات التي تحدث على مستوى الدولة، وكلها مشاهد مرشحة إلى مزيد من التعقيد في المستقبل.[1]وبحسب الأستاذ برهان غليون فإن أغلب البلدان العربية قد تخلت عن أي إستقلالية لمنظمات المجتمع المدني باسم مشروع بناء الدولة والأمة وذلك من خلال التحكم في الأفكار والخطابات وتشكيل علاقات الملكية في الإقتصاد. غير أن النتيجة كانت عكسية حيث لم تقد إلى تغيير المجتمع بل إلى خلق الدولة الشمولية والسلطة المطلقة. ولا تختلف نتيجة تلك الممارسات في الجزائر من طرف النظام السياسي المنغلق الساعي إلى الإستقرار والإستمرار عبر هذه الآليات التي أدت في النهاية إلى إنهيار كلي للمجتمع وقيمه الحضارية والإنسانية.

وما يميز تنظيمات المجتمع المدني في القارة الإفريقية هو العلاقة الزبائنية القائمة على مقايضة الولاء بالريع لتستطيع هذه الأنظمة وفقا لهذه الظاهرة تغييب وتحيد بعض التكوينات واختراق أخرى وتوجيه أدوارها.[2] وهو واقع الحال في الجزائر والتي أصبح الريع والإعانات والإمتيازات التي تمنحها الدولة والجماعات المحلية مصدر ثراء لبعض الأعضاء وضمانا للإستمرارية على غير خطى المبادئ المرسومة سلفا إن وجدت أصلا. وهو ما ساهم في شراء الذمم وقضاء المآرب ورسخ هيمنة النظام ومختلف مؤسساته على هذا "الشريك الإجتماعي". فعلى المستوى المحلي تحولت معظم التكوينات إلى لجان مساندة ومساعدة للولاة ورؤساء المجالس المحلية الولائية والبلدية نظير الحصول على مقرات تستغل لأغراض لا علاقة لها بالوظائف الحقيقية، إضافة للحصول على مزايا شخصية بناءا على وساطات مشبوهة.

وما يعزز طرح هيمنة الدولة على الحياة السياسية وإقصاء مختلف الشركاء الإجتماعيين هو أن التغيير السياسي والإداري المنتهج من قبل السلطات العمومية في الجزائر والموظف لتمرير سياساتها وتنفيذها هو قرار انفرادي فوقي بعيدا عن أي إشراك للمجتمع المدني كشريك مهم في

1ـ علي بن طاهر، **الدولة والمجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع التنظيم الإداري والسياسي)** (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2010) ص.ص. 222-223.

2ـ بومدين طاشمة، **مدخل إلى علم السياسة-مقدمة في دراسة أصول الحكم**، مرجع سابق،ص. 178-180.

هذا الشأن يقول عبد المجيد مهري: "إن التغيير يحدث بالإعتماد على القوى التي يفرزها المجتمع المتعامل معها، نعني سواءا التغيير السياسي أو الإقتصادي، والإتيان بسلطة لا تأخذ بعين الإعتبار قوى المجتمع وتريد أن تصل إلى مجموعة حلول من جهة نظرها مثالية للتغيير الإقتصادي والسياسي. والنتيجة كانت إيقاف التغيير الذي هو ديناميكية إدارية فوقية والتي فشلت وجعلت البلاد تدفع فاتورة ثقيلة جدا في جميع الميادين. " [1] وهو نفس ما ذهب إليه الدكتور محمد عابد الجابري بقوله: "وهكذا فالدولة، أعني السلطة الحاكمة هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها. وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ. هذه الدولة تبتلع المجتمع المدني فلا تترك مجالا لقيام مؤسسات خارج الدولة فكل المؤسسات هي إمتداد للمؤسسة الأم ـ الدولة". [2]

وتبرز ميزة عدم الثقة في العلاقة القائمة بين النظام السياسي والمجتمع المدني في الجزائر حيث تطورت هذه الميزة لتتحول إلى أزمة ثقة بينهما، أسهم في تفاقمها هيمنة شعور لدى النظام السياسي الجزائري ينطلق من مبدأ مفاده أن السماح بإنشاء مؤسسات للمجتمع المدني لا يعد كحق من حقوق المواطن، وإنما هو عبارة عن هبة تمنحها لمن تشاء، ومتى تشاء، وتسحبها إذا ما توفر إعتقاد لها بأنها تجلب متاعب معينة. [3] وهو ما يعني أن تطابق خطوط عمل هذه التنظيمات مع توجه السلطات العمومية يسهل إنشاءها وبقاءها ودعمها ويقيم علاقة ثقة بها من طرف مؤسسات الدولة المركزية والمحلية بما أنها لا تشكل أي متاعب لها ولا تهدد إستقرارها وإستمرارها غير أن تعارض التوجهات بينهما يعزز أزمة الثقة ويفرض عليها المزيد من القيود على الإنشاء والأنشطة.

ب – تراجع الجوانب البنائية والوظيفية لمنظمات المجتمع المدني

يتشكل الحديث عن الضعف البنيوي والوظيفي لفعاليات المجتمع المدني على المستوى المحلي في الجزائر في ثلاث نقاط أساسية ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا حيث قاد غياب التنظيم والكفاءة لهذه التنظيمات إلى ضعف علاقتها بالإدارة المحلية وهو ما فتح المجال لدخولها تحت طائلة الفساد.

1ـ بومدين طاشمة ، مرجع سابق، ص. 182.

2ـ محمد عابد الجابري، "الديمقراطية وحقوق الإنسان"، **كتاب في جريدة**، العدد 95 ، يوليو 2006 ، بيروت–لبنان، ص 09.

3ـ مجموعة باحثين، **المسألة الدستورية وإشكالية بناء الدولة الديمقراطية**، ط 1(ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي،2020) ص. 95.

– ضعف تنظيمات المجتمع المدني الجزائري في علاقاتها مع الحكومة البيروقراطية الحاكمة بفعل ضعفها بحد ذاتها وضعف تكوينها. وتمتد هذه الوضعية إلى العلاقة بين مختلف هذه التنظيمات على المستوى المحلي مع الإدارة المحلية. وهو الوضع الذي يقوض أي إشراك لهذه التنظيمات في إعداد السياسات التنموية المحلية؛

– غياب التنظيم والإحترافية لدى منظمات المجتمع المدني الجزائري بفعل عدم كفاءة إحترافية النشطاء الجمعويين ما جعلها غير قادرة على الإنخراط بفعالية في مواجهة المشكلات اليومية التي تطبع حياة الفرد الجزائري [1]، وتزداد حدة سوء التنظيم والعشوائية على المستوى المحلي بفعل العوامل والخصائص الآتية:

– غياب مصادر التمويل الذاتي: مصادر التمويل الذاتي للجمعيات الجزائرية ضعيفة جدا ما يحد من قدراتها على أداء أدوارها الفعالة والإجابية كشريك فعال في دفع عجلة التنمية محليا ويدفعها إلى الإعتماد الكلي على دعم الدولة. وهذا ما جعلها خاضعة لها عوض التأثير فيها؛ [2]

– النقائص الناجمة عن النظام القانوني الناظم للجمعيات: بحيث تعاني الجمعيات المحلية من ضعف قدراتها الإدارية بسبب عدم معرفة أعضائها للوسائل القانونية المتاحة لتحقيق الأهداف وانعدام التكوين الإداري وضعف التنظيم والممارسة الديمقراطية والشفافية والمشاركة الحقيقية لكافة الأعضاء أدت إلى انشقاقات انتهت إما ،إلى زوالها أو تجميد عملها، إلى جانب أنها لا تتمتع بقدر كاف من التنظيم والكفاءة. إذ أن الكثير من الأعضاء لا يعرف إلا اسمها؛

– ضعف المشاركة والحصول على المعلومات من الإدارة: فلا يمكن تصور تحرك مختلف التكوينات المدنية خصوصا الجمعيات في ظل تقاليد وممارسات غير واضحة في مجال الحق في الإعلام والإطلاع على الوثائق الإدارية.

– غياب التخطيط المستقبلي: نتيجة لضعف القدرات الإدارية والتسييرية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر لا سيما الجمعيات المحلية، حيث أغلب أنشطتها تتمثل في ردود أفعال عم موافق الإدارة والسلطة المحلية في طل غياب تصر مستقبلي لرسم خطوات مستقبلية.

– ضعف الرغبة التطوعية: أدى ضعف الرغبة التطوعية إلى نقص ملحوظ في التوجه نحو النشاط الجمعوي المحلي في جميع المجالات.

1ـ بومدين طاشمة، **مدخل إلى علم السياسة– مقدمة في دراسة أصول الحكم**، مرجع سابق، ص.ص 179–180.

2ـ مصطفى مرزوقي، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر–إشكالية الدور"، **مجلة المستقبل العربي**، ص. 42.

– ضعف التنسيق بين مختلف تشكيلات المجتمع المدني: يعرقل غياب أي نسيج من العلاقات التعاونية والتنسيقية بين الشركاء الإجتماعيين على المستوى المحلي أي تطور ممكن في الأنشطة والأدوار بسبب تبادل التجارب والخيرات فيما بين هذه التشكيلات المجتمعية.[1]

هذه المظاهر السلبية أدت إلى استلاء المتسلقين والإنتهازيين وأصحاب المصالح والموالين للمنتخبين المحليين والسلطات العمومية المحلية على مختلف كيانات المجتمع المدني. مما عزز العلاقات الزبائنية وقزم العمل التطوعي وأضعفه.

– فساد مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر

ينتج فساد تكوينات المجتمع المدني بما في ذلك على المستوى المحلي في الجزائر من خلال سيطرة النخب الفاسدة على مراكز القرار على جميع المستويات وتعينها لموالين لها على المؤسسات المجتمعية من جمعيات ومنظمات مهنية وجماهرية، [2] مفرزة بذلك إمتداد الفساد من المؤسسات الرسمية إلى المؤسسات غير الرسمية وإنتقال هذه الوضعيات محليا. وعليه، فإن طبيعة نشأة هذه التكوينات في بيئة فاسدة تؤثر على بنيتها ووظائفها الحيوية وتحيد بها عن الأهداف والبرامج المفترض قيامها على أساسها.

الفرع الثاني : التحديات القانونية

يعتبر الحديث عن التحديات القانونية التي تعترض نجاح مقاربة الديمقراطية التشاركية في رفع مستويات التنمية المحلية كميكانيزم جديد أفرزته التغيرات المجتمعية تشخيصا للمحددات القانونية في الجزائر التي تعترض تهيئة الفضاء المناسب لهذه المقاربة وتعرقل الشراكة وإدماج الشركاء الإجتماعيين والإقتصاديين في إدارة المشروع التنموي المحلي.

وترجع أسباب المشاكل المجتمعية في غياب ثقافة حكم القانون على المستويين الرسمي والشعبي بما لا يتيح مساءلة المسؤولين وتقويم أعمالهم. وهو الأمر الذي لا يقتصر على تسيير الشأن العام في الجزائر فقط بل يميز العديد من البلدان العربية. فالمنظومة القانونية تعبر عن الإرادة الشعبية وتحمي الحقوق والواجبات في المجتمع. [3] وبذلك تتجسد أهم موانع إعمال

1ـ وناس يحي، **المجتمع المدني وحماية البيئة–دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات** (وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع،2004) ص.ص. 60–68.

2ـ لقرع بن علي، "نظام الفساد كوحدة تحليل لدراسة النظم السياسية العربية"، **المستقبل العربي**، العدد 500، أكتوبر 2020، ص. 254.

3ـ داود خير الله وآخرون، **الفساد وإعاقة التغيير والتطور في الوطن العربي**، ط1(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015) ص.ص .51–53.

النموذج التشاركي في الجزائر لإدارة الفعل التنموي والإستجابة لإحتياجات المواطنين في غياب الأحكام والثقافة القانونية التي تنظم العلاقة التشاركية بين الجماعات المحلية وشركائها غير الرسميين لتحقيق الأهداف التنموية محليا.

كما يعتبر غياب قنوات واضحة لمشاركة الأفراد والمجتمع المدني في تسيير الفعل التنموي محليا تحديا قانونيا يعرقل مشاركتهم في تسيير شؤونهم المحلية. بحيث لا يطرح عدد وحدود الأماكن المتوفرة في الفضاء المخصص للجمهور داخل القاعة حسب ما جاءت به المادة 14 من أحكام المرسوم التنفيذي رقم 105/13 المتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي[1] عائقا للمشاركة الشعبية في حضور الجلسات المختلفة التي تعالج الشؤون العمومية المحلية بقدر ما يجعله حضورا صوريا لعدم إمكانية أي شخص من الجمهور الحاضر في القاعة المشاركة في النقاش والحوار وإبداء رأيه في المواضيع التي قد تمس شؤون حياته اليومية، وإلا اعتبر ذلك من باب تعكير جو الجلسات وعرقلة سيرها الحسن، مما قد يوجب طرده من القاعة وفقا للمادة 15. فلزوم الجمهور للصمت طيلة مدة الجلسة لا يعكس تماما الغرض الأساسي من حضوره الذي يعتبر جوهر الممارسة الديمقراطية والركيزة الأساسية للمقاربة التشاركية التي تقوم على الدور الفعال للفرد في النقاش والتشاور وإبداء الرأي في مواضيع المداولات التي لا تخرج عن التكفل بمتطلباته.

ولم تنص المادة 17 من نفس النظام على إتاحة الفرصة ومنح الكلمة من طرف رئيس الجلسات إلى الجمهور وإقتصارها على الأعضاء. وهو ما يقصي الجمهور الحاضر من طرح أي مبادرة أو رأي حتى وإن كان معنيا بموضوعها. بما يجعل هذا الحضور شكليا إن تم، ودعوة إلى مقاطعتها وعدم حضورها، وإقصاء لأي مبادرات من شأنها المساهمة في تدبير الشأن محليا والنهوض بالوضع التنموي.

أما فيما يتعلق بالتسيير التشاركي الولائي فإن إستقراء المادة 36 من قانون الولاية التي تنص على إمكانية دعوة لجان المجلس الشعبي الولائي لأي شخص لتقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجان يحكم مؤهلاته أو خبرته، فإنها – وبالرغم من أنها تترجم مبدأ مشاركة المواطن في تسيير الشأن العام المحلي على مستوى الولاية – لا تعدو كونها إستشارة غير ملزمة ولم تحدد

1 ـ مرسوم تنفيذي رقم 13– 105 مؤرخ في 5 جمادي الأولى عام 1434 يتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15 ،في 17 مارس 2013).

طبيعة هذا الشخص أو مركزه. كما أن دعوة الشخص مهما كان ليست على وجه الوجوب والإلزام كما تركت كامل الحرية لأي لجنة في عدم الإستعانة بأي شخص بالرغم من خبراته وتجاربه حتى في أقصى الظروف الداعية إلى ذلك في إطار إعداد السياسات التنموية الولائية. كما أنه معرض للطرد في حالة إخلاله بحسن سير المناقشات بنص المادة 27 من نفس القانون.

وخلافا لأحكام القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 في مادته 17 أكد تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2019 الذي شمل بعض الولايات والبلديات[1] أنه لا يتم إشراك المواطنين أو ممثليهم في الحركة الجمعوية في برامج التحسين الحضري المتعلقة بتحسين إطارهم المعيشي المحلي، وبدون أي إستراتجية تشاورية واضحة. في حين أن الدولة شجعت المقاربة التشاركية من خلال التنسيق والتشاور والتسيير الجواري للإستجابة الدقيقة لإحتياجات السكان.

والجدير بالذكر أنه في ظل عدم وجود نص قانوني- بإستثناء تلك القوانين المنظمة لعمل القطاع الخاص- خاص بالديمقراطية التشاركية يجمع كافة الآليات القانونية ويضعها بيد جميع الفواعل للتجسيد الفعلي للنموذج التشاركي، بالرغم من تناول الخطاب الرسمي في العديد من المناسبات بضرورة وضع لبنة قانونية مشتركة لهذه المقاربة، فإن التغييرات السياسية الحاصلة بفعل عدم الإستقرار السياسي والتغييرات الحكومية اللامتناهية لم تتح رؤية النور، وهو ما جعل الآليات القانونية على قلتها والتي تم تضمينها بمختلف الأطر القانونية والتنظيمية الداعمة لمبدء التسيير التشاركي بدون أي ضمانات تتراوح بين الطابع الإستشاري غير الملزم والإجراءات الشكلية دون فعالية خصوصا ضمن نصي قانون الولاية والبلدية. ما أفرز فجوة وتباينا بين النصوص القانونية وتطبيقاتها ميدانيا فضلا عن نتائج دون مستوى التطلعات من خلال إرساء بعض آليات براديغم الديمقراطية التشاركية.

المطلب الثاني: التحديات الإقتصادية والإجتماعية

تناول هذا المطلب فرعين إثنين، الأول تطرق إلى جملة التحديات الإقتصادية بينما رصد الفرع الثاني جملة التحديات الإجتماعية.

1- **التقرير السنوي لمجلس المحاسبة**، 2019، ص.ص 328-329.

الفرع الأول: التحديات الإقتصادية

تتراوح التحديات الإقتصادية التي تواجه التسيير التشاركي للشأن المحلي في الجزائر في العراقيل التي تعترض أداء القطاع الخاص المحلي بإعتباره الشريك الإقتصادي لهذه المقاربة الحديثة. وتتوزع ما بين عدم ملائمة مناخ الأعمال على المستوى المحلي، إضافة إلى المشاكل التي تعترض أدواره لدفع الحركية التنموية.

وبالإعتماد على التقارير الدولية الدورية والسنوية لمختلف المؤسسات الدولية المتعلقة بتشخيص مناخ الأعمال في دول العالم بناءا على بعض المؤشرات والتي من خلالها يقيم مناخ الأعمال وتصنف الدول ومن بينها مؤشر سهولة أداء الأعمال احتلت الجزائر مراتب جد متأخرة في الترتيب العالمي.[1] وتأرجحت في هذا الترتيب بين التقدم والتأرجح حيث تأخرت بعشرة مراتب كاملة ما بين سنتي 2017 و 2018 لتعاود التقدم بسبعة مراتب من خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018.

جدول رقم: 08 ترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة الأعمال

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الرتبة	163	156	166	157	/

كما يواجه القطاع الخاص المحلي في الجزائر جملة من المشاكل ويصطدم بعديد المعوقات التي تحول دون فعاليته ودون نجاح التسيير التشاركي في تدبير الشأن التنموي المحلي ومن أهم هذه المشاكل والمعوقات ما يلي:

– في مجال التسيير: تزاول بعض المشاريع الخاصة أعمالها دون أفكار واضحة عن تقنيات التسيير، إذ أن المالك في كثير من الأحيان يخلط بين أعمال المشروع والأعمال الخاصة ما يؤدي إلى محدودية الأرباح. إضافة إلى عدم الإلمام بوظائف الإدارة أو المعرفة الفنية أو التسويق أو التمويل ونقص الإمكانيات والمؤهلات لتطوير آفاق الإستثمارات. ما يؤثر على نموها وتوسعها وينعكس سلبا على التنمية محليا.

1ـ عبد المالك بوضياف، أمال براهمية، "تحليل أداء الإقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر"، **مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، المجلد رقم 12، العدد 02، 2019، ص. 792.

– المشاكل المتعلقة بالعمالة: ويمكن حصر أهم هذه المشاكل والعراقيل في النقاط التالية: قلة المسيرين ذوي الكفاءات والتقنيين المؤهلين خصوصا في ميادين التسويق والبيع؛ وعدم إهتمام المتعاملين الخواص بالتكوين وبرامج إعادة تأهيل العمال وفقا للتقنيات الحديثة للتسيير.

– المشاكل المتعلقة بالإجراءات الإدارية: إن المعطيات الجديدة التي أفرزتها التحولات الإقتصادية والإجتماعية خصوصا تطور وتوسع مجال عمل القطاع الخاص وإنشاء المؤسسات لم تصاحبها تغييرات على مستوى الإدارة المحلية الجزائرية التي تعتبر العائق الرئيسي في وجه التنمية المحلية حيث أن العديد من المشاريع الإستثمارية معطلة لعدم الإستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا مما ضيع على الوضع التنموي المحلي فرصا لا تعوض، ومن أبرز هذه المشاكل: الإجراءات غير المستوعبة من طرف المسيرين المحليين والمتعاملين الإقتصاديين؛ والبطء في تجسيد الإجراءات الإدارية في ظل حاجة نشاط أًصحاب المشاريع إلى الإستجابة الإدارية السريعة، فعلى سبيل المثال لا الحصر الإجراءات الإدارية المعقدة والمتشابكة لأجل حصول مستثمر على قطعة أرضية يستغرق زمنا طويلا وبتكاليف عالية.

– مشكل الأسواق الموازية: حيث تبقى السوق الموازية الطابع المميز لمحيط المتعاملين الخواص بالمظاهر السلبية كعدم التصريح بالموارد المالية والبشرية والغش الضريبي وعدم الفوترة.

– المشكل المتعلق بنقص المعلومات: إن التسيير التشاركي المحلي يقوم على تدفق المعلومات وحرية الوصول إليها وإنعكاس ذلك سلبا وإيجابا على التنمية المحلية. غير أن الملاحظ في الجزائر على المستوى المحلي غياب المعلومات الموثوقة والشاملة حول الأسواق والعمليات التجارية للخواص والفرص الإستثمارية. وما عمق هذا المشكل أكثر الإستعمال الضئيل لتكنولوجيا الإعلام والأنترنيت في عالم الأعمال الإقتصادية.

– ثقل الأعباء الضريبية: فالأعباء الضريبية التي يتحملها الخواص عادة لا تساعد على العمل الإنتاجي في ظل إرتفاع نسب الإقتطاعات كإشتراكات الضمان الإجتماعي.[1]

وعليه، فإن التحديات الإقتصادية التي تعترض التسيير التشاركي للعمل التنموي المحلي تواجه الشريك الإقتصادي المحلي وتحد من إسهاماته في دفع العجلة التنموية نظرا لعدم ملائمة بيئة

1- إكرام مياسي، مرجع سابق، ص.ص 138-142.

الأعمال والمؤشرات السلبية لسهولة أداء الأعمال كتحديات خارجية إلى جانب المشاكل الذاتية لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة والمستثمرين كتحديات داخلية.

الفرع الثاني: التحديات الإجتماعية

يتفق أغلب الأكاديميين على إعتبار أن البيئة الثقافية السائدة من الأسباب المعرقلة لأي مجهود إصلاحي في البلدان المغاربية. حيث أن أفراد هذه المجتمعات خصوصا الطبقة المتوسطة يغلب على شعورهم التجاهل السياسي وعدم الإكثرات بالقضايا السياسية مع رغبة في عدم المشاركة السياسية تحقيقا للمصلحة العامة. وهو ما يطرح روح عدم الإنتماء المجتمعي والتفرغ لخدمة القضايا الشخصية الضيقة مفرزا بذلك جملة من القيم والمشاعر التي تعبر عن الإغتراب والتهميش والحرمان الإجتماعي للمواطن والإمتثال لمرجعية السلطة القائمة. [1] هوما ينطبق على المواطن الجزائري ويتعداه إلى جميع الفئات العمرية والمكانة الإجتماعية لا سيما على المستوى المحلي، حيث تزداد درجة عدم الإكثرات بالتدبير المشترك للشأن العام المحلي تاركا المجال في ذلك إلى الفاعل الحكومي المحلي مع كل ما لازم تسييره للشأن العام والأداء التنموي من سلبيات وشابه من إختلالات.

إلى جانب جملة من المحددات الإجتماعية الآتية:

- **إرتفاع نسب الأمية والفقر في المجتمع**

تعوق نسب الأمية والفقر المواطنين والأفراد من ممارسة حقوقهم السياسية والمشاركة الفعالة في تسيير الشؤون العمومية، هذه الوضعيات تنمي قصور الوعي السياسي لدى الفرد الجزائري بأهمية مشاركته في العملية السياسية[2] كما أن تدني المستوى المعيشي وضعف المستوى التعليمي يضعف المشاركة الشعبية في المواعيد الإنتخابية المتتالية في إطار النموذج التمثيلي أو ما بينها في إطار النموذج التشاركي.

- **ضعف التنشئة السياسية والإجتماعية:**

تعتبر من أهم العوامل التي ساهمت في سلبية المواطن الجزائري وعدم مبادرته إلى المشاركة الجدية في العمل السياسي في المجتمع الجزائري. ما وقف عاملا في أزمة المشاركة السياسية. ويبرز إبتعاد المواطن الجزائري للأسباب والمظاهر التالية:

1ـ مبروك ساحلي، **الإصلاح السياسي في دول شمال إفريقيا– دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب** (تركيا: أنقرة، مركز دراسات الشرق الأوسط،2018) ص.11.

2ـ بورغدة وحيدة، "المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة العربية–حالة الجزائر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ص. 148.

– إختلال الموازين بين الحق والواجب، وذلك بإسراف المواطن في المطالبة بالحق وتقصير في أداء الواجب مما أدى إتساع الهوة بينهما؛

– إهتزاز قيمة العمل بصفة عامة. فقد أصبح العمل مجرد وسيلة للحصول على الأجر دون التفكير في العائد الإجتماعي والإقتصادي وكرس الإنعزال والإنطواء الفردي عن أي مشاركة في تدبير الشأن العام؛

– ضعف الثقة بين الفرد والسلطة بسبب الوعود الكثيرة التي تجد السلطة نفسها لا تستطيع الوفاء بها، وعدم الصراحة بين المواطن والإدارة في العديد من المسائل والحقائق؛

– اللامبالاة والشك في مجال الحراك الإجتماعي والإغتراب والإتكال على السلطات العامة.[1]

وعليه، ينتج ضعف التنشئة السياسية والإجتماعية التفكك وعدم التلاحم الإجتماعي ما بين أفراد المجتمع المحلي فيما بينهم وفي علاقتهم بالسلطات المحلية، مما يضعف التنسيق والتشاور والتعاون في التسيير التشاركي للمشروع التنموي المحلي.

– **إقصاء ذوي المهارات المرتفعة وهجرة الأدمغة**

إن هجرة الشباب العربي وفي مقدمتهم الشباب والمواطنون الجزائريون أحد أعراض إقصاء الفرد الجزائري صاحب المهارات المرتفعة. وقد حددت الأسس الهيكلية لمعدلات الهجرة المرتفعة من البلدان العربية وهي: المداخيل المتخلفة، والإقتصادات القائمة على المحسوبية والمحاباة والإفتقار إلى حرية التعبير السياسي. وقد أعاقت كل هذه الأسباب المشاركة السياسية للمواطن الجزائري خصوصا الشباب، حيث شهدت البلدان العربية وعلى رأسها الجزائر أحد معدلات الهجرة للكفاءات الوطنية في شتى الميادين وكشفت عدة دراسات إستقصائية عن تزايد أعداد الساعين منهم إلى الهجرة[2].

ختاما، فإن تشابك التحديات السياسية القانونية والإقتصادية والإجتماعية إنعكست سلبا على أداء مختلف الشركاء المحليين وقوضت التسيير التشاركي للسياسات التنموية في ظل بيئة مجتمعية غير ملائمة لأبجديات الممارسة الديمقراطية وتجسيد تطبيقات المقاربة التشاركية.

1ـ دريس نبيل، مرجع سابق، ص 110.

2ـ تقرير التنمية العربية الإنسانية للعام 2016، مرجع سابق، ص 131.

المبحث الثاني: إستراتيجيات ترقية المقاربة التشاركية لتعزيز التنمية المحلية في الجزائر

يقتضي تجاوز التحديات المجتمعية في جميع المجالات وتشعباتها التي تعترض النهوض بالنموذج التشاركي في تعزيز التنمية المحلية بالجزائر إستراتيجيات في نفس المجال ونفس التشعبات لتهيئة الظروف الملائمة لتطبيقات هذا النموذج وتحقيق النتائج المرغوبة.

المطلب الأول: الإستراتجيات السياسية والتقنية

لقد تناولنا في هذا المطلب مجموعة من الإستراتجيات التي تساعد على تفعيلها للإرتقاء بالمستوى الإجتماعي والمعيشي للمواطن وصولا إلى تحقيق تنمية محلية ومن بينها مايلي:

الفرع الأول: الإستراتجيات السياسية

تستهدف الإستراتيجيات السياسية تعميق ممارسة الديمقراطية التشاركية محليا في الجزائر رغم حداثة تجربتها وذلك بإستقطاب وكسب ثقة المواطن الجزائري ومختلف الشركاء المحليين للمشاركة في تطبيقات هذا النموذج، إذ تعتبر البيئة السياسية الديمقراطية الملائمة والمنفتحة على المجتمع في إطار التعدد والتمكين السياسي لكل الأفراد والتنظيمات، إلى جانب تهيئة ظروف الحكامة المحلية، أهم معالم إمكانية نجاح هذا التوجه الحداثي في تدبير الشؤون العمومية.

وإنطلاقا من تعزيز الثقافة السياسية الديمقراطية المشاركاتية التي تعتبر إحدى الأسس المهمة لتوطين الممارسة الديمقراطية والقيم المشاركاتية ضمن الخصوصيات المحلية للمجتمع الجزائري يمكن أن تنبثق عنها مجالس منتخبة تتوافق مع الثقافة السياسية المجتمعية محليا وتعمل على إستيعاب وتمكين جميع الشركاء السياسيين المؤثرين في خلق جو سياسي ديناميكي ، تعكس من خلاله هذه المؤسسات الرسمية المحلية إرادة المجتمع الحقيقية. وتقوم عملية البناء السياسي السابقة على رؤية تبدأ من الأسفل بغية القضاء على الممارسات المشينة والمظاهر الشكلية التي أنتجت ثقافة اللامبالاة بالشأن السياسي وعدم الوثوق بالساسة لدى المواطن الجزائري. هذه العملية تستهدف قيام أحزاب سياسية قوية ومجتمع مدنيا أكثر إندماجا في إدارة الشؤون العامة والشأن السياسي في ظل دولة الحق والقانون ومحاربة الفساد، وفي إطار حكم راشد يستند على الشفافية ويقوم على المساءلة والمحاسبة بوصفها شروطا ضرورية للتنمية في جميع مجالاتها

ومدلولاتها[1]فالثقافة السياسية التشاركية تسمح بتمكين أفراد الجماعة الإقليمية بمختلف أعمارهم ومستوياتهم وجنسهم من المشاركة في الحياة السياسية محليا عبر المجالس محلية منتخبة ذات كفاءة، منفتحة على مجتمعها المحلي وتستقطب جميع الشركاء المحليين الإجتماعيين والإقتصاديين في التدبير المشترك للشؤون العامة والفعل التنموي محليا.

ولا يمكن بناء مجتمع قوي على المستوى المحلي إلا عبر الأطر التالية:

– ضرورة إصلاح العلاقة بين السلطة المحلية ومجالسها المنتخبة ومختلف تشكيلات المجتمع المدني بتجاوز النظرة النمطية بتحدي هذه التشكيلات للبيروقراطية والإعتراف بأنها تشكل مخزونا معتبرا من القيم يمكن الإستعانة به في تعبئة المواطنين والإنخراط في ترشيد العمل التنموي بطرقها الخاصة. لذا، ينبغي تشجيعها وفقا لأطر قانونية وتنظيمية وتقديم تحفيزات مالية؛

– إدماج مؤسسات المجتمع المدني في إستراتجية التنمية المحلية ومكافحة الفساد والمظاهر السلبية بالمشاركة الفعلية من خلال المساهمة في صياغة وإعداد البرامج والسياسات التنموية المحلية المختلفة من خلال منظومة قانونية توضح آليات المشاركة من جهة، وتضمن تطبيقها فعليا على أرض الواقع؛

– تعزيز إستقلالية تمويل المنظمات الجمعوية بالسماح بتدخل مراكز الدراسات والمانحين وتطوير البنية التحتية لنشاطها ببناء قدراتها وتنظيم برامج تكوينية وتربصات وورشات عمل لفائدة المنخرطين لتلقينهم أبجديات العمل التطوعي والجمعوي والتشاركي، وضمان عملية المصاحبة من قبل النمظمات الوطنية والدولية لتزويدها بالإستشارات والخبرات لزيادة فعاليتها، في سبيل القضاء على المشاكل المجتمعية ودعم عملية التنمية المحلية.[2]

وعبر هذه الميكانيزمات يمكن أن يتشكل مجتمع مدني قوي بنيويا ووظيفيا بمؤسسات مدنية قوية ومنظمة ذات كفاءة عالية وتخصص وظيفي في مجال عملها. كل هذا في ظل بيئة مجتمعية ملائمة ونظام مفتوح يعترف بأن مقومات نجاح أي مشروع مجتمعي تنموي لايمكن أن يتحقق إلا بإشراك جميع أطياف المجتمع المدني في إطار التدبير التشاركي بغية إستدراك التأخر والإنخراط الحاصلين لتحقيق مطالب جميع الفئات وفي جميع المناطق. كما أن الإدارة

1ـ عربي بومدين، مرجع سابق، ص 43.

2ـ طاشمة بومدين، **مدخل إلى علم السياسة،مقدمة في دراسة أصول الحكم**، مرجع سابق، ص.ص. 183.187.

السياسية الحقيقية لا تتجسد فقط في الخطابات الرسمية للسلطة السياسية وفي التعينات و التسهيلات الممنوحة في عملية التسجيل وإنما تكمن أولا بضرورة أن تكون نشأة مختلف أطياف المجتمع المدني بأسلوب الإدماجية المجتمعية كما تم الإشارة إليه سابقا وليس عن طريق أسلوب إدماجية الدولة، بناءا على رغبات ذاتية للأفراد لولوج العمل التطوعي لتحقيق مصالح مجتمعية بعيدا عن الإغراءات والمجاملات. وهو ما يعني إستقطاب وانخراط كفاءات محلية نشطة وقادرة ومتخصصة تحمل مشاريع قابلة للتنفيذ. على أن يتبع ذلك بتسهيلات في التسجيل وممارسة الأنشطة المتعددة المجالات عبر أطر قانونية واضحة ترسم الحدود وتزيح القيود .

الفرع الثاني: الإستراتجيات التقنية

تعتبر الإمكانيات التقنية المعاصرة والبرمجيات الإلكترونية وشبكات الأنترنت الآلية التي أزالت الإعتقاد الذي كان راسخا قبلها والقاضي بعدم إمكانية مشاركة جميع أفراد المجتمعات في تسيير شؤونهم العمومية وترك المجال للمنتخبين للقيام بهذا الدور، وذلك بتوفيرها وسائل حديثة تختصر الزمان و المكان وتمكن الجميع من المشاركة في إطار التوجه التشاركي، وهذا من خلال:

أ- توسيع المشاركة الإلكترونية والعمل بالإستشارات السياسية الإلكترونية

من خلال تواصل الحكومة وجماعاتها المحلية مع المواطنين عبر الأدوات الإلكترونية و إستغلال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كالبريد الإلكتروني والمنتديات والمدونات وحتى الشبكات الإجتماعية للتحاور وإستشارة المواطنين والرد على الإستفسارات ورفع مستوى العلاقة مع الأفراد في صنع القرار ودفع التنمية المجتمعية بخطوات أسرع[1]عبر هذه الأداة المعاصرة التي تعتبر من أهم أدوات إنجاح الفعل التشاركي في تسيير الشأن العام المحلي ودفع عجلة التنمية المحلية.

ب- ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية والمعلوماتية المتسارعة

إن الإستجابة للمطالب الشعبية المتسارعة والمتشابكة وتوقعاتها المستقبلية تفرض السير على نفس وتيرة التطور المعلوماتي الذي يعرفه العصر الحديث ويقتضي ضرورة إدماج التطبيقات الإلكترونية والرقمية الحديثة والإستفادة من المزايا التي تطرحها لتحقيق المصلحة العامة بكفاءة

1- عماد أحمد أبو شنب، **الحكومة الإلكترونية أداة للديمقراطية والتنمية المجتمعية** (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2012) ص.ص. 42-43.

وفاعلية، [1] وفقا لمتطلبات مسايرة لهذا التوجه التقني وضرورية للفعل التشاركي، يظهرها الشكل التالي. والتي ترتكز على بساطة الإجراءات وشفافيتها وشموليتها وإستدامتها مع ضمان أمنها السيبراني في ظل شفافية كعناصر أساسية لإعمال التوجه التقني والرقمي وتفعيل أدواره مختلف مراحل العمليات التنموية على المستوى المحلي.

شـــــكل رقم 04: المتطلبـات المـــرافقة للتـوجه التقـني لـــدى الحكومات

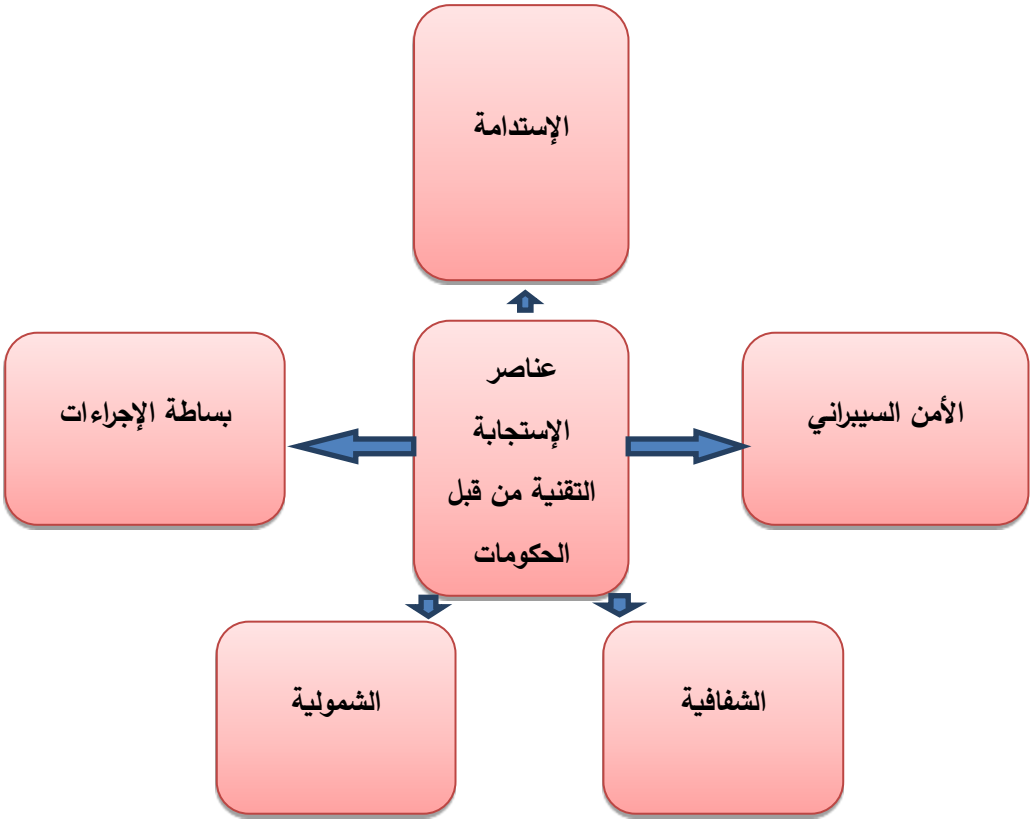

المصدر: عمر ملاعب، "الحكومة الإلكترونية وجائحة كوفيد 19"،**مجلة جسر التنمية**، العدد151 (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2020)

- تطوير العمل بالحكومة الإلكترونية في الجزائر وعلى مستوى جماعاتها المحلية وفقا للإطار العام لتوصيات الأمم المتحدة لسنة 2016 من خلال الأربعة مراحل لتفعيل هذا النمط المعاصر من الحكومة (الإنشاء، التطوير،المعاملات، التشبيك) حسب مؤشر الأمم المتحدة لتصنيف الحكومة الإلكترونية، [2] من خلال نماذج التفاعلات الأساسية ما بين المؤسسات

1ـ رانيا هدار، **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر** (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) (جامعة باتنة01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية 2017-2018) ص.321.

2ـ عمر ملاعب، مرجع سابق، ص.ص 03-04.

الرسمية للدولة والفواعل غير الرسمية المستفيدة من خدمات الحكومة الإلكترونية على رأسها المواطن الذي يساعد في النهاية على تطوير هذه الأنظمة إستدامتها من جهة وتحسين الإطار العام لعيش المواطن والإستجابة لإحتياجاته المتطورة والمتشابكة.

شكل رقم05: نمـــاذج تفـــاعلات الحـــكومة الإلكترونية الأربـــعة

المصدر: عمر ملاعب، مرجع سابق، ص.03.

المطلب الثاني: الإستراتيجيات الإقتصادية والإجتماعية

يعد الإهتمام بالإستراتجيات الإقتصادية والإجتماعية عامل مهم في دعم الديمقراطية التشاركية وتعزيز التنمية المحلية وقد تناولنا في هذا المطلب آليتين وهما:

الفرع الأول: الآليات الإقتصادية

لتجاوز التحديات الإقتصادية التي تشهدها الجزائر والتي ألقت بتأثيراتها على المستوى المحلي في الجزائر، ينبغي على السلطات العمومية في الجزائر على المستويين المركزي والمحلي ضرورة تشجيع الأنشطة الإقتصادية وتنويعها من خلال تشجيع المستثمرين والخواص ومختلف المؤسسات الناشئة. وهو ما من شأنه تحسين الوضع التنموي المحلي وضمان جودة الخدمة العمومية المحلية لبلوغ ظروف العيش الملائم للساكنة المحلي.

أولا- تشجيع الإستثمار المحلي

يلعب تشجيع الإستثمار المحلي درجة ذات أهمية بالغة في تعزيز إرساء الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي في الجزائر وتطبيقاتها نظرا لإرتباطه بشريك إقتصادي رئيسي هو

القطاع الخاص الذي من شأن استيعابه إضفاء مرونة وحركية كبيرة على النشاط الإقتصادي المحلي بإعتباره أحد أهم مجالات التنمية المحلية الذي ينبغي تنشيطه وتفعيله.

ويؤدي تنويع وتنشيط الإستثمار المحلي دورا مهما في عملية التنمية المحلية المنشودة خصوصا إذا ما توفر الظروف الملائمة لذلك حسب المؤهلات التي ينفرد بها كل إقليم أو منطقة. إضافة إلى تشجيع الإستثمار التشاركي الذي يقوم على رصد صاحب الإستثمار أيا كان عمومي أو خاص مدى نجاح مشروعه الإستثماري من خلال:

– إستشارة وأخذ رأي مواطني الإقليم الذي سيقام به المشروع بخصوص إمكانية نجاحه أو فشله، بحيث يقدم قاطنو هذا الإقليم الإقتراحات والإضافات التي من شأنها ضمان نجاح هذا الإستثمار وإنعكاسه إيجابا على حياتهم اليومية بفعل إدراكهم لخصوصيات هذا الحيز الجغرافي؛

– أخذ رأي سلطات الجماعات المحلية في مدى نجاح وفعالية هذا المشروع الإستثماري من عدمه مع معرفة الأطر القانونية والإجراءات اللازمة لتجسيده. [1]

إلى جانب جملة من التوصيات التي من شأنها تعزيز أدوار الجماعات المحلية في ترقية الإستثمار المحلي:

– تطوير العرض العقاري الموجه للإستثمار: وذلك من خلال مراجعة النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بتخصيص الجيوب العقارية المخصصة للإستثمار المحلي للخواص لتسهيل إنشاء مناطق النشاطات والمناطق الصناعية؛

– ترقية دور الجماعات المحلية في مرافقة المستثمرين الخواص: لاسيما مساعدة المؤسسات المصغرة الناجحة من أجل توسيع أنشطتها، أو الإستثمار في أنشطة جديدة ضمن تدابير تشجيعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة وتقديم التسهيلات لحصولها على صفقات عمومية؛

– تبسيط الإجراءات الإدارية: لاتزال التعقيدات البيروقراطية من معوقات الإستثمار المحلي في الجزائر. وهو ما يستلزم تبسيط مختلف الإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح عقود الإمتياز وتسهيلها وإعفاء المستثمرين الخواص من بعض الوثائق والخطوات الإدارية. مع العمل على لا

1ـ مقدم ابتسام، الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر: ولاية وهران دراسة حالة (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة وهران02، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018–2019) ص.ص.256 – 257 .

مركزة بعض الإجراءات والقرارات[1]. وهذا عبر إعادة النظر في مجمل المنظومة القانونية المتعلقة بتشجيع الإستثمار المحلي وتقديم المزيد من التسهيلات القانونية والإدارية للمستثمرين.

ثانيا- تنويع الإقتصاد المحلي

من بين أهم ما تسعى إليه السلطات العمومية في الجزائر كما تم الإشارة إليه سابقا عبر تبني نموذج التسيير التشاركي للشأن المحلي هو بلوغ مستويات مقبولة من التنمية المحلية في جميع المجالات، خصوصا الإقتصادية منها من خلال الشراكة المجتمعية مع المتدخلين الإقتصاديين الخواص بكل أنواعهم ومكوناتهم وأطيافهم باعتبارهم أداة لبلوغ هدف منشود.

في ذات السياق، فإن تنويع الإقتصاد المحلي يتطلب سعي الدولة الجزائرية وسلطاتها المحلية ليتشكل إقتصادها المحلي بالإستثمار في مختلف المجالات كالصناعة والزراعة والسياحة والخدمات،[2] بحيث أن التنوع الجغرافي والطبيعي والمناخي الذي فرض تعددا في الأقاليم والجهات يمثل حاضنة جد ملائمة لتنويع الأنشطة الإقتصادية محليا. ففي حين تزخر بعض الجهات بمقومات زراعية هائلة، تزخر مناطق أخرى بقاعدة صناعية ضخمة، وأخرى تشكل مجالا رحبا لتصبح قاعدة سياحية لدرجة أن بعض المناطق في الجزائر تزخر بمقومات متنوعة مجتمعة.

كما أن ترقية السياحة الوطنية يبقى رهن الإستغلال الأمثل للمقومات المحلية،هذه المقومات تتميز بالثراء والتعدد وتستدعي الإستغلال العقلاني لا سيما السياحة الدينية والثقافية والتاريخية والريفية، حيث تتوفر بعض الولايات وبلدياتهم على مميزات خاصة بها على غرار السياحة الدينية مثل: الزاوية التجانية بالأغواط، ومسجد وضريح الصحابي الجليل عقبة بن نافع ببسكرة، والسياحة الحموية من خلال الحمامات المعدنية عبر العديد من المناطق[3]. كما تتميز مناطق أخرى بالثروات الغابية الهائلة والشريط الساحلي الطويل إلى جانب الصحاري والواحات بالجنوب الجزائري.

ختاما فإن تهيئة الظروف الملائمة لإقامة إستثمار محلي يساعد على تنويع الإقتصاد المحلي في جميع المجالات والأنشطة الإقتصادية، ويسهم في تشجيع القطاع الخاص الحالي إلى جانب

1- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **لقاء مع الولاة**، مرجع سابق، ص.ص60-62.

2- مقدم ابتسام، **مرجع سابق**،ص. 359.

3- وزير السياحة، "ترقية السياحة الوطنية مرهونة بالإستغلال الأمثل للمقومات المحلية"، **جريدة التنمية**، العدد 11، الأحد 11 أكتوبر 2020، ص. 04.

تسهيل نمو وثراء قطاع خاص محلي جديد يرتقي إلى مصاف شريك إقتصادي مهم لإنجاح الشراكة بين الجماعات المحلية وبين القطاع العمومي.

الفرع الثاني: الإستراتيجيات الإجتماعية

يعتبر النهوض بالأوضاع المجتمعية من أهم الشروط المسبقة، إضافة إلى الشروط السابقة لنجاح التسيير التشاركي لشؤون الأفراد والمجتمع من خلال جملة من الآليات التالية

أ- إصلاح منظومة التعليم والتكوين على القيم التشاركية

لاشك أن نهضة أي مجتمع في العالم ومنها الجزائر لا تقوم إلا بالإهتمام بالتعليم والتكوين القائمين على الممارسة. وعليه، لابد من غرس القيم التشاركية الإيجابية لدى الطلاب في الجامعات والمعاهد والتلاميذ في المدارس على إعتبار أنهم من سيتولون مستقبلا إدارة المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية، ونواة ودعامة أساسية للفاعلين غير الرسميين محليا ووطنيا سواء كمتعاملين إقتصاديين ومستثمرين أو كمنخرطين في مختلف منظمات المجتمع المدني من حركة جمعوية ونقابية وتنظيمات غير رسمية.

ب- الإهتمام بالكفاءات البشرية

وذلك من خلال تقديم التحفيز والدعم بكل الوسائل المتاحة لتسهيل أعمالهم وطموحاتهم، وإزالة شتى العقبات البيروقراطية السائدة. على إعتبار أن الكفاءات البشرية الجزائرية جهة فاعلة مهم لتعزيز وتقوية الفعل التشاركي في تدبير وتسيير الشؤون العامة والوطنية والمحلية لما تملكه من رؤية علمية وثقافية تساعد في تحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للمواطنين[1]

ج- توسيع قدرات الرعاية الصحية وتعليم عالي الجودة للفرد الجزائري

أكد تقرير التنمية العربية الإنسانية لسنة 2016 أن ثمة إتفاقا على أن الإنجازات التعليمية والصحية الجيدة في وقت مبكر من حياة الفرد ذات أهمية بالغة للتنمية المعرفية والمادية الفردية المناسبة. فالتعليم والصحة الجيدة في السنوات الباكرة من الحياة تمكن من المساهمة السياسية والإقتصادية في المجتمع مستقبلا،[2] من خلال توفير أكبر قدر من الكفاءات وفي جميع

1- محمد بلعسل، بوعيسي عزة، مرجع سابق، ص.ص230-231 .

2- تقرير التنمية العربية الإنسانية للعام 2016، مرجع سابق، ص. 154.

المجالات التي من شأنها تقديم الإستشارة والدعم التقني والفني المتخصصين للسلطات العمومية المحلية في إدارتها لشؤون ساكنة إقليمها.

د- توسيع فرص التوظيف والتعبير عن الرأي للمواطن الجزائري

ينبغي إقرار سياسات ترمي لكسر حلقة الفقر بالتركيز على تسهيل عملية إنتقال الشباب من الجامعة ومختلف مراكز التكوين وفقا لإستراتيجية تستجيب لقدراتهم وتمكنهم من مناصب شغل مع تيسير الوصول إلى المعلومات لمساعدة الأفراد على إختيار المهن، وإغتنام الفرص للإنخراط السياسي والمشاركة السياسية. [1]

مما سبق فإن توفير الإطار الإجتماعي الملائم للفرد الجزائري من خلال توفير ظروف معيشية مقبولة، بداية من التعليم بكل مستوياته وتوفير خدمات صحية لائقة. بما يساعد على تكوين كفاءات بشرية محلية متشبعة بقيم التلاحم والتعاون والمساواة الإجتماعية بين جميع الفئات المجتمعية للإشتراك في مشروع البناء التنموي عبر تسيير الشأن العام وفق الشراكة المجتمعية لتحسين الظروف الإجتماعية للساكنة في شتى المجالات وإقامة شركاء إجتماعيين وإقتصاديين قادرين على تفعيل التوجه التشاركي من الممارسة الديمقراطية.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لتطبيقات الديمقراطية التشاركية في إدارة الفعل التنموي المحلي بعد التعديل الدستوري لسنة 2020

نحاول في هذا المبحث وضع تصور مستقبلي أو رسم دراسة مستقبلية للمشاهد الممكنة لتفعيل أو تعطيل هذا التوجه الجديد للفعل الديمقراطي على المستوى المحلي في صناعة القرار التنموي المحلي بعد التعديل الدستوري 2020. وذلك انطلاقا من حدود تطبيق النموذج التشاركي من الديمقراطية المحلية والذي تعترضه معوقات مجتمعية تتفاوت مستوياتها وتعقيداتها ومخرجاتها غير أن الوضعية المتأزمة هي المجال المفضل للباحثين والدارسين في العلوم السياسية وحقل السياسة المقارنة خصوصا لكونها مشكلة بحثية ينبغي التصدي لها علميا لتمكين تجسيدها عمليا

وينبغي للدراسة الإستشرافية التي تعالج مستقبل تطبيقات الديمقراطية التشاركية في إدارة الفعل التنموي المحلي في الجزائر بعد التعديل الدستوري 2020 الذي حظي بالموافقة الشعبية إستعراض النتائج النهائية المعلن عنها لهذا الإستفتاء الشعبي، حيث بلغ عدد الناخبين

1ـ تقرير التنمية العربية الإنسانية للعام 2016، مرجع سابق، ص. 157.

المسجلين على مستوى كامل التراب الوطني 23.599.320 مسجلا والعدد الإجمالي للمسجلين بما في ذلك المقيمين بالخارج 24.466.618 مسجلا. وأفرز الإستحقاق الإنتخابي للفاتح من نوفمبر عن بلوغ عدد المصوتين على مستوى التراب الوطني5.616.481 مصوتا، والعدد الإجمالي للمصوتين بما في ذلك المقيمين بالخارج 5.661.551 مصوتا بنسبة مشاركة إجمالية قدرت بـ 23.84% (5.024.239 صوتا معبرا عنه و 637.308 صوتا ملغى). هذه الإحصائيات الرسمية وبرغم تدني نسبها إلا أنها لم تسجل أي أحداث إستثنائية. وجرت في ظروف عادية بعيدا عن حالات التزوير. ليتم تمرير هذا الدستور بتصويت 3.356.091 منتخبا بـ "نعم". أي نسبة مئوية قدرها 66.80%. في حين صوت بـ "لا" 1.668.148 مصوتا، أي بنسبة مئوية قدرها: 33.20%[1]. لتنتقل بذلك بأحكام المرسوم الرئاسي رقم 20/ 251 المؤرخ في 2020/09/15 [2] من مشروع لتعديل الدستور سنة 2020 إلى أسمى وثيقة في الدولة هي دستور الجزائر 2020 لسنة.

وتنطلق الدراسات المستقبلية لأي ظاهرة سياسية في المجتمع بتتبع الإتجاهات المحتملة لتطورها إعتمادا على السيناريوهات المستقبلية التي حددها حقل الدراسات المستقبلية في ثلاث إتجاهات رئيسية وفقا لمنظور الدكتور وليد عبدالحي، وهي التطور الإيجابي (السيناريو الإيجابي) والتطور السلبي (السيناريو التشاؤمي)، أو تبقى الظاهرة السياسية تراوح مكانها(السيناريو الإتجاهي).[3] وهي السيناريوهات المستقبلية التي سنحاول إسقاطها على تطبيقات الديمقراطية التشاركية في إدارة الفعل التنموي محليا في الجزائر بعد التعديل الدستوري لسنة 2020 بناء على بعض المتغيرات والمؤشرات والمشاهد الممكنة.

وعليه، سيعالج المطلب الأول بالدراسة والتحليل سيناريو نجاح المقاربة التشاركية بعد التعديل الدستوري لسنة 2020 مستقبلا. كما يعالج المطلب الثاني سيناريو فشل المقاربة التشاركية. أما

1ـ يمكن الإطلاع على النتائج النهائية لإستفتاء 2020/11/01، تُصفح بتاريخ 30 /04 /2023 على الساعة: 17:00، عبر الرابط التالي: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20201112/202322.html

2ـ مرسوم رئاسي رقم 251/20 مؤرخ في 2020/09/15 يتضمن مشروع التعديل الدستوري لسنة 2020 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54).

3ـ وليد عبد الحي، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، ط1 (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002) ص.119.

المطلب الثالث فيتناول بالدراسة السيناريو الإتجاهي أو بقاء التسيير التشاركي للشأن المحلي يراوح مكانه.

المطلب الأول: نجاح المقاربة التشاركية

يعكس الحديث عن نجاح المقاربة التشاركية كنموذج في تسيير الفعل التنموي المحلي في الجزائر بعد التعديل الدستوري لسنة 2020 السيناريو الإيجابي أو الرؤية الإيجابية لمستقبل هذا النموذج. وهو ما يضعنا في صلب قراءة تفاؤلية لقابلية التطبيق الأنجع مستقبلا لهذا البراديغم في دفع وتيرة التنمية المحلية من منطلق الضمانات الدستورية المتاحة والإصلاحات السياسية المرتقبة والإمكانيات المجتمعية المتوافرة في جميع المستويات والمجالات التي تحتاج فقط إلى ترجمتها لآليات وممارسات عملية من شأنها إنجاح المقاربة وتحقيق وثبة تنموية تتدارك أكبر قدر من النقائص وتحسن الإطار المعيشي للمواطن الجزائري.

وينطلق إحتمال نجاح مقاربة الديمقراطية التشاركية من مؤشرات إيجابية قد تسهم في بناء حكامة محلية بداية من زاوية الرؤية الواعية لهذه المقاربة والإرادة السياسية التي يوليها النظام السياسي الجزائري لتفعيلها من خلال الضمانات التي أتاحها النص الدستوري والإصلاحات السياسية المستقبلية لإقامة الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية للبراديغم التشاركي وتهيئة المناخ العام لتطبيقاتها وتجاوز حدودها المجتمعية وهي كلها شروط ضرورية لتفعيل هذا البراديغم في إدارة الشأن المحلي.

وبدراسة متأنية ومتفحصة، فإن النظام السياسي الجزائري ومن خلال التعديل الدستوري لسنة 2020 وضع أسسا دستورية للقضاء على الممارسات المشينة السابقة وبعض الصور النمطية غير السوية اللصيقة بإدارة الشأن المجتمعي المحلي كإقصاء الشركاء غير الرسميين إلى أبعد الحدود إلا في بعض الفرص المتاحة نادرا والتي كانت تتخذ مطية لتحقيق بعض المصالح الخاصة وإضفاء نوع من الممارسة الديمقراطية،وبالتالي الإنتقال إلى المسار الديمقراطي الذي يجد فيه الشركاء الإجتماعيون والإقتصاديون إطارا ملائما وجوا مناسبا للمشاركة إلى جانب الجماعات المحلية ومجالسها المنتخبة والإسهام في القضاء على ما ينخر حياة المواطن وتحقيق ما يصبو إلية والوصول إلى تحقيق العيش الكريم في ظل جو ديمقراطي محلي يستوعب الجميع.

ويشكل الوعى الشعبي اللافت المميز للحراك الذي أنتج سقفا مهما من الشعور بالوجود السياسي والمواطني لم يكن موجودا قبله، بفعل تحطيمه للعديد من القيود وفتح المجال واسعا لإستعادة دور المواطن المؤثر في إدارة الشؤون العامة[1]أهم الدوافع التي ارتكزت عليها السلطات العمومية في إعداد الوثيقة الدستورية لسنة 2020 عقب هذه التحولات السياسية والإجتماعية.

وبقراءة بسيطة للأرقام المسجلة والنتائج المعلنة فإن المصوتين بـ "لا" والبالغ عددهم 1.688.148 ممتنع بنسبة مئوية قدرها 33.20% وإن أعلنوا عن رفضهم الصريح لمشروع التعديل الدستوري بتصويتهم لعدة أسباب أبرزها الهوية الوطنية، والمصوتون الذين ألغيت أصواتهم المقدرة بـ 637.308 صوتا ملغى وإن كانوا لا يبدون أي رأي بالقبول أو الرفض حول النص الدستوري فإنهم لايزالون يؤمنون بالحق والواجب الإنتخابي كآلية للمشاركة السياسية في إدارة الشأن العام. ليعكس بذلك مدى ثقافة المشاركة في ظل الديمقراطية التمثيلية. والتي قد تتطور مستقبلا في إطارالتوجه التشاركي للديمقراطية المتاح خصوصا على المستوى المحلي سعيا للإسهام والتأثير في تدبير الشأن المحلي وصناعة الفعل التنموي جنبا إلى جنب مع السلطات العمومية المركزية والمحلية والمواطنين الموافقين على النص الدستوري والذين أتاح لهم تمرير الدستور بعض الجرعات الإيجابية الزائدة من الثقة في النظام السياسي للإستمرار في مشاركتهم السياسية في إطار المقاربة التشاركية في ظل تأثيرهم المباشر والفعال والإيجابي في الموافقة عليه.

كما يعد المجتمع المدني بكل تنظيماته ومؤسساته طرفا حاسما في مشروع البناء التنموي المحلي وهو ما تدركه السلطات العمومية وتسعى لتعزيزه بداية بالتعيينات الجديدة على مستوى مستشاري رئيس الجمهورية قبل التعديل الدستوري لسنة 2020 بتعيين مستشار مكلف بالجمعيات الدينية. كما يؤكد تعيين مستشار برئاسة الجمهورية مكلف بالحركة الجمعوية والجالية الجزائرية بالخارج، وتسهيل تسجيل الجمعيات إلى جانب مشروع وضع دفتر شروط لتنظيم أنشطتها والتي بلغ عددها أكثر من 120 ألف جمعية بمختلف أشكالها وصيغها، نوعا من الإرادة السياسية لتعزيز العلاقة ما بينه وبين مؤسسات الدولة، بما في ذلك الجماعات المحلية في إطار الديمقراطية التشاركية خدمة للمصالح العامة الوطنية والمحلية وتحسين

1ـ نور الدين بكيس، **الحراك الشعبي الجزائري– النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي** (الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2020) ص.ص. 177– 178.

الإطار المعيشي للفرد الجزائري. وهو المسعى الذي يفرض على مختلف تلك التنظيمات التحلي بالجدية والإرتقاء إلى مستوى ما تقتضيه هذه الشراكة وهو المساهمة الفعلية في إتخاذ القرار من أجل إعادة بناء الثقة بين الحركات الجمعوية ومؤسسات الدولة، التي تنتقل بمهن الأدوار الكلاسيكية المناسباتية إلى العمل المؤسساتي المحترف كمكمل للسياسات الحكومية [1]. وهي التعيينات التي لم تكن قبل الإنتخابات الرئاسية لسنة 2019 لتشكل بذلك إحدى أهم الإصلاحات المسجلة بإسم السلطة السياسية المنبثقة عنها في إطار مساعي إقامة كيانات قوية للمجتمع المدني.

ويعول النظام السياسي الجزائري على المجتمع المدني ويعتبره شريكا رئيسا في كشف الفساد ومحاربته وفي الرقابة والإستشارة عبر إدماجه في عمل المؤسسات الرقابية والإستشارية المنبثقة عن الدستور [2] وإزالة كافة العقبات التي تعترض تطوير هذه الشراكة. حيث أن مكافحة الفساد لا توكل للمؤسسات الرسمية، بل تستند أيضا على إسهامات مختلف فعاليات المجتمع المدني في الحد منه وأخلقة الحياة العامة لسير المصالح العمومية في بيئة شفافة ونزيهة بعد توفير الإطار العام المناسب لمشاركة كافة تكويناته في التشاور العام والنقاش الوطني والمحلي حول مشروع البناء التنموي الإقتصادي والإجتماعي وفقا للمادتين 209 و210. وهو ما يشكل ورشات تشاور وتربصات لرفع مستوى المنضوين تحت لواء هذه التنظيمات غير الرسمية و إكسابهم خبرات العمل التشاركي في مواجهة المشاكل اليومية للمواطن وكيفيات التشارك في إيجاد الحلول المناسبة.

يضاف إلى ما سبق، إنشاء الهيئة الجديدة المسماة المرصد الوطني للمجتمع المدني بموجب المادة 213 كهيئة إستشارية لدى رئيس الجمهورية، تجسد مرافقة الدولة وجماعاتها الإقليمية لمختلف التنظيمات المجتمعية المحلية، ومحاولة لبناء قدراتها وتفعيل أنشطتها وتكوينها ومصاحبتها للإنتقال بها إلى مصاف الشريك الإجتماعي الرئيس في صناعة الفعل التنموي المحلي، بالأخص في ظل الثراء والتعدد في المنظمات المدنية والجماهرية التي ستنبثق عن النص الدستوري والتي سوف تساعد في تسيير الشأن العام بالتشارك مع الفاعل الدولاتي

1ـ محمد سليمان، **المستشار نزيه بن رمضان يسير بخطى ثابتة لأخلقة وتنظيم المجتمع المدني**، مرجع سابق، ص04.

2ـ تنص المادة 205 من التعديل الدستوري على ما يلي: "..... المساهمة في تدعيم قدرات المجتمع المدني والفاعلين الآخرين في مجال مكافحة الفساد... "

المحلي الذي تفتقر مجالسه المنتخبة للعديد من مقومات عمل تكوينات المجتمع المدني من حيث الخبرة والرغبة والكفاءات.

ومن خلال العرض السابق، فإن من أهم مخرجات إيلاء الإهتمام بتفعيل أدوار المجتمع المدني بالنص الدستوري، ومن خلال مختلف درجة القوانين الخاصة والعضوية المزمع استصدارها مستقبلا ومختلف الإصلاحات السياسية والتعيينات الجديدة هو نشوء مجتمع مدني قوي متعدد ومستقل يدرك أهميته ووجوده وأدواره، يطهر الحياة المدنية والعمل التطوعي من التشكيلات المتسلقة والإسترزاقية والفاسدة، ويتمتع بالثقة من قبل مؤسسات الدولة الوطنية والمحلية ومن غالبية المواطنين ويساهم في إدارة التسيير التشاركي وصناعة الفعل التنموي المحلي ومعالجة مختلف القضايا الوطنية ذات الشأن المجتمعي.

وبالحديث عن القطاع الخاص، سيساعد إستحداث وزارة للمؤسسات الناشئة وأخرى لحاضنات المشاريع بالتشكيلة الجديدة للحكومة المنبثقة عن الإنتخابات الرئاسية 2019[1] على الزيادة الكمية والنوعية لهذه المؤسسات خصوصا على المستوى المحلي، ويضفى المزيد من الحركية والفعالية في المجال الإقتصادي ويؤدي في النهاية إلى تعزيز التنمية المحلية وزيادة النفع العام إلى جانب التشجيعات التي بعثها رئيس الجمهورية لإقامة قطاع خاص فعال وتقديم المزيد من التسهيلات لإقامة شركات ناشئة START UP والتعهد بتوفير التمويل اللازم لإنشائها وإستمرارها بعيدا عن المال الفاسد. مما يؤدي إلى مضاعفة المجهودات والإسهام أكثر في الإستجابة لمشكلات المواطن والإسهام في تقديم الحلول.

وتزداد النظرة التفاؤلية بنجاح مسار إعمال النموذج التشاركي في الجزائر كنموذج لتسيير الشأن العام خصوصا المحلي بعد التعديل الدستوري لسنة 2020 بحركة الإصلاحات الواسعة المزمع القيام بها عبر فتح ورشات كبيرة لإصلاح عميق يشمل كافة المجالات للقضاء على النقائص والاختلالات التي تشوب المنظومة القانونية المتحكمة في نشاط مختلف الفاعلين والمتدخلين وكانت تعترض الجانب التشاركي من الديمقراطية المحلية والتي ألقت بظلالها على الممارسة العملية والأوضاع الميدانية مفرزة مناخ ديمقراطي غير ملائم لتحقيق دينامية تنموية وطنية ومحلية إعتمادا على كل الشركاء محليا. هذه الإصلاحات تهدف بطبيعة الحال إلى

1- مرسوم رئاسي رقم 01/20 المؤرخ في 2020/01/02 يتضمن تعيين أعضاء الحكومة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد01).

الإستجابة للمطالب الشعبية المتزايدة في جميع المجالات عبر الحركات الإحتجاجية اليومية للمواطنين قبل وبعد الحراك الشعبي والتداعيات التي أفرزتها الأزمة الصحية جراء جائحة كورونا، والتي أضحت تشكل ضغوطا إضافية على النظام السياسي لتقديم المزيد من التسهيلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية. بما يمكن الوصول للتسيير التشاركي بين مختلف الفاعلين الذي يعتبر بمثابة أحد الأهداف الرئيسية للدستور الجديد حسب أعلى هرم في الدولة، وبمنح الأولوية في الإصلاحات السياسية إلى تعديل نظام الإنتخابات كأولوية بعد التعديل الدستوري فإن ذلك بمثابة إضفاء للمناخ الديمقراطي القائم على التعددية والإنفتاح السياسي. ومن شأنه إقامة مجالس محلية منتخبة بشفافية وبمشاركة جميع الفئات المجتمعية قائمة على مبدء التناصف بين الرجال والنساء وتجمع ما بين فئة الشباب وذوي الكفاءات العلمية ذات المستوى التعليمي الجامعي[1] وتقصي أصحاب المال الفاسد وذي الأعمال المشبوهة. وهو ما يعني دخول الشباب وذوي الكفاءات الحياة السياسية وإبعاد المال الفاسد، ويجعلها تحظى بالثقة كفاعل حكومي محلي قوي يواجه التحديات الكبيرة المطروحة في جميع الظروف ويتولى تسيير الشؤون العمومية المحلية منفردا في إطار النظام التمثيلي بإقتدار كما يسهم في نجاح تطبيقات التدبير المشترك مع الشركاء المحليين.

كما تضمن التقنيات الرقمية المتطورة التي يشهدها العالم والمجتمع الجزائري هذا التوجه الجديد للفعل السياسي التشاركي الديمقراطي مستقبلا بإتاحتها حضورا أوسع وامتدادا أشمل وانتشارا أعمق عند الفئات الإجتماعية والعمرية و الفكرية[2]، وتوفر بذلك آلية تقنية تتيح للفرد الجزائري والمؤسسات المدنية والمنظمات الجماهرية والشركاء الإقتصاديين فرص الحصول على المعلومات والوصول إليها، وفتح المجال للشراكة عبر التقنيات التي توفرها، أو باقي الأطر الممكنة للفعل التشاركي في تسيير الشؤون العمومية، خصوصا في ظل سعي السلطات العمومية الجزائرية إلى ضمان تزويد جميع المواطنين عبر كافة الأقاليم بالشبكات الرقمية

1ـ تنص المادة 176 من قانون الانتخابات على ما يلي: ... يتعين على القوائم المتقدمة للانتخابات، تحت طائلة الرفض، مراعاة مبدأ المناصفة بين النساء والرجال، وأن تخصص، على الأقل، نصف½ الترشيحات من المترشحين الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة، وأن يكون لثلث3/1 مترشحي القائمة، على الأقل، مستوى تعليمي جامعي..."

2ـ جوهر الجموسي، **الافتراضي والثورة– مكانة الانترنيت في نشأة مجتمع مدني عربي**، ط 1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016) ص.153.

والتكنولوجيا الحديثة في إطار تطبيقات الحكامة والإدارة الإلكترونية انطلاقا من مشروع البلدية الإلكترونية من خلال تبسيط العديد من الإجراءات والمعاملات الإدارية.

في ذات السياق، زاد عدد مستخدمي الأنترنيت في الجزائر ب 3.6 مليون مشترك في ظرف سنة واحدة. أي بنسبة مئوية تقدر بـ 16 %. ليبلغ بذلك 26.35 مليون مستخدم إلى غاية 2021/01/31، حسب التقرير الأخير للموقع الإلكتروني DATA REPORTALالمختص في الإحصائيات المتعلقة بأنترنت الهاتف الثابت والنقال في العالم مقارنة بنفس الإحصائيات خلال شهر جانفي 2020. ويمثل هذا الرقم حسب تقرير لسلطة ضبط البريد والإتصالات الإلكترونية العدد الحقيقي لمستخدمي الأنترنيت وليس عدد المشتركين والمقدر بـ 41.8 مليون خلال الثلاثي الأول لسنة 2020. حيث بلغت نسبة ولوج الأنترنيت في الجزائر 59.6% خلال يناير 2021 من مجموع السكان المقدر بـ 44.23 مليون كما بين نفس الموقع الإلكتروني بزيادة قدرت بـ 03 ملايين مستخدم لمختلف مواقع التواصل الإجتماعي عبر إستعمال الهاتف الذكي واللوحات الإلكترونية .[1]

ختاما، فإن نجاح المسار أو نجاح مقاربة الديمقراطية التشاركية في إدارة الفعل التنموي المحلي يشكل دعامة مهمة لبلوغ حكم محلي راشد، والإستجابة لأكبر قدر ممكن من انشغالات السكان وضمان العيش الكريم لهم، وينطلق أساسا من الإرادة السياسية للسلطة السياسية وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية للإنفتاح السياسي. والتي تجلت في الضمانات الدستورية لإعمال هذه المقاربة التي من شأنها إقامة فواعلها على درجة من الكفاءة والتمكين سواءا الدولاتية منها وغير الدولاتية بواسطة مختلف القوانين والقوانين العضوية ذات الصلة بكيانات المجتمع المدني وتنشيط الحياة الإقتصادية أو المتعلقة بتجديد الطبقة السياسية المحلية وتعزيز أدوار الجماعات المحلية بعد انتخاب مجالس شعبية محلية بشفافية ونزاهة بإعتماد ومعايير الكفاءة. كل هذا سيفضي إلى نجاح إنتهاج هذه المقاربة وتفعيل التدبير التشاركي لشؤون المواطنين العمومية وضمان العيش الكريم لهم وفقا لتعهدات السيد رئيس الجمهورية وبلوغ مستويات مقبولة من التنمية المحلية خصوصا على مستوى مناطق الظل.

المطلب الثاني: فشل المقاربة التشاركية

1- **الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية**، في01/ 05 /2023، على الساعة 19:00، على الرابط التالي:
http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/101897-6-3?fbclid=IwAR1TVH_qkbQWBXKE5ddXBYA5Gj7mDrqxYXFphg_UOTkqFWRFMWomlwVo.

يعكس الحديث عن فشل المقاربة التشاركية في تسيير الشأن المحلي في الجزائر وعدم تحقيق الدينامية التنموية بعد التعديل الدستوري لسنة 2020 الإحتمال السلبي أو الرؤية التشاؤمية لمستقبل هذا النموذج، عكس النجاح أو الرؤية الإيجابية التي تم تناولها سابقا بالدراسة والتحليل.

وينطلق السيناريو التشاؤمي في هذه الدراسة من قصور النظرة العامة لبراديغم الديمقراطية التشاركية رغم الإهتمام الدستوري أو القانوني. والذي لا يعن في غالب الأحيان التجسيد الفعلي كسلوك أو ممارسة. ذلك، لأن المقاربة تقوم على التعاون والتشارك بين جميع الشركاء الرسميين وغير الرسميين. غير أن النظام السياسي يرى في الشريك الإجتماعي خصوصا الجمعيات الفاعل غير الحكومي المعاصر المهم إلى جانب الجماعات المحلية، لكنه ليس الوحيد حتى وإن كان الأهم حيث أن نجاح هذا النموذج لا يقوم على الإنفراد بالتشارك مع طرف غير رسمي واحد دون سواه بل يتعداه إلى مختلف الشركاء الإجتماعيين والإقتصاديين والمواطنين من خلال التشاور والإستشارة والتداول والشفافية في ظل حاضنة ديمقراطية وأطر قانونية تقوم على التمكين المجتمعي وتشجع عليه.

وعليه، فإن الخوض في مستقبل التجربة التشاركية ينطلق من بعض الممارسات التي عرقلت المجهود التنموي القائمة على مقاربة تقليدية تتمثل في المركزية الشديدة للسلطات وآلياتها وأجهزتها في مواجهة إزدياد الطلب الإجتماعي عكس تحدي بعث التنمية المحلية الذي يرتكز على مبادئ التنمية الذاتية القائمة على الموارد المحلية البشرية والمادية وغير المادية ومختلف الشركاء المحليين غير الرسميين، حيث أن مجهودات الدولة المبذولة لم تلق الدعم من المنتخبين والجماعات المحلية التي تبقى عاجزة عن التعاون مع المواطنين وفعاليات المجتمع المدني[1]. ليشكل ضعف الشريك الدولاتي المحلي بإعتباره محور دوران سير الشأن العام المحلي ونجاح التسيير التشاركي أول بوادر فشل المسار التشاركي للمجهودات التنموية في المستقبل، إضافة إلى المركزية الشديدة كعائق إداري تشكل الصعوبات المالية والبشرية التي تشهدها الجماعات المحلية وبالأخص البلديات وضعف المنتخبين المحليين عوائق تتظافر فيما بينها لعرقلة ما يجب أن يكون عليه المستوى في التدبير المشترك للشؤون العمومية المحلية، وجعل بعض البلديات الجزائرية أقل تنمية من نظيراتها. وهو ما تناوله النص الدستوري 2020 في

1ـ وزارة الإتصال، **الديمقراطية التشاركية في الجزائر** (الجزائر: المركز الوطني للوثائق والصحافة والصورة والإعلام،2017) ص07.

مادته 17 السالفة الذكر بإمكانية وضع قانون خاص لبعض البلديات التي تشهد قصورا ومحدودية في مجال التنمية المحلية بغرض التكفل الحسن بساكنتها. إذ أن هذا القصور زاده حدة ضعف التسيير العمومي و إقصاء الشركاء المحليين في صناعة القرار التنموي.

وبالرجوع إلى الشركاء المحليين ومدى إسهامهم في نجاح المقاربة التشاركية والتي يمثل المواطن عصبها، فإن الإستقالة الشعبية المدوية التي أفرزتها نتائج الإستفتاء الشعبي بتاريخ 2020/11/01، والقطيعة الكلية للأعداد الكبيرة من المواطنين المسجلين عبر كامل التراب الوطني المقدر بـ : 17.942.839 مواطنا مع الممارسة السياسية، حيث أضحت المشاركة في القضايا الكبرى ذات العلاقة بسير شؤونهم العمومية لا تعنيهم. مما يوحي بثقافة الممانعة والإنسحاب من الحياة السياسية حتى بوجود الآلية القانونية – الإنتخابات – الواضحة والبارزة والمتاحة للغالبية العظمى من المواطنين التي تؤثر مباشرة في تسيير الحياة السياسية للبلاد بأكملها بعيدا عن حسابات التزوير وعدم النزاهة. ما يعني تحصيلا حاصلا لايمكن إنكاره ويوحي بصفة قطعية بإستمرارية الإنسحاب السياسي والعزوف عن التسيير التشاركي مستقبلا في ظل إستمرار غياب أدوات قانونية واضحة للمشاركة، وعدم نجاعة ووضوح المتوفرة منها للتدبير المشترك للشؤون المحلية بمساهمة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في ظل البيئة السياسية والإقتصادية و الإجتماعية والتقنية غير الحاضنة في الظرف الراهن والمستقبل القريب على الأقل لتطبيقات الديمقراطية التشاركية في إدارة الفعل التنموي المحلي وبعث ديناميكية تنموية مستجيبة تعنى بالمشاكل الحقيقية. إضافة إلى ترسيخ عدم ثقة الفرد الجزائري في مؤسسات الدولة الرسمية ومن بينها المجالس المحلية المنتخبة وإتساع رقعة الهوة بين السكان المحليين ومنتخبيهم والبعد أكثر من المشاركة في العملية السياسية في إطار نموذجي الديمقراطية المحلية– التمثيلية والتشاركية، والتأثير السلبي لهذه الممناعة عن المشروع التنموي والإستجابة لمتطلبات العيش الكريم للمواطن، الذي أسهم بذلك بصفة مباشرة في العديد من النواحي في بلوغ بعض المناطق درجات دنيا من التنمية أصبحت بمقتضاها تدعى مناطق الظل من خلال الإعتراف الرسمي للتعبير عن مشاكل ونقائص هذه المناطق وتم تبنيها كمخطط عمل لمعالجة تلك المظاهر المشينة التي تواجه المواطنين في حياتهم اليومية.

وقد لعبت الترسبات السياسية لمرحلة ما قبل الحراك الشعبي 2019 بمخلفاتها التي تجلت في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية السلبية على الحياة اليومية للمواطن الجزائري ورسخت به

خصوصيات مجتمعية لصيقة جعلت منه يبحث عن تلبية إحتياجاته وتنحية العوائق التي تعترضه دون الإشتراك في ذلك أو المساهمة فيه، بإستثناء الحركات الإحتجاجية اليومية التي شهدتها وتشهدها بصفة دورية عديد المناطق والجهات والأقاليم المحلية الناقمة عن انعدام التنمية ومتطلبات الحياة. وهو ما يرهن مستقبل إعمال هذه المقاربة ويجعل من النموذج التشاركي بعيد التطبيق على الأقل على المديين القريب و المتوسط، مما قد لا يساهم في تجاوز الإخفاقات التنموية والفشل المسجل محليا.

وبالرغم من أن السلطة السياسية في الجزائر بلغت درجة الوعي ارتقت إلى درجة إعتبار المجتمع المدني بكل كياناته شريكا أساسيا للسلطات العمومية في المقاربة التشاركية لا سيما على مستوى الجماعات المحلية، إلا أن إستمرار هيمنة الدولة على المشهد السياسي قبل وبعد دستور سنة 2020 بممارسات من قبل النظام السياسي وإزدياد حدتها بتكتيكات جديدة منتهجة إلى جانب تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر المتميز بضعفه الهيكلي والوظيفي توحي بأن المسارات المستقبلية لهذه المقاربة مآلها المزيد من التأزم والفشل مصحوبة بتدني المستوى المعيشي للمواطن الجزائري. كما أن سعي النظام السياسي في هذه الفترة التعويل على حركات المجتمع المدني وبالضبط الجمعيات ليس في إطار المجتمع المدني وإنما في إطار المجتمع السياسي مكان الأحزاب السياسية. وهو ما يقودها إلى تجاوز صلاحياتها وبرامجها الطوعية ليؤول بها المآل إلى الزوال في النهاية وتصحر الحياة في المجتمعين السياسي والمدني على حد سواء.

ولعل الأجندة المكثفة لمستشار الرئيس المكلف بالحركة الجمعوية عبر أغلب ولايات الجمهورية لعبث الثقة بهذا الشريك الإجتماعي والتأكيد عن وقوف الدولة إلى جنبه والسعي إلى مزيد من التنظيم والكفاءة والفاعلية في مؤسساته وتنظيماته وإسهامها في تسيير الشؤون العمومية توقفت مع توقف الحملة الدعائية لمسودة الدستور التي مارسها المستشار واختفت نهائيا بعد الإستفتاء، مؤكدا بذلك أن هذا الإهتمام لم يكن سوى مجرد حملة إنتخابية لا علاقة لها بنضج الوعي الرسمي في مشروع البناء الديمقراطي والتنموي بالتنسيق مع الشركاء. كما أن الهيئات التي كرسها الدستور لا تعدو كونها سعيا للمناورة والتباهي بالإصلاحات السياسية بغرض بسط الهيمنة والرقابة على هذه المؤسسات والحد من هامش حركيتها و أنشطتها إلا في حدود ما يراه النظام السياسي ملائما لخطوط عمله وأهدافه. ويعزز الطرح السابق أن الحديث

عن مزيد من التمويل من قبل الدولة لهذه التنظيمات وتمكينها من المرافقة ودورات تكوينية يعد ترويضا لها وجعلها مجرد إمتداد لمؤسساتها لإستغلالها في مشاريع سياسية وبرامج مجتمعية ضيقة خصوصا في الأجندات الإنتخابية الدورية ولا علاقة لها بالحديث عن المصلحة العامة.

كما أن تعين منصب وسيط الجمهورية [1] ومندوبين محليين له بمثابة إقامة مؤسسة موازية للكيانات المدنية المحلية قد تمارس بعض صلاحياتها وأنشطتها وتتعامل بصورة مباشرة مع الجماعات المحلية، لتشكل بذلك عائقا فرضته السلطة السياسية على النهج التشاركي رسمي/ غير رسمي القائم على التعاون والتنسيق بين هيئات المجتمع المدني والمجالس المنتخبة ومندوب وسيط الجمهورية على المستوى المحلي.

ويساهم الضعف البنيوي والوظيفي للجمعيات والتنظيمات الجماهرية والنقابية وغيرها إلى جانب هشاشة ثقافة العمل التطوعي والجمعوي وعدم كفاءة غالبية التنظيمات في الهيمنة المطلقة عليها من قبل الدولة وجماعاتها المحلية، حيث أن تنامي عدد الجمعيات المحلية البلدية ولجان الأحياء والقرى والتجمعات السكنية على سبيل المثال لا الحصر بعد التسهيلات المقدمة في هذا الشأن لا يعكس بتاتا الجانب النوعي لأعضائها وبرامجها بقيامه، وإنما يعكس تجنيد بعض العصب المحلية التابعة للمنتخبين لتسهيل عملية التحكم فيها وتوجيهها واستغلالها كواجهة لواقع ديمقراطي محلى مزيف لا يتطابق جانبه الشكلي مع واقعه الوظيفي، كما ي يتم استخدامها في مواجهة وكبح المعارضة المحلية المنتظمة في شكل جمعيات.

ومهما بلغ التخصيص الدستوري بخصوص درجة الإهتمام بالمجتمع المدني أو ما قد تبلغه النصوص القانونية العضوية والخاصة الناظمة لمختلف تشكيلاته التي سيقرها المشرع الجزائري بعد التعديل الدستوري، فإنه لا يعن التجسيد الفعلي لها واقعيا بنيويا ووظيفيا كترجمة لعدم تطابق النص القانوني مع التوقعات المجتمعية غالبا، أو ما يخالفها في كثير من الأحيان. حيث تعترضها عديد العراقيل خلال إجراءات الإنشاء الإدارية أو خلال الممارسة العملية لأنشطتها العادية أثناء مساهمتها جنبا إلى جنب في تسيير الشؤون العمومية مع مؤسسات الدولة الرسمية المركزية والمحلية. وفي أحسن الأحوال إذا ما تجسدت هذه النصوص القانونية وأفرزت مختلف تنظيمات هذا الشريك الإجتماعي على المستوى المحلي فإن العائق الأكبر

1ـ المرسوم الرئاسي رقم 45/20 المؤرخ في 21 جمادي الثانية، المتضمن وسيط الجمهورية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 09، في2020/02/15).

يبرز في غياب الأطر والآليات القانونية الواضحة التي تتيح تجسيد هذه الشراكة بإستثناء المتوفرة منها التي تمكن الوصول إلى المعلومات الدنيا والإستشارة غير الملزمة وفق قانوني البلدية والولاية. وفي بعض الأحوال الأخرى بعد تلبية إحدى النصوص القانونية لإحدى المتطلبات المجتمعية فإنها قد لا تخدم إلا فئة ضيقة كان إستصدار النص القانوني خدمة لمصالحها الضيقة لا المصلحة العامة.

وبالحديث عن فاعل رئيسي آخر في نجاح تطبيقات الديمقراطية التشاركية في إدارة الفعل العام وبلوغ مستويات مقبولة من التنمية في بعض التجارب العالمية الرائدة، فإن واقع القطاع الخاص في الجزائر ودوره في تعزيز التنمية المحلية في إطار التدبير المشترك للشأن المحلي في الوقت الراهن والمستقبل القريب على الأقل يحيلنا إلى فشل ثنائية "جماعات محلية/ قطاع خاص" محلي كآلية لتعزيز التنمية المحلية في إطار المقاربة التشاركية، على الرغم من الإهتمام بهذا القطاع في صورة إستحداث وزارة الحاضنات ووزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة بالمؤسسات المصغرة. إلى جانب المنظومة القانونية المتعلقة بالتسهيلات القانونية لإنشاء مختلف مؤسساته والسماح لها بالإستثمار وحرية التجارة وتمكينه من الدعم المالي والمرافقة والأطر القانونية المتنوعة لمشاركته في التنمية الوطنية بصفة عامة والمحلية خصوصا على غرار قوانين الإستثمار وقانون الصفقات العمومية وقانون تنظيم الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في صورة قانون تفويضات المرفق العام. إذ لا يمكن إنتظار إسهام كبير لهذا القطاع في التنمية المحلية نظرا لضعفه بإستثناء بعض المبادرات المعدودة في بعض الأقاليم. ويتوزع هذا الضعف ما بين ضعف المؤسسات الخاصة وعدم كفاءتها وفعاليتها في إستدراك النقائص الناجمة عن سوء التسيير العمومي المنفرد بفعل ضعف العنصر البشري والإمكانيات المادية المحدودة وسوء إستخدام التكنولوجيا الحديثة من جهة، وتغلغل المال الفاسد في هياكلها ووظائفها، وقصور عديد القوانين المنظمة لإنشائها، إضافة إلى عدم ملاءمة بيئة الأعمال في الجزائر بإعتراف مختلف التقارير الدولية والإقليمية والدولية المهتمة بدراسة وتصنيف وتقييم هذا القطاع في مختلف البلدان.

وعليه، فإن إخفاق النموذج التشاركي في صنع القرار المحلي مستقبلا وعدم الإهتمام بإنشغالات المواطنين وتهميشها يقوم على ضعف التنسيق والتعاون بين المجالس المنتخبة والفاعلين المحليين بفعل ضعفهم وعدم فعاليتهم، إلى جانب الفساد المستشري في مختلف

القطاعات الرسمية وغير الرسمية في ظل بيئة سياسية وغير ملائمة وغير محفزة على العمل التشاركي في إستدراك النقائص ومعالجة السلبيات التى تواجه المواطن الجزائري.

المطلب الثالث: إستمرار الوضع القائم للمقاربة التشاركية

حتى وإن تطابقت بعض المشاهد والمؤشرات ما بين السيناريو الإتجاهي والإحتمالين التفاؤلي والتشاؤمي، فإن هذا السيناريو لا يعكس أي منهما بالرغم من الميل الشديد لهذا الإتجاه إلى الرؤية السلبية او السيناريو التشاؤمي بفعل تميزهما الشديد ببعض الممارسات السلبية التي تطبع الظرف الراهن وتبقى تراوح مكانها مستقبلا.

وبالمقابل، يعكس الحديث عن مسار الوضع القائم للمقاربة التشاركية كنموذج لإدارة الفعل التنموي المحلي إستمرار نفس الممارسات ومظاهر تسيير الشأن المحلي في الجزائر التي تلت التعديل الدستوري لسنة 2016 على الأقل، وإحتمال إستمرارها بعد التعديل الدستوري لسنة 2020 وانعكاساتها السلبية على واقع التنمية المحلية بصور نمطية مشينة تطبع الحياة اليومية للفرد الجزائري. وعليه، فإن مشاهد هذا المسار لا تقدم رؤية تشاؤمية أو سلبية بل تعكس استمرار الأوضاع الحالية بما تحمله من بعض الجوانب المقبولة كبرنامج كابدال وتبني مشاريع تشاركية في إعداد ميزانية البلدية، إلى جانب الممارسات السلبية الغالبة والتي أفضت إلى التفاوت التنموي بين الولايات والبلديات أو في بعض الأحيان في أحياء وأقاليم تابعة لنفس البلدية الواحدة .

وينطلق هذا الإحتمال بهذه الدراسة من غياب نظرة واضحة لبراديغم الديمقراطية التشاركية التي لا تعدو مجرد إستيراد لنموذج الديمقراطية الجاهزة التي أفرزتها الإصلاحات السياسية بداية من قوانين الجماعات المحلية وصولا إلى التعديل الدستوري لسنة 2020 والتي لم تزد المشاركة السياسية في مختلف مستوياتها وتطبيقاتها إلا تدهورا وضعفا، عاكسة أزمة الثقة في النظام السياسيّ، بما في ذلك المجالس المحلية المنتخبة من قبل المواطنين وتنظيمات المجتمع المدني وبين المواطنين وتنظيمات المجتمع المدني في بيئة تفتقد لأبجديات العمل السياسي وتشهد إنحطاطا للعمل الديمقراطي.

ويشكل إستمرار ضعف نموذج التدبير التشاركي في إدارة الشؤون العمومية وتحسين الأوضاع المجتمعية معضلة كبيرة، باستثناء بعض النجاحات النادرة المسجلة، بفعل إستمرار

ضعف الجماعات المحلية في الجزائر وتبعيتها الشديدة إلى السلطات العمومية في تسيير أبسط الملفات، إلى جانب الوصاية الشديدة التي تفرضها الولايات على البلديات وتحد من صلاحياتها وهامش تدخلاتها، حيث أن أغلب الخطط والبرامج التنموية المحلية مركزية في صناعتها في إطار البرنامج الوطني للتنمية المحلية دونما أي إعتبار لخصوصيات المناطق والأقاليم التي تتميز بالتنوع والتعداد والثراء والإختلاف في الإحتياجات والنقائص. مما يجعلها تفرض برامج لبعض الأقاليم هي في غنى عنها وتمنع برامج عن مناطق أخرى ساكنتها في أمس الحاجة إليها. كما أن الجماعات المحلية في الجزائر لم تجد ضالتها في ظل الصلاحيات القانونية الموسعة والإمكانيات المحدودة في إطار التسيير العمومي في جميع المجالات، جعلت المسير المحلي (الإداري) يهيمن على المنتخب المحلي، وتأزمت معه الوضعية التنموية محليا من وراء هذا الوضع.

فالجماعات المحلية في الجزائر موجهة مركزيا في خياراتها واستراتيجياتها بفعل التمويل العمومي الذي تحصل عليه في إطار مختلف الصيغ التي تجعل الإدارة المركزية تنفرد بتسيير الشأن العام المحلي دون الرجوع إلى إشراك أي شريك إجتماعي إلا في حالات نادرة. لتشكل بذلك عدم إستقلالية الجماعات المحلية في الجانب المالي والإداري أهم عائق لإقامة هذا النموذج.

كما أن قانون الإنتخاب الجديد قد يُبقي على نفس الطبقة السياسية على المستوى المحلي ويعزز رداءة الفعل السياسي المحلي في صورة نفس تركيبة المجالس المحلية السابقة من خلال عدم إشتراط منع ممارسة أكثر عهدتين إنتخابيتين أو منفصلتين. وهو ما يعني بالضرورة إستمرار نفس الفاعل الدولاتي المحلي بكل مظاهره السلبية والتي قد تتشابك وتتعقد مستقبلا لتقف كأول وأهم عائق لتجسيد المقاربة التشاركية، وتنعكس سلبا على التسييرين العمومي والتشاركي للشأن العام المحلي في الجزائر.

ويساهم واقع الشركاء المحليين في إستمرار عدم الإعمال الجيد للتسيير التشاركي ومخرجاته السلبية على عملية تأهيل المستويات المحلية ومناطق الظل. فالمواطن الجزائري بفعل أوضاعه الإجتماعية والإقتصادية المزرية التي تتخلص في واقع معيشي مرير ما بين الفقر والمستوى التعليمي المحدود وسوء إستخدام التكنولوجيا والبطالة وضعف البنية التحتية الضرورية أصبح شغله الشاغل تحسين هذه الوضعية بصفة فردية في محاولة التنسيق والتعاون مع المجالس

المنتخبة لتدارك هذه الأوضاع. ليستمر بذلك في إحصاء النقائص والمعاناة من إفرازاتها دون بذل جهد في مواجهتها نظرا لفقده الثقة في المجالس المحلية المنتخبة وغياب الأطر الحقيقية للتأثير في السياسات العمومية المحلية في إطار الشراكة معها. وهو استمرار لنهج العزوف الإنتخابي في مختلف المواعيد الإنتخابية التشريعية والمحلية والرئاسية الدورية، والتي زادت حدتها في الإستفتاء الدستوري لسنة 2020.

وبالرغم من أن الجمعيات ومختلف الكيانات المدنية المحلية جهات فاعلة – من خلال التنسيق والتشاور مع المجالس المنتخبة، ولا غنى عنها في تنفيذ السياسات العمومية المحلية في مجالات عديدة أهمها الإجتماعية والثقافية والبيئية بفعل القرب من المجتمع والمشاركة في الحياة المحلية إلى جانب الإعانات المالية الممنوحة لها من قبل مؤسسات الدولة لممارسة هذه الأدوار – إلا أن الجماعات المحلية في الجزائر لا تقوم بمهام الرقابة والمتابعة للتحقق من جهة إستعمال هذه الإعانات[1]. فعدم إخضاع منح هذه الإعانات لفائدة الجمعيات للمراقبة يؤدي إلى صرفها بطرق مشبوهة وملتوية تشيع الفساد المالي والإداري والضعف في هذه التنظيمات ليضاف إلى الضعف الذي تعاني منه في الأصل. كما أن إخضاعها للرقابة من قبل الجماعات المحلية قد يشكل تقييدا لأنشطتها وحدا من أوجه تخصيص هذه الإعانات لتفعيل تدخلاتها وبرامجها.

وإنطلاقا مما سبقت الإشارة إليه، فإن واقع المجتمع المدني في الجزائر بكل فعالياته مهما كانت ظروف نشأتها، يظهر أنه متحكم فيه ومسير من قبل مؤسسات الدولة المركزية والمحلية. وهو الأمر الذي استساغته هذه التنظيمات بأن عدم تجاوز الحدود التي تهدد بقاء وإستقرار إستمرار النظام السياسي فلا يمنعها ذلك من الإسترزاق من إعانات الدولة والجماعات المحلية والإستفادة من المقرات الإدارية والإمتيازات الممنوحة لها وقضاء مصالح خاصة لا علاقة لها بدواعي إنشاء هذه التنظيمات ولا العمل التطوعي ولا خط العمل المعد في البداية. وهو نفس النهج التي اتبعه بعض الزوايا ووسائل الإعلام المحلي المتنوعة في الحفاظ على الوضع الراهن واستمراره على حساب المصالح العامة للأغلبية الشعبية.

لقد خلت الساحة على المستوى المحلي في الجانب الإقتصادي للقطاع الخاص وأصحاب المال الفاسد ورجال أعمال طفيليين، لم يقدموا الإضافة التي يقدمها نظراؤهم في دول أخرى

1ـ تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، مرجع سابق، ص.ص 377– 378.

وتحولت الشراكة معهم إلى تجسيد لفشل أغلب المشاريع التنموية وعدم إنطلاق بعضها وسوء الإنجازات التنموية المحلية، وجُرَّت المجالس المحلية المنتخبة والإدارة المحلية إلى قضايا فساد مالي وإداري وأخلاقي. ونتيجة ذلك لم تكن عدم إستفادة المواطن الجزائري من هذه الشراكة فقط بل تضرره منها. وهي المشاهد اليومية المزرية التي يعانيها، بينما لم تساعد بيئة الأعمال غير الملائمة وبعض القوانين الجائرة والإقصاء المنظم لبعض المؤسسات الإقتصادية الخاصة ذات الكفاءة والسمعة من تفعيل الشراكة والإسهام في حسن تطبيقاتها.

ختاما، فإن مسار إستمرار الأوضاع على ما هي عليه، هو نفسه إستمرار للأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي شهدها المجتمع الجزائري بعد التعديل الدستوري لسنة 2016 والتي تميزت بضعف الشأن العام المحلي في إطار النظام التمثيلي إلى غاية دستور 2020. كما تتلخص مستقبلا في وجود مقاربة تشاركية صورية لتسيير الشأن العام المحلي تم تبنيها كمقاربة في إطار إصلاحات شكلية مسايرة للتحولات السياسية والضغوطات المجتمعية ومحاولة إضفاء ممارسة ديمقراطية محليا لشراء السلم الإجتماعي، إنطلقت على الأقل منذ مطلع الألفية الجديدة وتجددت خلال مواعيد دستورية مناوراتية تلتها إصلاحات سياسية دورية لمحاولة تعديل وضعيات متأزمة. إلا أن الوضع العام استمر على ما هو عليه إذ لم يتغير، أين بسطت الدولة الرسمية هيمنتها على تسيير الشأن العام الوطني والمحلي وعلى مختلف الشركاء المحليين، مع بعض المحاولات الشكلية لتطبيقات المقاربة التشاركية إلا أن مآلها كان الفشل وبروز المزيد من الوضعيات العصيبة في حياة المواطن الجزائري وإفشال أي مشروع تشاركي مستقبلي.

خلاصة الفصل الرابع

يعيق تطبيق الديمقراطية التشاركية كنموذج جديد لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر والإستجابة لمتطلبات العيش الكريم للمواطن الجزائري ، وتتمثل في جملة من المعوقات المجتمعية التي تزداد حدتها أكثر على المستوى المحلي. وتتجلى تأثيراتها بصفة مباشرة بإعتبارها تفرز التوزيع العمودي للمعوقات والتحديات الوطنية للمشروع التنموي. فالحديث عن المعوقات التي تقف في وجه الديمقراطية المحلية لا تقتضي فقط سرد سلبيات النظام التمثيلي المحلي القائم في شكل المجالس المحلية المنتخبة وإنما يتعداه ليعدد التحديات التي تواجه الأطراف غير الدولاتية المحلية في التدبير المشترك للفعل التنموي المحلي، كما يمكن تقديم إستراتيجيات تساعد على تفعيلها للإرتقاء بالمستوى المعيشي والإجتماعي للمواطن وصولا إلى تحقيق تنمية محلية، إضافة إلى تقديم الأدوات اللازمة للمساعدة على التجسيد الفعلي لهذه المقاربة وإنجاح الشراكة المحلية في دفع عجلة التنمية المحلية والوطنية، غير أن بعض المشاهد والمؤشرات التي تصاحب الممارسة التشاركية في الظرف الراهن قد ترهن مستقبل المقاربة في إدارة الفعل التنموي. كما يمكن أن تتلخص مستقبلا في وجود مقاربة تشاركية صورية لتسيير الشأن العام المحلي تم تبنيها كمقاربة في إطار إصلاحات شكلية مسايرة للتحولات السياسية والضغوطات المجتمعية ومحاولة إضفاء ممارسة ديمقراطية محليا لشراء السلم الإجتماعي.

خاتمة

في سياق الإصلاحات السياسية، وفي إطار بحث السلطات العمومية عن أنجع الإستراتيجيات لتعزيز التنمية المحلية في الجزائر، تم إعتماد التوجه التشاركي من الديمقراطية المحلية كنموذج حداثي لتدبير الشأن العام وإدارة الفعل التنموي المحلي. حيث شكلت جملة من الدواعي الداخلية من جهة، بداية من حدود الديمقراطية التمثيلية بمرجعيتها القانونية وإفرازاتها السياسية والواقع الإقتصادي الموازي لها. بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية والتقنية والدواعي الخارجية من جهة أخرى، انطلاقا من بعض التجارب الدولية الرائدة لمقاربة الديمقراطية التشاركية، مدخلات أدت إلى دسترة المقاربة التشاركية في نصي التعديلين الدستوريين 2016 و2020 بفواعلها المجتمعية بعد تضمينها بالنصوص القانونية- قانوني البلدية والولاية- والتنظيمية على مستوى الجماعات المحلية، وإرساء تطبيقات التسيير التشاركي ببعض ميكانيزمات وإجراءات إدارة شؤون الدولة والمجتمع بغرض ترسيخ الممارسة الديمقراطية ودفع الدينامية التنموية.

حيث أنه وبالرغم من المجهودات المعتبرة التي تقوم بها المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر لدفع مستويات التنمية قصد الإستجابة لإنشغالات ساكنتها في حدود إمكانياتها، غير أن مجموعة من الوضعيات الإدارية والمالية والبشرية شكلت حدودا وعراقيلا أمام تلك المجهودات في بلوغ التنمية المحلية المنشودة. حيث أفرز تطور المشاكل اليومية للساكنة - في جميع المجالات إزياد الإحتياجات الشعبية تنديدا بتأزم حدة المشكلات والقصور في إيجاد حلول تعالج هذه الإختلالات وتستجيب للمتطلبات الشعبية - بروز مفهوم مناطق الظل ليختزل كافة الوضعيات المتأزمة والنقائص التي تميز هذه المناطق. والذي لم يقتصر على الأرياف والتجمعات السكانية الثانوية بل تعداه إلى المناطق الحضرية في البلديات والمدن والولايات، ويعبر عما يعانيه ساكنتها من مشكلات مجتمعية وإنعدام لأبسط ضروريات العيش الكريم، مشكلا بذلك إعترافا من قبل السلطات العمومية بالمشاكل التنموية للمواطن الجزائري.

ويكشف تصور السلطات في الجزائر - الذي يختلف كثيرا عن نظرة المؤسسات الدولية والإقليمية والرؤى الأكاديمية وبعض تجارب الفعل التشاركي في بعض الديمقراطيات العالمية

الرائدة – أنه بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجماعات المحلية والمنتخبين المحليين في تعزيز الحركية التنموية المحلية، إلا أن تحديات حاجيات الساكنة المحلية وترتيبها والإستجابة لتطلعاته لا يكون إلا بالإنخراط في النهج التشاركي بإشراك وإستشارة الفاعلين المحليين غير الرسميين، وقصد العمل على التخفيف من وطأة المشاكل السابقة – والإستجابة لإنشغالات المواطنين وتوفير أكبر قدر من الشروط الملائمة للعيش الكريم – برزت المقاربة التشاركية عبر الإدارة التشاركية للفعل التنموي المحلي في الجزائر لإستكمال مجهودات الجانب الحكومي وجبر ما أمكن من النقائص عبر إدماج الأطراف غير الدولاتية المحلية في مشروع البناء التنموي وإدارة الفعل التنموي. وهو ما أمكن من تحقيق بعض النتائج المقبولة في بعض المستويات الإجتماعية والإقتصادية في بعض الأقاليم إنعكست بالإيجاب على بعض المشاهد اليومية الذي يطبع حياة ساكنتها.

ويحيلنا تتبع أدوار الشركاء الإجتماعيين والإقتصاديين المحليين إلى عدم فعالية التوجه التشاركي في إدارة الفعل التنموي المحلي. وجعلنا نستخلص مجموعة من الحدود التي جعلتها غير قادرة على الإسهام بشكل فعال في تحقيق التنمية المحلية المنشودة. وولدت تشكل مناخ غير ملائم للنشاط التشاركي التنموي. ذلك، بالنظر إلى التحديات المجتمعية التي تعكس التوزيع العمودي للمشاكل والصعوبات التي تعاني منها الدولة والمجتمع في الجزائر والتي تزداد تعقيداتها وتتشابك حلقاتها محليا لتقوض تلك الأدوار التشاركية الممكنة في ضمان ديناميكية الفعل التنموي المحلي.

حيث يعترض تطبيق المقاربة التشاركية في الجزائر كنموذج حداثي لإدارة الفعل التنموي المحلي العديد من العراقيل التي تحد من التجسيد الفعلي لهذا التوجه. إذ تشكلت محددات مجتمعية في جميع المجالات بمظاهر وممارسات ومؤشرات تشابكت فيما بينها لتفرز حاضنة غير ملائمة للتدبير التشاركي محليا. وتتلخص أهم هذه العراقيل فيما يأتي:

– حداثة تجربة الديمقراطية التشاركية في الجزائر، حيث تقوم الممارسة السياسية في إدارة الشأن العام المحلي على المجالس المنتخبة منذ الإستقلال. هذه الحداثة وليدة حداثة الدولة الجزائرية

والممارسة الديمقراطية فيها. والتي انتهت باللجوء إلى إعتماد التسيير التشاركي للشأن العام التنموي المحلي دون تهيئة الفضاء المناسب لذلك في ظل غياب الرؤية الواضحة لمقومات نجاح هذا النموذج ومخرجات تطبيقاتها السليمة؛

– المركزية الشديدة وتبعية الجماعات المحلية المفرطة للسلطة المركزية في الجزائر قيدت تدخلات المجالس المحلية المنتخبة الولائية والبلدية التي تعاني في الأصل من صعوبات مالية وإدارية وبشرية في تدبير الشأن المحلي. وهو ما أفرز تدهورا للوضع التنموي وبروز مناطق الظل كتعبير عن تلك الوضعيات والمشكلات المجتمعية التي تطبع حياة الساكنة المحلي بهذه المناطق. كما ساهمت في غلق كل قنوات تجسيد البراديغم التشاركي أمام مختلف الشركاء الإجتماعيين والإقتصاديين على المستوى المحلي؛

– عدم ملاءمة المناخ السياسي لتجسيد التطبيقات السليمة لمقاربة الديمقراطية التشاركية في ظل هيمنة الدولة ومؤسساتها على الحياة السياسية وتضييق هامش النشاط السياسي لمشاركة الأفراد في إدارة شؤونهم العمومية وتدبيرها؛

– ضعف الشركاء الإجتماعيين والإقتصاديين لاستيعاب مقاربة الديمقراطية التشاركية. فإلى جانب العزوف الإنتخابي والإستبعاد السياسي والإستقالة الشعبية من الحياة السياسية – بفعل ضعف التنشئة السياسية في ظل الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي يعيشها الساكنة المحلي

– شكل الضعف البنيوي والوظيفي لكيانات المجتمع المدني في الجزائر كشريك إجتماعي من جهة، وعدم كفاءة مؤسسات القطاع الخاص وعدم ملاءمة مناخ وبيئة الأعمال في الجزائر للشريك الإقتصادي، إلى جانب الفساد المالي والإداري وسوء إستخدام التكنولوجيا الإلكترونية لهؤلاء الشركاء مع عدم ملائمة المنظومة القانونية – عائقا كبيرا أسهم في عدم فعالية التسيير التشاركي للشؤون العمومية للمواطن والإستجابة لمشكلاته اليومية بالرغم من المقدرات المالية الكبيرة والثروة البشرية الهائلة والكيانات المدنية ومؤسسات القطاع الخاص المعتبرة؛

– غياب أدوات قانونية فعلية للفعل التشاركي التشاوري وعدم نجاعة المتوفرة منها والتي تقتصر على الإستشارة غير الملزمة للشركاء المحليين والحضور الصوري لدورات وإجتماعات المجالس المحلية المنتخبة.

أما بخصوص متطلبات تطبيقات المقاربة التشاركية في إدارة الفعل التنموي بعد التعديل الدستوري لسنة 2020، وبناءا على جملة من المؤشرات والمشاهد، فهي الآتية:

– إرادة سياسية فعلية لتطبيق النموذج التشاركي وأخلقة الحياة السياسية وتوفير الجو الديمقراطي؛

– إقامة مجالس محلية منتخبة في ظل بيئة ديمقراطية، تتمتع بسلطات إدارة الشأن المحلي في ظل مستويات مقبولة من اللامركزية؛

– التمكين السياسي للفرد الجزائري وقيام شريك إجتماعي مستقل قوي وفعال، إلى جانب قيام متدخلين إقتصاديين في ظل بيئة محفزة سياسيا وإجتماعيا وإقتصاديا؛

– منظومة قانونية تمهد لإقامة فواعل الشراكة وضمان القنوات الأساسية للفعل التشاركي وتجسيده في المشروع التنموي المحلي؛

– أرضية إلكترونية مسايرة تتيح الإدارة الإلكترونية للفعل التنموي المحلي؛

وفي ظل التحولات السياسية والإجتماعية – التي شهدها المجتمع الجزائري بعد الحراك الشعبي وتداعيات الأزمة الصحية العالمية، بالإضافة إلى الحدود والعراقيل السابقة – فإن مستقبل التوجه التشاركي من الديمقراطية المحلية أو الرؤية المستقبلية لمدى تطبيق هذه المقاربة في إدارة الفعل التنموي المحلي غير واضحة المعالم في إستمرار الوضع على ما هو عليه مع ميل شديد للفشل بطغيان المشاهد المشينة بمؤشراتها التصاعدية أو المظاهر الإيجابية بمؤشراتها التنازلية بالرغم من الضمانات التي تضمنها التعديل الدستوري لسنة 2020 وجملة التسهيلات والتشجيعات لإقامة شركاء إقتصاديين واجتماعيين والتعويل عليهم في تدبير الشأن العام المحلي وتعزيز المجهودات التنموية.

ويتطلب نجاح تطبيقات التسيير التشاركي – للشأن العام المحلي وإدارة الفعل التنموي المحلي في الجزائر في الظرف الراهن ومستقبلا – ما يلي:

– يتوقف نجاح مقاربة الديمقراطية التشاركية في إدارة الفعل التنموي والإستجابة للمتطلبات الشعبية المتزايدة على وجود إرادة سياسية حقيقية تتجاوز الخطابات السياسية والتعيينات الجديدة. إذ يجب أن تتوافق الإرادة السياسية مع الإصلاحات السياسية المنتهجة والمنظومة القانونية المرافقة لها في إطار تعزيز المناخ الديمقراطي. وهو ما من شأنه إعادة بعث الثقة المفقودة من طرف المواطن وإرساء ثقافة ديمقراطية تشاركية تقوم على أساس التمكين السياسي و الإجتماعي والإقتصادي للشركاء المحليين المتدخلين في هذه الشراكة.

– يرتبط نجاح المقاربة التشاركية في تفعيل التنمية المحلية بتسجيل مؤشرات تنموية محلية مقبولة في إطار تسيير الشأن العام المحلي من قبل الجماعات المحلية، تجعل باقي الشركاء المحليين قادرين على إستكمال المجهودات بمساهمات تساعد على تحقيق العيش الكريم للفرد الجزائري. وهو ما يعني ضرورة إقامة مجالس محلية منتخبة قوية تفرزها إنتخابات نزيهة تمثل الثقافة المجتمعية لأفراد أقاليمها، تدير الشأن العام المحلي بإقتدار في ظل مستويات مقبولة من اللامركزية المساعدة على الحركة والمناورة والإستقلالية في التسيير، وتجعلها تدرك أهمية توسيع ممارسة السلطة بالشراكة مع المواطنين والشركاء الإجتماعيين والإقتصاديين لإستكمال المشروع التنموي المحلي وإدارة الشؤون العمومية المحلية.

– ضرورة إستصدار قانون الديمقراطية التشاركية الذي يوضح بصورة دقيقة رؤية النظام السياسي لهذه المقاربة ويتضمن ميكانيزمات وأدوات واضحة تتيح مشاركة المواطن والمتدخلين غير الرسميين الإجتماعيين والإقتصاديين. مع توضيح حدود هذه الشراكة التي لا يمكن تجاوزها مع العمل على أن لا تشكل أحكام هذا القانون عائقا أمام تجسيد هذه الشراكة أو أن تقيدها. على أن تستلهم أدوات الفعل التشاركي من التجارب الديمقراطية العالمية في هذا الإطار التي أثبتت نجاعته في دفع عجلة التنمية المحلية. هذه الأدوات التي تتراوح ما بين فتح النقاش العمومي والميزانية التشاركية وإستخدام الأدوات التكنولوجية في دعم وتعزيز هذه الشراكة

وغيرها. مع مراعاة السياق السياسي والثقافي والإجتماعي والإقتصادي وواقع وخصوصيات المجتمع المحلي الجزائري.

– إعادة النظر في قانوني الولاية والبلدية مع تجنب وضع قانون موحد لهما. على أن تتوافق المهام الموكلة للجماعات المحلية بنص هذين القانونين مع الصلاحيات الموسعة الممنوحة لهما خاصة البلديات بإعتبارها الجماعة القاعدية الرئيسية والتي تتسع مجالات تدخلها في مختلف الشؤون العمومية المحلية، غير أن صلاحياتها لا تتعدي تنفيذ برامج وتعليمات السلطة المركزية.

– الإستثمار أكثر في المقدرات البشرية والإجتماعية والإقتصادية المتاحة لإنجاح هذه المقاربة والتي تتميز بثروة بشرية هائلة وكفاءات متعددة التخصصات، إلى جانب ثراء تكوينات المجتمع المدني، بالإضافة إلى قطاع خاص بمختلف مؤسساته الناشئة ومؤسساته الصغيرة والمتوسطة على أن يتم إستكمال عملية بناء مختلف الشركاء الإجتماعيين في إطار الإستقلالية والنشأة المجتمعية الذاتية بعيدا عن تدخلات الدولة ومؤسساتها لضمان نشوء مجتمع مدني قوي بنيويا ووظيفيا، مع العمل على مرافقته وبناء قدراته بتلقين المنخرطين فيه أبجديات العمل التطوعي الجمعوي والتشاركي، وغلق الباب أمام تكوينات المجتمع المدني الطفيلية والفاسدة، إلى جانب إقامة قطاع خاص محلي بعيدا عن المال الفاسد بتحسين بيئة الأعمال وتهيئة الظروف الملائمة لظهور شركات ناشئة ومؤسسات خاصة ذات كفاءة، هذا من شأنه أخلقة الحياة العامة وتهيئة المناخ الملائم لإقامة تطبيقات المقاربة التشاركية في تعزيز الحركية التنموية المحلية.

ختاما فإن تفعيل تطبيقات النموذج التشاركي في إدارة الشأن التنموي المحلي في المستقبل يتطلب بعد إقامة مجالس محلية قوية منتخبة بطريقة ديمقراطية تشتغل في ظل مستويات مقبولة من اللامركزية، إرادة سياسية حقيقية نابعة من رؤية متبصرة للمقاربة، ووعيا شعبيا قائما على ثقافة ديمقراطية تشاركية، إلى جانب ممارسات عملية واقعية لجميع الفاعلين والشركاء الإجتماعيين والإقتصاديين المتدخلين، بناءا على منظومة قانونية مناسبة لتجسيد هذه الشراكة

في ظل مقومات تكنولوجية وإقتصادية وإجتماعية محفزة تقود إلى نجاح التسيير التشاركي للفعل التنموي المحلي في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا- باللغة العربية

أ- القوانين

1- القانون رقم 01/06 المؤرخ في 2006/02/20 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 14.

2- المرسوم التنفيذي رقم105/13 المتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 15.

3- المرسوم رقم 266/86 المؤرخ في 1986/11/04 المتضمن تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك وعمله. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

4- المرسوم رقم 131/88 المؤرخ في 04 يوليو 1988 الذي ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

5- القانون رقم 14/90 المؤرخ 1990/06/02 يتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد23 .

6- المرسوم رقم 317/98 المؤرخ1998/10/03 المتضمن توسيع التقاعد المسبق لموظفي المؤسسات والإدارات العمومية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74

7- المرسوم التنفيذي رقم 207/05 المؤرخ 2005/06/04 الذي يحدد شروط وكيفيات فتح وإستغلال مؤسسات التسلية والترفيه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 39.

8- القانون رقم 06/06 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 15.

9- المرسوم التنفيذي رقم145/07 المؤرخ 2007/05/19 الذي يحدد مجال تطبيق مجال ومحتوى كيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 34.

10- القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22/ 2011/06 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 37.

11- القانون العضوي رقم 03/12 المؤرخ في2012/01/12 المتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 01.

12- القانون العضوي 06/12 المؤرخ في 2012/01/12 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد02 رقم.

13- القانون رقم 07/12 المؤرخ في2012/02/21 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12.

14- مرسوم تنفيذي رقم104/14 المؤرخ في2014/03/20 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 15.

15- المرسوم التنفيذي رقم 116/14 المؤرخ في2014/03/24 المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 48.

16- المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ في2015/09/16 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد50.

17- القانون رقم01/16 المؤرخ 2016/03/06 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 14.

18- مرسوم تنفيذي رقم190/16المؤرخ في 2016/06/30 المحدد لكيفيات الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 41.

19- قانون رقم 09/16 المؤرخ في2016/08/03 المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 46.

20- القانون العضوي رقم10/16 المؤرخ في 2016/08/25 المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 50.

21- القانون رقم15/16 المؤرخ في 2016/12/31 يعدل ويتمم القانون رقم 12/83 المؤرخ في 1983/07/02 المتعلق بالتقاعد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 78.

22- المرسوم التنفيذي رقم 199/18 المؤرخ في 2018/08/02 المتعلق بتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 48.

23- القانون رقم 12/19 المؤرخ في 2019/12/11 المعدل والمتمم للقانون 09/84 المؤرخ في 1984/02/04 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 78.

24- مرسوم رئاسي رقم 01/20 المؤرخ في2020/01/02 يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 01.

25- المرسوم الرئاسي رقم 45/20 المؤرخ في 2020/02/15، المتضمن تأسيس وسيط الجمهورية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 09.

26- مرسوم رئاسي رقم 251/20 المؤرخ في 2020/09/15 يتضمن مشروع التعديل الدستوري 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 54.

27- مرسوم رئاسي رقم 442/20 المؤرخ في2020/12/30، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 82.

28- أمر رقم01/21 المؤرخ في 2021/03/10 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 17.

ب- التقارير

1- "التقرير السنوي 2020 لمجلس المحاسبة"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

2- التقرير السنوي 2019 لمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 75

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مشروع تمهيدي لقانون يتعلق بالجماعات المحلية، أوت 2018.

4- الديوان الوطني للإحصائيات، "الجزائر بالأرقام نتائج" 2017/2015، نشرة 2018، رقم48.

5- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، "الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر"، الجزائر، 2014.

6- مذكرة وزارة الداخلية والجماعات المحلية رقم 96، المؤرخة في 2016/03/10 المتعلقة بتثمين أملاك الجماعات المحلية.

7- وزارة الاتصال، "الديمقراطية التشاركية في الجزائر"، المركز الوطني للوثائق والصحافة والصورة والإعلام، 2017.

8- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "التعليمة رقم 69"، بتاريخ 2015/02/03 المتعلقة بالعمليات الممولة في إطار إعانات التجهيز والاستثمار لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

9- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "التعليمة رقم 424"، بتاريخ 2016/09/07 المتعلقة بحق الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية.

10- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "التعليمة رقم21"، المؤرخة في 10 أكتوبر 2019 التي تحدد كيفيات تحضير وتمويل الميزانيات الأولية للسنة المالية 2020.

11- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "دليل الندوة الدولية لدعم المؤسسات الناشئة في مجال المرفق العام"، المنعقدة بتاريخ 16 نوفمبر 2019، الجزائر، المركز الدولي للمؤتمرات.

12- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، التعليمة رقم "1699"، المؤرخة في 2019/06/15 المتعلقة بالميزانية الإضافية للبلديات بعنوان السنة المالية 2019.

13- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مداخلة حول "اللامركزية"، اجتماع الحكومة، 13 ديسمبر 2017.

14- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "الاقتصاد المحلي عامل مشجع للتنمية الوطنية"، **لقاء الحكومة- الولاة**، بقصر الأمم- نادي الصنوبر، 12 و13 نوفمبر 2016.

ج- الكتـــب

1- إبراهيم العيسوي، **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.

2- أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مركز الدراسات الفقهية والإقتصادية، الجيزة، مصر، 2014.

3- أحمد جمال الدين موسى، **الخصخصة**، الطبعة الأولى، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع جمهورية مصر العربية، 2007.

4- أحمد سيد حسن، **دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة(روسيا في عهد بوتين)**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015.

5- إكرام مياسي، **الإندماج في الإقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر** دار هومة، الجزائر،2012.

6- الشريف رحماني، **أموال البلديات الجزائرية، الإعتلال، العجز، التحكم الجيد في التسيير**،دار القصبة للنشر، بدون سنة نشر.

7- أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.

8- أنتوني جيدنز، **الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الإجتماعية**، ترجمة أحمد زايد ومحمد محي الدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010.

9- برهان غليون وآخرون، **مأزق الدولة بين الإسلاميين والعلمانيين**، الطبعة الأولى، جسور للترجمة والنشر، بيروت، لبنان، 2016.

10- بوحنية قوي، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية**، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

11- بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات** ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

12- بومدين طاشمة، **مدخل إلى علم السياسة- مقدمة في دراسة أصول الحكم**، الطبعة الأولى جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

13- ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة- دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، عمان، الأردن 2004.

14- جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر،2014.

15- جون س درايزك، باتريك دنلفي، **نظريات الدولة الديمقراطية**، ترجمة هاشم أحمد محمد الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013.

16- حنان بن قاسم وآخرون، **المجتمع المدني: الديمقراطية ومتطلبات التنمية**، مركز تكامل للدراسات والأبحاث ،أكادير، المغرب،2020

17- دارن بارني، **المجتمع الشبكي**، ترجمة أنور الجمعاوي، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت، 2015.

18- داود خير الله وآخرون، **الفساد وإعاقة التغيير والتطور في الوطن العربي**، الطبعة الأولى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.

19- دريس نبيل، **الديمقراطية التشاركية- مقاربات في المشاركة السياسية**، الطبعة الأولى مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الأردن، 2017.

20- دون إيبرلي، **نهوض المجتمع المدني العالمي- بناء المجتمعات والدول من أعلى إلى أسفل** ترجمة لميس فؤاد اليحيى، الطبعة العربية الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن2012.

21- ديفيد بيتهام وكيفين بويل، **مدخل إلى الديمقراطية**، ترجمة غريب عوض، الطبعة الأولى فراديش للنشر والتوزيع، البحرين، 2007.

22- رشيد الحاج صالح، **الوجه السياسي للثقافة العربية المعاصرة**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012.

23- روبرت دال، **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة نمير عباس مظفر، الطبعة العربية الثانية، دار الفارس للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2005.

24- ريكاردو لينه لاريمونت، يوسف محمد الصواني، **الربيع العربي الإنتفاضة والإصلاح والثورة** ترجمة لطفي زكراوي، الطبعة الأولى، منتدى المعارف، بيروت، 2014.

25- زهير الكايد، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة2003.

26- زولتان باراني، روبرت موزر، **هل الديمقراطية قابلة للتصدير**،ترجمة جمال عبد الرحيم،الطبعة الأولى، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، لبنان،2012.

27- ستيفن د تانسي، نايجل جاكسون،**أساسيات علم السياسة**، ترجمة محي الدين حميدي الطبعة الأولى، دار الفرقد للطباعة و النشر والتوزيع، دمشق،سوريا،2016 .

28- ستيفن ديلو، تيموثي ديل، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ترجمة ربيع وهبه، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة،القاهرة،2010.

29- سعاد الشرقاوي جمعة، **النظم السياسية في العالم المعاصر**. الإسكندرية، 2007

30- سعاد بوشعاب، **الصفقات العمومية كرافعة للتنمية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية،برلين،ألمانيا،2017.

31- سمية مروان، **الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية/ دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والإقتصاد، الرياض،2014.

32- سيد سالم عرفة، **إتجاهات حديثة في إدارة التغيير**، الراية،2012.

33- سيدي محمد ولد ديب، **الدولة وإشكالية المواطنة قراءة في مفهوم المواطنة العربية**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.

34- شاهر إسماعيل الشاهر، **دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة**، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين، ألمانيا، 2017.

35- صبرينة عجابي، **حوكمة المجالس المنتخبة –المشاركة في التشريع الجزائري**، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية،2018 .

36- صفوان المبيضين وآخرون، **المركزية واللامركزية في الإدارة المحلية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2011.

37- طاهر حمدي كنعان، حازم تيسير رحاحلة، **كتاب الدولة وإقتصاد السوق-قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2016.

38- طه حميد العنكبي، **النظم السياسية والدستورية المعاصرة-أسسها وتطبيقاتها**، الطبعة الأولى، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتجية، بيروت،لبنان،2013.

39- عبد الرزاق محمد الدليمي، **الإعلام والتنمية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2012.

40- عبد الله بلغيث، **الإنتخابات والإستقرار السياسي في الجزائر دراسة في النظام والسلوك السياسي**، الطبعة الأولي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،2017.

41- عبد المجيد هلال وآخرون، **المدن وإعادة تشكيل الأحياز الترابية الريفية المتوسطية- دراسات لحالات من المغرب وفرنسا والجزائر**، الطبعة الأولى، مختبر الدراسات حول الموارد والحركيات والجاذبية، المغرب،2016.

42- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية طبع- نشر- توزيع، الإسكندرية، 2001.

43- عبد المؤمن عبد الوهاب، **النظام الإنتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية-مقاربة حول المشاركة والمنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري**، الطبعة الأولى، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر،2011.

44- عبد الناصر جابي، **الإنتخابات الدولة والمجتمع**، دار القصبة للنشر، بدون سنة نشر.

45- عبد النبي عبد الله الطيب، **الإعلام والتنمية-مشكلات وقضايا**، الطبعة الأولي، دار العالمية للنشر والتوزيع،2014.

46- عصام فاهم العامري، **المأزق العالمي للديمقراطية- بلوغ نقطة التحول**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2016.

47- عماد أحمد أبو شنب، **الحكومة الإلكترونية أداة للديمقراطية المحلية والتنمية المجتمعية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2012.

48- عمار بوضياف، **شرح قانون الولاية، الطبعة**، الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر 2012.

49- عمار بوضياف،**شرح قانون البلدية**، الطبعة ،الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر 2012.

50- غيورغ سورنس، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير**، ترجمة عفاف البطانية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2015 .

51- فوزية بن عثمان، **حقوق الإنسان السياسية وإشكالية بناء الأمن السياسي في المغرب العربي**، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2017.

52- لؤي صافي، **الرشد السياسي وأسسه المعيارية**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولى،2015.

53- مايكل إدواردز، **المجتمع المدني النظرية والممارسة**، ترجمة عبد الرحمن عبد القادر شاهين، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2015.

54- مجموعة باحثين، **المسألة الدستورية وإشكالية بناء الدولة الديمقراطية**، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2020.

55- محمد العجاتي وآخرون، **من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية**، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة،2011.

56- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **أصول الإدارة والتنظيم**، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

57- محمد سامر دغمش، **إستراتيجيات مواجهة الفساد المالي والإداري والمواجهة الجنائية والآثار المترتبة على الفساد المالي- دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية،2018.

58- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الإجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، 2006.

59- محمود كيشانة، **المجتمع المدني أسسه المفهومية والإصطلاحية وإختباراته التاريخية**،الطبعة الأولي، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتجية،2017.

60- موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري والأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة جورج سعد، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد بيروت، لبنان، 2014.

61- مؤسسة فريديرش إيبرت، **دليل صحافة استقصائية من أجل التنمية**، ط1، مكتب جمهورية مصر العربية.

62- نور الدين بكيس، **الحراك الشعبي الجزائري- النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020.

63- هادي الشيب، رضوان يحيى، **مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للنشر، ألمانيا، 2017.

63- وليد عبد الحي، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، الطبعة الأولى، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2002.

64- وناس يحي، **المجتمع المدني وحماية البيئة- دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات**، دار للنشر والتوزيع، وهران، 2004.

65- أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية(الإتجاهات المعاصرة- الإستراتيجيات- بحوث العمل وتشخيص المجتمع)**، المكتب الجامعي الحديث، 2005.

66- جيمس أندرسون، **صنع السياسة العامة**، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

67- رشيد زرواتي، **التنمية بين الميادين- النظريات والنماذج**، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، 2017.

د- أطروحات الدكتوراه

1- أحمد شريفي، **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 03

2- الأمين سويقات، **الأحزاب السياسية والأداء البرلماني في الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016.

3- بن شناف منال، **التسيير المحلي التشاركي آلية لإصلاح الخدمة العمومية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه ل م د في الحقوق، تخصص النشاط الإداري والمسؤولية الإدارية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف02، 2020/2019 .

4- بن عبد العزيز خيرة،**الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي- دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الموسم الجامعي،2014/2013.

5- حسين عبد القادر،"**الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012

6- رانيا هدار،**دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر**،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة01، السنة الجامعية 2018/2017.

7- علي بن طاهر، **الدولة والمجتمع المدني في الجزائر دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم الإداري والسياسي، جامعة الجزائر، 2011/2010.

8- محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة**، رسالة شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010

9- مقدم ابتسام، **الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر- ولاية وهران، دراسة حالة** ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدواية فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017/2016.

10- يوسف بالنور، **الخطاب التنموي في الجزائر(دراسة في الأبعاد المجتمعية لمشاريع التنمية في مرحلة التعددية السياسية- في ضوء برامج الأحزاب)**، أطروحة دكتوراه علوم في علم الإجتماع تخصص علم إجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018.

هـ- المجلات العلمية

1- الأمين سويقات، "دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية- دراسة حالتي الجزائر والمغرب"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد17، 2017.

2- الناجم ظاهر، من الحكم المركزي إلى الحوكمة المحلية، لامركزية التنمية بين الواقع والطموح في تونس، مجلة التخطيط العمراني والمجالي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد الأول، العدد الأول، سبتمبر 2019.

3- برابح عبد المجيد، الديمقراطية التشاركية، مجلة القانون المجتمع والسلطة، العدد 01، 2012، جامعة وهران.

4- بوجلال عمر، إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية لترقية الحكامة المحلية في الجزائر قراءة في الجهود الإصلاحية2016/2011، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد الثاني، ديسمبر 2016، المركز الجامعي تيسمسيلت.

5- بورغدة وحيدة، المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة العربية- حالة الجزائر، المجلة العربية للعلوم السياسية.

6- بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2010.

7- حجاب عبد الله، التنمية المحلية النظريات ، الإستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط، العدد السادس، جوان 2017.

8- رضوان مجادي، الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية الثقافية: مدخل في دور المجتمع المدني، مجلة تحولات، العدد الثاني، جوان،2018.

9- رمضان عبد المجيد، الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16،جانفي 2017.

10- سامي الوافي، النظام الإنتخابي الجزائري ودوره في تعزيز الديمقراطية المحلية، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول،2017.

11- سعيدة رحمانية، خصائص المدن الجزائرية- مدينة قسنطينة نموذجا، مجلة العلوم السياسية الإجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، العدد الثالث، مارس 2018.

12- شريط عابد، بلحول جلول ياسين،دور القطاع الخاص في دعم التنمية الإقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر، مجلة الإستراتجية والتنمية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، العدد 10.

13- عبد المالك بوضياف، آمال براهمية، تحليل أداء الإقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد رقم 12، العدد 02 ،2019 .

14- عمر عبد الله مرزوقي، فايزة ميلود صحراوي، الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر. إشكالية العلاقة، مجلة العلوم السياسية.

15- عمر ملاعب، الحكومة الإلكترونية وجائحة كوفيد – 19 ، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 151، الكويت،2020

16- كلثوم فرحات، عبد اللاوي مفيد، تقييم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية خلال فترة 2019/2001، مجلة التنمية الإقتصادية ،جامعة الوادي، المجلد 05، العدد 01، جوان 2020.

17- لقرع بن علي، أزمة التحول نحو الديمقراطية في الجزائ2014/1989 ، المجلة العربية للعلوم السياسية.

18- لقرع بن علي، نظام الفساد كوحدة تحليل لدراسة النظم السياسية العربية، المستقبل العربي، العدد 500،أكتوبر 2020.

19- مبروك ساحلي، الإصلاح السياسي في دول شمال إفريقيا- دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب (أنقرة- تركيا: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2018).

20- مبروك ساحلي، دور المجتمع المدني في مكافحة جائحة كورونا كوفيد19، مجلة الحقيقة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد19، العدد 04، 2020.

21- محمد بلعسل، بوعيسي عزة، دور الثقافة التشاركية في تطوير أداء القطاع الحكومي الجزائري، مجلة البحوث السياسية والإدارية، الجلفة، العدد 11، 2017.

22- محمد سنوسي، الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد الأول مارس 2018.

23- محمد سنوسي، الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر" مدخل نظري" مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 15 ، فيفري 2018.

24- محمد عابد الجابري الديمقراطية وحقوق الإنسان، كتاب في جريدة ، العدد 95،بيروت، لبنان، يوليو 2006.

25- محمد مولاي بلكرشة، "التسيير البلدي في الجزائر: جدلية العلاقة بين الولاء الحزبي والأداء الوظيفي"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد 02، المجلد11 (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، أيلول/سبتمبر 2018).

26- مصطفى الزاوي، مصطفى بن حوى، العلاقة بين الخطاب السياسي و المشاركة الإنتخابية في الجزائر-الطالب الجامعي نموذجا، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العدد10،سبتمبر 2017.

27- مصطفى مرزوقي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر-إشكالية الدور، مجلة المستقبل العربي.

28- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "حكامة غير ممركزة من أجل جماعة إقليمية حصينة مبدعة ومبادرة"، **مجلة الداخلية**، عدد خاص رقم 28، نوفمبر 2018.

29- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **مجلة الداخلية**، عدد شهر فيفري 2018.

30- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **مجلة الداخلية**، العدد02، جويلية 2018.

31- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **مجلة الداخلية**، العدد03، جانفي فيفري 2019.

32-عبد الناصر جابي، تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر.

33-عربي بومدين ، الحركات الإحتجاجية في الجزائر وعسر التحول، مجلة سياسات عربية، العدد 25، مارس 2017.

و- الملتقيات العلمية

1- المديرية العامة لتهيئة الإقليم وجاذبيته، "الإستراتجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها" (مداخلة مقدمة إلى فعاليات الملتقى الوطني المرسوم بـ: **تهيئة المناطق الحدودية وتنميتها أولوية وطنية المنظم من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية** (الجزائر: المركز الدولي للمؤتمرات، 13و14 أكتوبر 2018).

2- فراري محمد، "هيكلة الجباية المحلية ومردودها"، (مداخلة مقدمة في أشغال اليوم البرلماني حول **الجباية المحلية في الإصلاح الجبائي** (الجزائر: المجلس الشعبي الوطني، 2013/04/22).

3- قايدي إبراهيم، "تنظيم وسير الصندوق المشترك للجماعات المحلية"، (مداخلة مقدمة في أشغال اليوم البرلماني حول **الجباية في الإصلاح الجبائي** (الجزائر: مقر المجلس الشعبي الوطني، 22 أفريل 2013).

4- كمال تبي، "الجباية المحلية وإصلاحاته" (مداخلة مقدمة لأشغال اليوم البرلماني حول **الجباية المحلية في الإصلاح الجبائي** (الجزائر: مقر المجلس الشعبي الوطني، 22 أفريل 2013).

5- يحياوي نور الهدى، زحل حفاظ، "المقاربة التشاركية للحوكمة كمدخل لتحقيق التنمية المحلية- دراسة تجارب دولية رائدة بالإسقاط على حالة الجزائر" (ورقة بحثية مقدمة إلى فعاليات ملتقى وطني) (المركز الجامعي ميلة، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 19 و20 أكتوبر 2015).

ز- **المحاضرات**

1- برقوق أمحند، **مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة** (الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008/2007).

2- عبد العالي عبد القادر، **محاضرات النظم السياسية المقارنة** (سعيدة- الجزائر: جامعة مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007-2008).

- **الجرائد**

1- حمد سليمان، "المستشار نزيه بن رمضان يسير بخطى ثابتة لأخلقة وتنظيم المجتمع المدني"، **جريدة التنمية**، العدد07، الأحد 13 سبتمبر 2020.

2- محمد مرواني، "الإعلام الجواري ودوره التنموي"، **جريدة التنمية**، العدد10، 04 أكتوبر 2020.

3- وزير السياحة، "ترقية السياحة الوطنية مرهونة بالإستغلال الأمثل للمقومات المحلية"، **جريدة التنمية**، العدد11، الأحد11أكتوبر 2020.

- **المواقع الإلكترونية**

1- التطبيقة الإلكترونية **طلبات وشكاوي** على الرابط التالي:
http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/component/annuaire/?view=contcter_nous_ar

2- نتائج الانتخابات المحلية 2017/11/23 على الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية على الرابط التالي:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20171124/126759.html

3- "ظاهرة الإنسدادات في المجالس البلدية"، على الرابط التالي:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180312/136111.html

4- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "ترقية المشاركة السياسية للمرأة كدعامة أساسية لمسارات الإصلاح السياسي والتنمية المستدامة"، **بيان الجزائر الصادر عن الندوة الدولية حول المشاركة السياسية للمرأة** (الجزائر: قصر الأمم نادي الصنوبر ، 17 و18 مارس2018، على الرابط التالي:
http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/%

5- عدد مستخدمي الأنترنيت في الجزائر، على الرابط التالي:
http://www.internetworldstats.com/af/dz.htm

6- الأرضية الإلكترونية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على الرابط:
http://elhiwardz.com/contributions/106284

7- كابدال، "شراكة ثلاثية مبتكرة من أجل الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر"، على الرابط التالي:
http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar

8- الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية:
www.aps.dz/ar/economie/59169-63

9- الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية، على الرابط التالي:
http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/101897-6-3?fbclid=lwAR1TVH_qkbQWBXKE5ddXBYA5Gj7mDrqxYXFphg_UOTkqFWRFMWomlwV

10- موقع الإذاعة الجزائرية على الرابط التالي:
http://radioalgerie.dz/news/ar/article/20201112/202322.html

11- صفحة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على الفاسبوك، بيان تاريخ 18جوان 2020 على الرابط التالي:

http://www.facebook.com/interieur.dz/

12- المشاريع الجمعوية للتنمية المحلية على صفحة برنامج كابدال على الفايسبوك، على الرابط التالي:

http://www.facebook.com/1645991782147991/posts/2552074138206413/

الفهرس

فـهــرس المحتويـــات

الشكر والعرفان

الإهداء

مقدمة 01

الفصل الأول: الإيطار المفاهيمي والنظري للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية..... 13

المبحث الأول: الديمقراطية التشاركية دراسة في المفهوم والأهمية 14

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية 14

الفرع الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية 14

الفرع الثاني: المنطلقات العلمية والعملية للديمقراطية التشاركية..... 20

المطلب الثاني: آليات ومرتكزات الديمقراطية التشاركية وفواعلها..... 22

الفرع الأول: آليات الديمقراطية التشاركية 22

الفرع الثاني: مرتكزات تطبيق الديمقراطية التشاركية 25

الفرع الثالث– فواعل الديمقراطية التشاركية..... 28

المبحث الثاني: التنمية المحلية دراسة في المفهوم والأهمية 34

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية 34

الفرع الأول: تعريف التنمية 34

الفرع الثاني: تعريف التنمية المحلية 37

الفرع الثالث: المنطلقات النظرية والعلمية للتنمية المحلية.....40

الفرع الرابع: خصائص التنمية المحلية 41

المطلب الثاني: المقومات الأساسية للتنمية المحلية.....43

الفرع الأول: اللامركزية "الإدارة المحلية.....43

الفرع الثاني: مشاركة كل أطرف المجتمع المحلي في تسيير الشأن المحلي 44

الفرع الثالث: التمويل المحلي 46

الفصل الثاني: الديمقراطية التشاركية كإستراتيجية للنهوض بالتنمية المحلية 50

المبحث الأول: الإيطار الدستوري والقانوني لتطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر 50

المطلب الأول: التجسيد الدستوري لتطبيق الديمقراطية التشاركية 50

الفرع الأول: التعديل الدستوري2016 50

الفـرع الثـاني: التعديل الدستوري لسنة 2020 54

المطلب الثاني: الإيطار القانوني والتنظيمي لتطبيق الديمقراطية التشاركية 57

الفرع الأول: تجسيد قانوني البلدية و الولاية لتطبيقات الديمقراطية التشاركية 57

الفرع الثاني: الإطار القانوني لتطبيقات الديمقراطية التشاركية على المستوي المحلي 63

المطلب الثالث: رؤية السلطات في الجزائر لمقاربة الديمقراطية التشاركية.....69

المبحث الثاني: دواعي ورهانات تطبيق المقاربة التشاركية في تسيير الشأن العام المحلي في الجزائر 74

المطلب الأول: دواعي تطبيق المقاربة التشاركية كنموذج جديد لإدارة الشأن المحلي

الجزائري 74
الفرع الأول: الدواعي الداخلية 74
الفرع الثاني: الدواعي الخارجية 86
المطلب الثاني: رهانات إعتماد المقاربة التشاركية في تسيير الشأن المحلي في الجزائر 88
الفرع الأول: تعميق الديمقراطية المحلية 88
الفرع الثاني: ارساء الحوكمة المحلية وتعزيز التنمية المحلية 90
الفرع الثالث: ترسيخ اللامركزية الإدارية 93
الفصل الثالث: واقـــــع التنمية المحلية في الجـــــزائر 100
المبحث الأول: أوضاع التنمية المحلية في الجزائر 101
المطلب الأول: أدوار المجالس المحلية المنتخبة في دفع حركة التنمية 101
الفرع الأول: دور المجالس الولائية المنتخبة في تحقيق التنمية 101
الفرع الثاني: دور المجالس البلدية المنتخبة في التنمية المحلية..... 103
المطلب الثاني: واقع التنمية المحلية في الجزائر وأسباب إختلالها 110
الفرع الأول: التحديات الإدارية 116
الفرع الثاني: التحديات المالية..... 119
الفرع الثالث: الصعوبات البشرية 122
المبحث الثاني: دور المقاربة التشاركية في تعزيز ديناميكية التنمية المحلية في الجزائر 126
المطلب الأول: دور المجتمع المدني في تعزيز التنمية المحلية في إطار تطبيقات المقاربة .. 126

التشاركية 126

الفرع الأول: هيكلة المجتمع المدني على المستوى المحلي في الجزائر 126

الفرع الثاني: دور المجتمع المدني في دفع حركة التنموية على المستوى المحلي 131

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في تعزيز التنمية المحلية في إطار تطبيقات المقاربة التشاركية 135

الفرع الأول: واقع القطاع الخاص المحلي في الجزائر وطرق تدخله في مجال التنمية 136

الفرع الثاني: دور القطاع الخاص في دفع الديناميكية التنموية على المستوى المحلي.....140

الفصل الرابع: مستقبل تطبيقات الديمقراطية التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر 147

المبحث الأول: التحديات المجتمعية للمقاربة التشاركية في إدارة الفعل التنموي المحلي في الجزائر 148

المطلب الأول: التحديات السياسية والقانونية.....148

الفرع الأول: التحديات السياسية.....149

الفرع الثاني : التحديات القانونية 158

المطلب الثاني: التحديات الإقتصادية والإجتماعية 160

الفرع الأول: التحديات الإقتصادية.....160

الفرع الثاني: التحديات الإجتماعية 163

المبحث الثاني: إستراتيجيات ترقية المقاربة التشاركية لتعزيز التنمية المحلية في الجزائر 165

المطلب الأول: الإستراتجيات السياسية والتقنية 165

الفرع الأول: الإستراتجيات السياسية 165

الفرع الثاني: الإستراتجيات التقنية 167

المطلب الثاني : الإستراتيجيات الإقتصادية والإجتماعية 169

الفرع الأول: الآليات الإقتصادية 169

الفرع الثاني: الإستراتيجيات الإجتماعية 172

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لتطبيقات الديمقراطية التشاركية في إدارة الفعل

التنموي المحلي بعد التعديل الدستوري لسنة 2020 174

المطلب الأول: نجـــاح المقاربـــة التشـــاركية 175

المطلب الثاني : فـــشل المقـــاربـــة التشـــاركية 181

المطلب الثالث : إستمرار الوضع القائم للمقاربة التشاركية 187

خاتمة 193

قائمة المراجع 201

مـلخص مذكرة الماستر

تناولت هذه الدراسة موضوع مقاربة الديمقراطية التشاركية باعتبارها أحد الميكانيزمات البالغة الأهمية في تحقيق التنمية المحلية وتسير الشأن العام المحلي في الجزائر، إنطلاقا من إشكالية مفادها: هل يمكن أن تساهم تطبيقات الديمقراطية التشاركية في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر؟ باعتبارها وسيلة من وسائل المقاربات الحديثة التي تسعى إلى احتواء دور الشركاء الإجتماعيين والمتعاملين الإقتصاديين في تدبير الفعل التنموي المحلي مع الشريك الدولاتي المحلي، هذا الأخير الذي تميز تسيره من خلال المجالس المحلية المنتخبة بالإخفاقات والاختلالات المسجلة على كافة الأطر في عديد من المناطق التي نشأ عنها كأحد النقاط السلبية وما أصبح يطلق عليه اليوم بمصطلح مناطق الظل.

وعلى ضوء هذا جاءت هذه الدراسة لتعالج نظرة الدولة الجزائرية لهذه المقاربة الحديثة وتطبيقاتها العملية لتتخطى النظرة السلبية وتنهض بعجلة التنمية المحلية، لكن كون مقاربة الديمقراطية التشاركية حديثة النشأة في الجزائر وجملة المعوقات المجتمعية المتشابكة والمعقدة وبعض المظاهر والمؤشرات حالت دون تطبيق التسيير التشاركي المؤدي إلى الوصول لتجسيد تنمية محلية على أرض الواقع.

وخلصت الدراسة إلى أن تفعيل تطبيقات التدبير التشاركي في تعزيز وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر يتطلب إرادة سياسية حقيقية ووعيا شعبيا وممارسات عملية على أرض الواقع لجميع الفاعلين والشركاء بعد توفير منظومة قانونية مناسبة لتطبيق هذه الشراكة في ظل وجود أسس تكنولوجية واقتصادية واجتماعية محفزة تقود إلى نجاح المقاربة التشاركية في تسيير الفعل التنموي مستقبلا.

الكلمات المفتاحية:

1/الديمقراطية التشاركية 2/التنمية المحلية؛ 3/ التسيير التشاركي

4/ الفاعلون المحليون 5/ الشركاء الإجتماعيون

Abstract of The master thesis

This study dealt with the subject of the participatory democracy approach as one of the most important mechanisms in achieving local development and the conduct of local public affairs in Algeria, based on a problem: Can the applications of participatory democracy contribute to the promotion of local development in Algeria? As a means of modern approaches that seek to contain the role of social partners and economic operators in managing the local development action with the local state partner, the latter whose conduct through elected local councils was characterized by failures and imbalances registered on all frameworks in many areas that emerged as one of the points Negativity and what has come to be called today the term shadow areas.

In light of this, this study came to address the Algerian state's view of this modern approach and its practical applications to overcome the negative view and advance the local development wheel, but the fact that the participatory democracy approach was newly established in Algeria and the complex and intertwined societal obstacles and some aspects and indicators prevented the application of participatory management leading to access to the embodiment of development local on the ground.

The study concluded that activating participatory management applications in promoting and achieving local development in Algeria requires real political will, popular awareness and practical practices on the ground for all actors and partners after providing an appropriate legal system for the implementation of this partnership in light of the technological, economic and social motivating foundations that lead to the success of the approach. Participation in the conduct of development action in the future.

Key words:

1- participatory democracy 2- local development 3- local actors
4- social partners 5- participatory management